وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة زيان عاشور بالجلفة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تحولات الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط

2011 م – 2016 م

مذكرة معدة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص : تحليل السياسة الخارجية

إعـــداد :

قاسم دحمان

السنة الجامعية : 2016 م / 2017 م

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة زيان عاشور بالجلفة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تحولات الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط

2011 م – 2016 م

مذكرة معدة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص : تحليل السياسة الخارجية

إعداد :

قاسم دحمان

إشراف :

أ . خالد معمري

السنة الجامعية : 2016 م / 2017 م

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة زيان عاشور بالجلفة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

تحولات الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط

2011 م – 2016 م

مذكرة معدة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص : تحليل السياسة الخارجية

إعداد :
قاسم دحمان

إشراف :
أ. د / خالد معمري

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د / أمبارك رافع ..... رئيسا
أ.د / خالد معمري ..... مشرفا ومقرار
أ.د / حبيب ميهوبي ..... عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2016 م / 2017 م

اهداء :

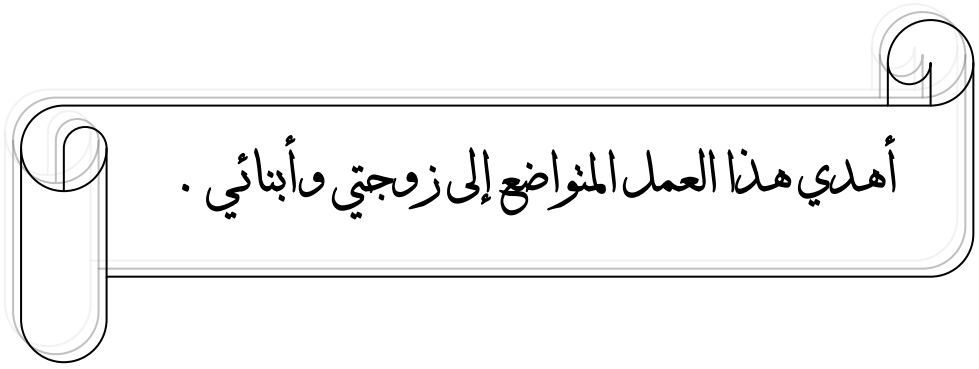

شكر وعرفان

ببالغ الامتنان وجميل الشكر والعرفان . أتقدم إلى الاستاذ الفاضل خالد معمري على قبوله التفضل بالإشراف على خطوات انجاز هذا العمل ، وعلى ما قدمه لي من نصائح وتوجيهات زادت العمل جدية وقيمة .

كما أتقدم بخالص التحية والشكر للسادة أعضاء لجنة المناقشة وهم الذين سبق فضلهم خلال سنوات الدراسة على حسن التعامل والاحترام ، في جو من المحبة والاخوة الصادقة .

خطة الدراسة

خطـــــة الدراســـــة

مقدمـــــة

الفصل الأول : الإطار النظري للاستراتيجية الأمريكية

المبحث الأول : مفهوم الاستراتيجية

مطلب 1: الاستراتيجية : النشأة والتعريف

مطلب 2 : المبادئ العامة للاستراتيجية

المبحث الثاني : السياق التطوري للاستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة

مطلب 1: مرحلة ما قبل الـ 11 سبتمبر

مطلب 2 : مرحلة ما بعد الـ 11 سبتمبر

مطلب 3 : مرحلة ما بعد 2011

الفصل الثاني : الإطار التحليلي للاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط

المبحث الأول : مرتكزات الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط

مطلب 1: الالتزام الامريكي بأمن اسرائيل

مطلب 2 : تقاطع المصالح الامريكية الاوربية في المنطقة

المبحث الثاني : محاور الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الاوسط

مطلب 1: سياسة الاحتواء الامريكية تجاه بعض دول المنطقة

مطلب 2 : السياسة التصادمية مع الدول المهددة للمصالح الامريكية

الفصل الثالث : مستويات التحول في الاستراتيجية الامريكية في الشرق الأوسط

المبحث الأول : التحولات على مستوى الفكر الاستراتيجي الامريكي

مطلب 1: البراغماتية . ركيزة الفكر الاستراتيجي الامريكي

مطلب 2 : العدو البديل وضرورة استمرارية التفوق الامريكي

المبحث الثاني : التحولات على مستوى المصالح والأهداف الامريكية في المنطقة

مطلب 1: ثروة النفط من الاستحواذ إلى الاستنزاف

مطلب 2 : الانفتاح الامريكي على إيران

المبحث الثالث : التحولات على مستوى السلوك الامريكي تجاه دول المنطقة

مطلب 1: المحيط الاسرائيلي بين الاضعاف والتفتيت

مطلب 2 : التردد الامريكي في دعم القوى الحليفة في المنطقة

خاتمـــــة

المصادر و المراجـع

مقدمة

وصف بريجنسكي لحظة انفراد الولايات المتحدة الامريكية بالزعامة العالمية على إثر سقوط الاتحاد السوفيتي، وتقسيم تركته بين جمهورياته السابقة بالقول: " كان التتويج الذاتي للرئيس الأمريكي، أنه الزعيم العالمي الأول، لحظة في الزمن التاريخي ... بل سابقة لم تترتب على أقرب السوابق التاريخية " .

لم يكن هذا الكلام تعبيرا مجازيا ولا مبالغا فيه، بل كان توصيفا لواقع صار مؤكدا بالكثير من الشواهد والأدلة. لقد كان الأمر تحصيل حاصل، أو هو نتيجة مسلم بها لمعطيات ما كانت لتترتب عنها غير هذه النتيجة. والواقع أنه ما من بديل عن ذلك، فالثنائية القطبية لم تكن أصلا ترتكز على التماثل العسكري والاقتصادي و... بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتي، أي أنه لم يكن ثمة توازن قوى بين تلكا القوتين باعتبار كل مناحي القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية والتكنولوجية وغيرها.. أكثر مما كان ثمة توازن رعب من قدرة كلا الفريقين على امتلاك السلاح النووي والقدرة على تدمير الخصم.

وبعد تفكك تلك القوة العسكرية للطرف السوفييتي ظهرت مزايا العناصر الأخرى للقوة الأمريكية التي لم تضاهيها قوة أوربية أو آسيوية منفردة أو حتى مجتمعة، مما جعل منها القوة الأوحد والأحق بالسيادة والقيادة.

وإذا كانت هذه الأحادية القطبية هي خلاصة ما ترتب عن نهاية الحرب الباردة، فإن تفاصيل عدة دون ذلك المستوى قد حدثت. منها اختلال توازن القوى، وظهور وتغير مفاهيم كثيرة في حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية بالأخص، وإعادة ترتيب الكثير من أولويات الدول والتحالفات. وما ذاك كله إلا كهزات ارتدادية وتبعات إلزامية تعرض لها جسم النظام الدولي جراء ما أصاب الرأس من ارتجاج.

وإذا كان هذا الرأس هو من يصنع السياسة الدولية أو على الأقل يساهم بالقدر الهام في صناعتها وتوجيهها – سواء بالترغيب أو الترهيب – وإذا كان هذا الرأس يؤثر بشكل أكيد في وضع الاستراتيجيات المستقبلية لكل الوحدات الدولية، إما بالمشاركة الفعلية المباشرة أو بوضعه في الحسبان عند بنائها. فإنه من الأهمية بمكان أن نبحث ونتقصى مدى تأثير هذه التغيرات على الفكر الاستراتيجي لهذا القطب والتي سوف تؤثر بدورها على تلك الوحدات.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تسلط الضوء على مختلف التغيرات التي مست الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وتكتسب أهميتها أكثر من خلال التوفيق في الجمع بين عنصرين هامين هما: **الولايات المتحدة** كأهم فاعل دولي وقوة عظمى، و**منطقة الشرق الأوسط** التي تكاد تكون أهم مسرح تتجلى فيه نتائج التفاعلات الدولية .

إشكالـــــــية الدراسة :

تراعي الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط المصالح الامريكية ومصالح حلفائها ، وتصاغ خطواتها على المدى البعيد والقريب مراعية كل الجوانب الممكنة للتنفيذ والنجاح .

إذا كانت التحولات في الواقع الدولي تتطلب بالضرورة التكيف والانسجام معها، فإن ما حدث في الشرق الاوسط منذ مطلع 2011 قد أحدث بالتأكيد الكثير من التغيير في مختلف الرؤى والاستراتيجيات للوحدات الدولية المختلفة .

كيف تتشكل الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط ، في ظل التحولات الراهنة بعد 2011 ؟

ولكي نسلط الضوء أكثر على هذا السؤال الكبير ، فإنه يصير لزاما علينا تجزئته إلى أسئلة فرعية :

- كيف تشكلت البيئة الأمنية الجديدة في الشرق الأوسط بعد 2011 ؟
- ما مدى تكيف الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة بعد 2011 مع الواقع الجديد ؟

فرضيات الدراسة :

1- ساهمت التحولات الجديدة في الشرق الأوسط بعد 2011 في إعادة هندسة الاستراتيجية الأمريكية على مستويي العقيدة والسلوك .

2- تبقى حدود التحول في الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد 2011 ضمن مستويات التكيف دون الوصول إلى إعادة الهيكلة .

أهداف الدراسة :

- رصد مختلف التطورات التي طرأت على الاستراتيجية الأمريكية تجاه دول المنطقة .
- الكشف عن المستويات التي مسها التحول في تلك الاستراتيجية. وهل كان تحولا عميقا أم سطحيا، وهل لامس مستويات عليا أم دنيا فقط؟
- محاولة رصد ردود الأفعال المختلفة، وهل كانت في مستوى التحديات المحيطة بها .

أسباب اختيار الموضوع :

أ - الأسباب الذاتية

التوجه نحو هذه الدراسة كانت له دوافعه ومبرراته الشخصية والذاتية، حيث أن محاولة رصد التغيرات الطارئة على الاستراتيجية الامريكية يستحق عناء البحث والمتابعة لما لهذه المتغيرات من تأثير مباشر على كل دول المنطقة .

وهذه المتغيرات لها تأثيراتها العميقة على الهوية العربية والإسلامية ، وعلى التجانس والانسجام المجتمعي لهذه الدول ، وبالتالي على الحياة اليومية للأفراد والجماعات . ولذلك كان من الضروري تسليط الضوء على تلك الاستراتيجيات التي تعود تبعاتها بالضرورة على مجتمعات هذه المنطقة التي نحن جزء منها .

ب – الأسباب الموضوعية

إن ما تعرضت له منطقة الشرق الأوسط من تدخلات ومحاولات للتبديل والتغيير في هويتها العربية والإسلامية منذ نهاية الحرب الباردة – فضلا عن الحقبة الاستعمارية الطويلة – يدفع على إعمال الفكر والبحث العميق عن أسباب التركيز الغربي على هذه المنطقة بالذات، وإنه لا يجب أن يغيب عن الذهن أن الفترة الاستعمارية لم تكن فترة تستهدف نهب ثروات المنطقة العربية فحسب، بل كانت فترة سعت فيها الحضارة الغربية بكل قوتها إلى الانتقام من الحضارة الاسلامية التي تجرأت على الوصول إلى الأرض الأوربية واستعمارها .

ولذلك لن نبالغ إذا نحن نظرنا إلى ما يحدث في هذه المنطقة اليوم على أنه صدام حضارات، وهو كذلك بالنسبة إلى الفكر الغربي والمفكرين الغربيين، أوهو مؤامرة تحيكها القوى المادية والشركات متعددة الجنسيات وشركات النفط والسلاح والمؤسسات المالية الغربية، أو ربما هو أيضا استراتيجيات

متنافسة ومتضاربة بين يدي الساسة الغربيين، والمنظرين لهم في مراكز الدراسات ومراكز صنع القرار المختلفة، سواء منها الحكومية أو المستقلة، وهذا يعني أنه لا يجب استبعاد أية فرضية، حتى يكون بالإمكان تشخيص الداء بدقة إن كانت غايتنا البحث عن الدواء.

حدود الدراسة :

الحدود المكانية :

والتي ستكون مرتبطة بمنطقة الشرق الأوسط، وهي على شساعتها تكاد تكون نموذجا لدولة واحدة، بسبب كثرة نقاط التقاطع والتشابه بين مختلف الدول المكونة لها ، والتي تشترك في روابط الدين واللغة، والمصير ، والماضي القريب الاستعماري ، والبعيد الحضاري ...

وللدراسة حدودها الزمانية :

وهي بين 2011 و 2016 تلك الفترة التي توالت فيها الأحداث وتعاظمت ومست بشكل مباشر مصير هذه المنطقة ومستقبلها، وكشفت الأعداء والأصدقاء على السواء، وبينت بصورة جلية أسس البناء في البيت العربي وعيوبه، ولم يبق بعد تشخيص الداء إلا تجريب الدواء الصحيح.

الحدود الموضوعية :

ترتبط الدراسة بموضوع الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط ضمن حدود الاستمرارية والتغير ، أي محاولة البحث في مستويات التحول سواء على الصعيد الفكري (العقائدي) أو على الصعيد الامبريقي (التطبيقي) ، ذلك أن تناول الاستراتيجية الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية كفاعل مركزي في منطقة الشرق الأوسط إنما هو تغير ضمن محاور الاستراتيجية الأمريكية العالمية، على اعتبار أن هذه المنطقة تعتبر منطقة محورية ضمن منظور الهيمنة الأمريكية .

الاطار المنهجي للدراسة :

تنحو المقاربة المنهجية في هذه الدراسة إلى الأخذ بالتكامل المنهجي، الذي أصبح تقليدا أكاديميا في مجال الدراسات الإنسانية بصفة عامة والدراسات الاستراتيجية بصفة خاصة، لما تفرضه الموضوعية العلمية في هذا النوع من الدراسات ذات الموضوعات المتشابكة والمتشعبة.

ومنه فإن موضوعنا ونظرا لاشتماله على الجوانب التاريخية والجغرافية والسياسية، وتعدد مستويات التحليل من وحدات دولية إلى علاقات إقليمية إلى نسق دولي، مع تداخل متغيرات التحليل السياسية والاقتصادية والأمنية والجغرافية، فإنه يقتضي منا توظيف المنهج التاريخي، ومنهج التحليل الجيوسياسي، والمنهج المقارن، والمنهج الوصفي، ومنهج دراسة الحالة، مع تقنيات وأدوات التحليل السياسي.

وترجع أسباب الأخذ بالتكامل المنهجي إلى تشعب مجال الدراسات الاستراتيجية وتفاعل المحددات التاريخية والجغرافية، مع العوامل الاقتصادية والسياسية والأمنية، في إطار تحليلي واحد. وفي الحقيقة فإن هذا التكامل المنهجي أملته تعقيدات موضوع الدراسة[1].

الاطار المفاهيمي للدراسة :

الاستراتيجية :

عملية فكرية منضبطة ، ذات مخرجات وغايات وطرائق ووسائل محددة بوضوح، وهي تخدم الهدف السياسي الوطني ، وتخدم السياسة في إطار التقلبات والتعقيدات والهواجس وفي ظروف غموض البيئة الاستراتيجية. وهي تخضع لمنطق النظريات الاستراتيجية، ولعملية فكرية محددة ومنضبطة.

ومع أن الجزء الأكبر من عمليات وضع النظريات الاستراتيجية والفكر الاستراتيجي قد يكون منطبقا بدرجة مساوية على صياغة السياسة الوطنية، إلا أن الاستراتيجية تختلف عن السياسة من حيث غرضها السياسي، ونطاق تأثيرها، وأفقها الزمني، فالاستراتيجية تدرك غرضها السياسي، ولكنها في الأساس ليست عملية سياسية... وهي شاملة في نطاق رؤيتها ومحددة في حقل تنفيذها[2].

الشرق الأوسط :

هي منطقة جغرافية تشمل بلدان غرب آسيا ومصر تطل منطقة الشرق الأوسط على البحر الأحمر والخليج العربي والبحر الأبيض المتوسط و بحر العرب.

أول استخدام لمصطلح الشرق الأوسط كان في خمسينيات القرن التاسع عشر في مكتب الهند البريطاني.(British India Office) إلا أن المصطلح أصبح معروفاً على نطاق واسع عندما

1 لزهر وناسي،الاستراتيجية الامريكية في آسيا الوسط وانعكاساتها الاقليمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية،جامعة باتنة، 2008، ص12

2 هاري آر يارغر، الاستراتيجية ومحترفو الأمن القومي، ترجمة راجح محرز علي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2011، ص26

استخدمه الخبير الاستراتيجي في البحرية الأمريكية ألفريد ثاير ماهان في عام 1902 لتمييز المنطقة الواقعة بين شبه الجزيرة العربية والهند. يستعمل هذا المصطلح للإشارة للدول والحضارات الموجودة في هذه المنطقة الجغرافية. سميت هذه المنطقة في عهد الاكتشافات الجغرافية من قبل المكتشفين الجغرافيين بالعالم القديم وهي مهد الحضارات الإنسانية وكذلك مهد جميع الديانات الإبراهيمية.[1]

صعوبات الدراسة :

نظرا لكثرة الأحداث المستجدة والمترابطة والمتشابكة حول ما يحدث في المنطقة، وعدم استقرار معظمها على نهاية واضحة، أو وصولها إلى حل فاصل، فإنه من الصعوبة بمكان الجزم بالحكم والفصل في التباينات والاختلافات بين استراتيجية ما قبل 2011 وما بعدها، لأن التراكمات التي ما تزال تتوافد، تحول دون توفر رؤية واضحة تمكن من صياغة استراتيجية مبنية على أسس معرفية وقابلة للتطبيق ومثمرة.

ربما يكون ذلك مبررا كافيا في عدم توفر كتابات متعددة الرؤى مشتملة لكل زوايا الموضوع، جازمة بالوجهة الحقيقية التي تسير إليها استراتيجية الولايات المتحدة في تعاملها مع منطقة الشرق الأوسط، حيث تجلى ذلك بوضوح في الارباك والتردد الذي تعانيه الإدارة الأمريكية في تعاملها مع مشكلات المنطقة، وقد انعكس ذلك في الكتابات المتباينة والقليلة، والتي وإن تناولت الموضوع من زوايا مختلفة إلا أنها تكاد تلتقي عند نقطة النهاية المفتوحة لما ستكون عليه الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، في قادم الأيام.

أدبيات الدراسة :

1 - دراسة بعنوان " **القوى الكبرى وضوابط التغيرات الإستراتيجية .. الولايات المتحدة نموذجا** " تحدث الكاتب مصطفى شفيق علام فيها عن أنماط التغير الاستراتيجى فتناول أربعة أنماط نظرية للتغيرفى إستراتيجيات الدول وسياساتها الخارجية التى تحكم حركة تفاعلاتها الدولية وفقا لتشارلز هيرمان:

أولها : ما يمكن وصفه بالتغير التكيفى ويقصد به التغير فى مستوى الاهتمام الموجه إلى قضية ما مع بقاء أهداف السياسة وأدواتها تجاه التعاطى مع تلك القضية كما هى من دون المساس بها أو تغييرها.

1 _ https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82

وثانيها : ما يطلق عليه التغير البرنامجى والذى ينصرف إلى تغيير أدوات السياسة ووسائلها من دون أى تغيير فيما يتعلق بالأهداف والغايات المقصودة من ورائها.

وثالثها : ما يسمى بالتغير الهدفى وفى هذا النمط تتغير أهداف السياسة ذاتها ومن ثم تتغير أدواتها ووسائلها بالتبعية.

ورابعها: هو التغير التوجهى وهو اكثر تطرفا وجذرية اذ ينصرف إلى تغير يمس التوجه العام للسياسة الخارجية للدولة بما فى ذلك تغير الإستراتيجيات وما يتبعها من أهداف وسائل وأدوات، وتناول أيضا قوة أوباما الناعمة بدلا من قوة بوش الخشنة حيث يرى أن حقبة بوش كانت مليئة بالعناوين الرئيسية مثل : احتلال بغداد، إسقاط حركة طالبان واحتلال أفغانستان، الحرب على ما يسمى الارهاب فيتساءل على كيفية تعامل الرئيس أوباما مع الميراث السلبى الذى خلفه له بوش وما هي حدود التغيير الاستراتيجى الذى جعله أوباما شعارا لحملته الانتخابية.

2 - دراسة بعنوان " **إستراتيجية الأمن القومى الأمريكية 2010** " للكاتب معتز سلامة حيث تناول فيها الجدل حول إستراتيجية الأمن القومى 2010 ، وملامح التغير فيها، فهناك تحول من الأيدولوجيا إلى القانون والمؤسسية، وتحول من العسكرة إلى المدنية، وتحول من التجزيئية إلى التكامل، ثم تناول مصادر التغير فى هذه الإستراتيجية ومنها الرئيس أوباما نفسه ، المؤسسة العسكرية ، تقارير المراكز البحثية .

وقد توصل الكاتب فى النهاية إلى توضيح مستقبل هذه الإستراتيجية و أنه على الرغم من أنها أدخلت تطورات على مفهوم الأمن القومى إلا أن آثار سياسات بوش لا تزال تلقي بظلالها عليها[1].

تقسيم الدراسة : تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول :

حيث يعتبر الفصل الأول مدخلا إلى الفكر الاستراتيجي، ونشأته والجذور التي خرج منها مصطلح الاستراتيجية، والمبادئ العامة لهذا الفكر ونقاط التقاطع والالتقاء بين مختلف التعريفات والمذاهب والمدارس التي اهتمت بدلالات هذا المصطلح .

كما تناول هذا الفصل أيضا التطورات المختلفة التي مرت بها الاستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة، مع مختلف الفاعلين في الإدارة الأمريكية الذين تعاقبوا على تولي الحكم وصياغة هذه

1 شيرى ميخائيل يونان ميخائيل، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية فى ضوء إستراتيجية "الأمن القومي الامريكي"، المركز الديمقراطي العربي،تاريخ الزيارة 2017/02/25،على الرابط : http://democraticac.de/?p=35950

الاستراتيجية في مراحل متعددة من هيمنة القوة العظمى الوحيدة التي سيطرت على مسرح الأحداث بعد انهيار المعسكر الشرقي .

وأما الفصل الثاني فقد تم التركيز فيه على ما يمكن اعتباره الثوابت والركائز التي تبقيها الولايات المتحدة قائمة دون تغيير أو تبديل جذري وهي تبني استراتجيتها لهذه المنطقة، وهي أمن إسرائيل ومصالح حلفائها الغربيين الطاقوية.

بالإضافة إلى سياسة العصا والجزرة التي تنتهجها مع الأنظمة الرسمية الحاكمة لدول المنطقة، والتي تصنفها إلى محورين أحدهما للاعتدال ومسايرة المصالح الأمريكية والغربية، وآخر "مارق" يقف حجرة عثرة أمام تلك المصالح، ويحاول الخروج عن الهيمنة .

في حين تضمن الفصل الثالث مدى تسارع الأحداث بعد 2011 خصوصا في المنطقة العربية تلك الأحداث التي فرضت نفسها على مختلف الوحدات الدولية، ولم يكن من بد أمام الإدارة الأمريكية – والتي جاءت مختلف الأحداث نتاج تراكمات لممارسات هذه الإدارة تجاه شعوب هذه المنطقة وبالتالي فلهذه الإدارة اليد الطولى فيها – إلا أن تَرَاجِع مواقفها واستراتجيتها تجاه هذه المنطقة دولا وشعوبا وحكومات . ولذلك كان التركيز في هذا الفصل على رصد مستويات التغير، سواء منها تلك التي مست الفكر الاستراتيجي الامريكي أو المصالح والأهداف أوحتى السلوك الذي يتجلى في تصرفات ممارسي السياسة الخارجية الامريكية وتصريحاتهم، والتي دأبت تلك السياسة وتلك الاستراتيجية على ممارستها تجاه دول المنطقة .

الفصل الأول

الفصل الأول : الإطار النظري للاستراتيجية الأمريكية

المبحث الأول : مفهوم الاستراتيجية

مطلب 1: الاستراتيجية : النشأة والتعريف

مطلب 2 : المبادئ العامة للاستراتيجية

المبحث الثاني : السياق التطوري للاستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة

مطلب 1 : مرحلة ما قبل الـ 11 سبتمبر

مطلب 2 : مرحلة ما بعد الـ 11 سبتمبر

مطلب 3 : مرحلة ما بعد 2011

الفصل الأول : الإطار النظري للاستراتيجية الأمريكية

المبحث الأول : مفهوم الاستراتيجية

مطلب 1: الاستراتيجية : النشأة والتعريف

أ – التعريف :

التحليل الكلاسيكي لأصل مصطلح إستراتيجية يقود إلى وجوده في مختلف اللغات الأوربية أو الإغريقية أو اللاتينية، ففي الألمانية نجد strategie وفي الروسية نجدstrategija ، ومصطلح الإستراتيجية ذاته مقسم إلى جزئين :

- Stratos: -ونعني به الجيش أو الجيوش في حالة حرب أي الجيوش التي تعسكر في منطقة ما.
- Agein: -ونعني بها الدفع إلى الأمام.

وتركيب الجزئين يعطينا مفهوم لغوي يتمثل في الجيش الذي تدفع به إلى الأمام .

Stategiaأيضا اشتقت منها كلمة strategema ولها معنى آخر في اللاتينية حيث تعني الحيلة أو الوسيلة في الحرب .

كما يرجع العديد من المفكرين أصل كلمة إستراتيجية إلى الكلمة اليونانية « strategos » التي تعني الأمن العسكري في عهد الديمقراطية اليونانية .

لكن ذلك كله لا يمنع من إحصاء العديد من التعاريف التي حاولت إيجاد دلالة لهذا المصطلح ومن أبرز التعاريف المتداولة هناك :

المدرسة الغربية :

1 - **كلاوزفيتز** : يعرف الإستراتيجية بأنها فن استخدام الاشتباك من أجل هدف الحرب .
2 - **ليتريه** :هي فن إعداد خطة الحرب وتوجيه الجيش في المناطق الحاسمة والتعرف على النقاط التي يجب تحشيد أكبر عدد من القطعات فيها لضمان النجاح في المعارك .
3 - **فون درغولتز** : هي التدابير الواسعة التي تستخدم في تحريك القوات الى الجهة الحاسمة في أكثر الظروف ملاءمة ويمكن أن يسمى علم القيادة .
4 - **ليدل هارت**: هي فن توزيع واستخدام مختلف الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة وسرعان ما أدرك ليدل هارت بأن تعريفه هذا لم يحط بجميع المفاهيم المتزايدة باستمرار في عددها وحجمها ، لذلك يرى الجنرال بيرغالوا أن ليدل هارت أضاف أخيراً إلى تعريفه السابق

(أن التعبية هي التطبيق العملي للإستراتيجية في مستوياتها الدنيا ، وإن الإستراتيجية هي التطبيق العملي للإستراتيجية العامة في مستوى أدنى).

5 - **ريمون أرون** : هي قيادة وتوجيه مجمل العمليات العسكرية ، أما الدبلوماسية فهي توجيه العلاقات مع الدول الأخرى على أن تكون الإستراتيجية والدبلوماسية تابعتين للسياسة .

6 - **أما المفهوم الأمريكي** : فقد عرف دليل ضباط أركان القوات المسلحة الأمريكية لعام 1959 الإستراتيجية بأنها "فن وعلم استخدام القوات المسلحة للدولة لغرض تحقيق أهداف السياسة العامة عن طريق استخدام القوة أو التهديد باستخدامها"[1] .

و من المدرسة الشرقية :

1 - يقول **لينين** في توضيح مصطلح الإستراتيجية: "الإستراتيجية الصحيحة هي التي تتضمن تأخير العمليات إلى الوقت الذي يسمح فيه الانهيار المعنوي للضربة المميتة بأن تكون سهلة وممكنة" .

2 - أما **كوزلوف** فيعرفها على أنها: عملية خلق الوسائل العسكرية التي تمكن من الحصول على أهداف.

3 - كما يعرفها **كرازيلفكوف** –ضابط سوفياتي سابق- بأن: "الإستراتيجية العسكرية تعتمد مباشرة على السياسة وتخضع لها، وخطط الحرب الإستراتيجية يتم تصميمها على أساس الأهداف التي تحددها السياسة " .

4 - **ماوتسي تونغ** : هي دراسة قوانين الوضع الكلي للحرب[2] .

و أما المدرسة العربية :

1 - **المدرسة المصرية :** تعرف الإستراتيجية على أنها أعلى مجال في فن الحرب، وتدرس طبيعة وتخطيط وإعداد وإدارة الصراع المسلح، وهي أسلوب علمي نظري وعملي يبحث في مسائل إعداد القوات المسلحة للدولة واستخدامها في الحرب، معتمداً على أسس السياسة العسكرية، كما أنها تشمل نشاط القيادة العسكرية العليا بهدف تحقيق المهام الإستراتيجية للصراع المسلح لهزيمة العدو .

1 عبد الحكيم وادي، بحث في الاستراتيجية، المفهوم و النظرية، مركز راشيل كوري، تاريخ الزيارة: 2017/02/17 على الرابط :
http://rachelcenter.ps/news.php?action=view&id=2616

2 نسيمة طويل،"الاستراتيجية الامنية الامريكية في منطقة شرق آسيا دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة "،رسالة دكتوراه في العلوم السياسية،تخصص علاقات دولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية جامعة الحاج لخضر، باتنة،2009،ص22/21

2 - **المدرسة العراقية** : تعرفها على أنها فن إعداد وتوزيع القوات المسلحة واستخدامها أو التهديد باستخدامها ضمن إطار الإستراتيجية العامة لتحقيق أهداف السياسة .[1]

ب – النشأة والتطور :

ولقد تطور مفهوم وتعريف كلمة إستراتيجية عبر مختلف عصور التاريخ العسكري وفقا لاختلاف وتطور التقنية العسكرية في كل عصر عن الآخر، ووفقا لتباين المدارس الفكرية والسياسية لكل قائد ومفكر، ومن هنا ترجع الصعوبة في تقديم تعريف جامع ومانع لكلمة إستراتيجية، لأنه لا يوجد تعريف موحد متفق عليه ودقيق لهذا المصطلح .

و يعد مصطلح الاستراتيجية من أكثر المصطلحات الشائعة والمتداولة . إلا أن الكثير ممن تداولوا هذه الكلمة كانوا يجهلون معناها الحقيقي. فقد اشتقت كلمة استراتيجية أصلا من الكلمة اليونانية (Strategos)ومعناها الحرفي قائد، وكانت تعني أيضا فن قيادة القوات ، وعرفت لمدة طويلة من الزمن على أنها فن كبار القادة العسكريين ، ثم انتقلت معرفتها من جيل إلى آخر بحدود ضيقة ... فكان فن قيادة القوات العسكرية هو المعنى الذي انسجم مع مفهوم الاستراتيجية في العصور القديمة .

ويعود تاريخ الاستراتيجية إلى كتابات المفكر الصيني **سان تزو** الذي أرشد القادة العسكريين من خلال كتابه فن الحرب إلى التخطيط في الحرب من أجل النصر، وقد صاغ رأيه في الاستراتيجية بعبارة ذات دلالات هي "تظاهر في الشرق واضرب في الغرب"، كما يقول أيضا " إن الأكثر تميزا من القادة بيننا هم هؤلاء الأكثر حكمة و الأكثر استشرافا و رؤية". و بعد عشرين قرنا من مقولته يأتي القانون العسكري الياباني متأثرا بشكل عميق بهذه المقولة ليفرض على العسكريين أنهم " يجب أن يعرفوا في نفس الوقت الفنون و النظريات العسكرية". ثم يأتي "فريدريك الثاني " في أوربا ليؤكد أن "قراءة الأدب و الرسائل الجميلة هي ضرورية لهؤلاء الذين في الحياة العسكرية".[2]

1 عبد الحكيم وادي، مرجع سابق
2 نسيمة طويل،مرجع سابق،ص20

ج – الفن العملياتي opératique

يشير المفهوم حسب المدرسة السوفييتية إلى أن توسع الجبهات يجعل من المستحيل من الآن فصاعدا تدمير العدو من خلال معركة واحدة، هذا لايمكن حصوله إلا من خلال سلسلة متعاقبة من العمليات المرتبطة فيما بينها.

الفن العملياتي يقيم الصلة بين التكتيك والإستراتيجية (انظر الشكل)، كما يشرح Alexandre Svechin مخترع المفهوم : المعركة هي وسيلة العملية، التكتيك هو أساس الفن العملياتي. العملية هي وسيلة الإستراتيجية والفن العملياتي هو أساس الإستراتيجية.

في سنوات السبعينيات، عرفت الأنسكلوبيديا العسكرية الروسية الفن العملياتي على أنه نظرية وتطبيق التحضير وقيادة العمليات فيما بين الجيوش المجتمعة أو المستقلة، هذه العمليات تقاد من خلال تشكيلات كبيرة لمختلف أنواع القوى (بحرية، مشاة، فيالق...).

في عدد من البلدان الأجنبية نستخدم في النظرية العسكرية بدلا من الفن العملياتي مصطلحات من قبيل التكتيك الكبير أو الإستراتيجية الصغيرة.[1]

1 صلاح، نيوف. مدخل إلى الفكر الإستراتيجي، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدانمارك، 2008 ، ص22

الاتحاد السوفييتي- المجال العسكري[1]

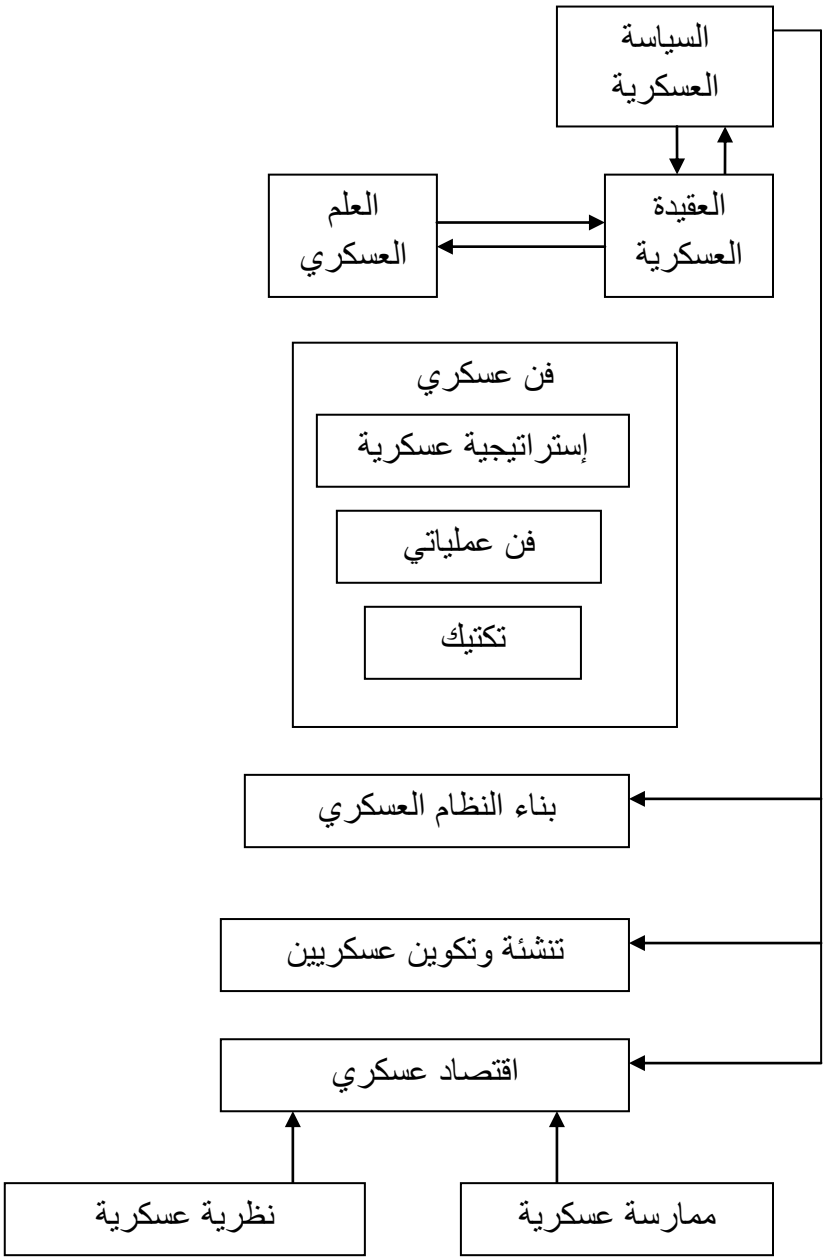

[1] المرجع نفسه،ص24

د - الاستراتيجية والتكتيك :

التكتيك هو أقل شأنا أو درجة من الإستراتيجية، يهدف إلى تنفيذ الالتزامات التي تم وضعها ضمن نطاق الإستراتيجية العملياتية وبغرض الوصول إلى الأهداف المثبتة بواسطة الإستراتيجية العامة. لكن التكتيك ليس بالضرورة يهدف إلى قيادة العمليات أو الصراع، بل يمكن أن يستخدم في العمليات التحضيرية. بعد الجنرال Lewal، الجنرال lung اقترح تعريفا بقي صالحا لزمن طويل :" التكتيك العسكري يشكل مجمل الأحكام أو التنظيمات القادرة على تنظيم توظيف مهارات الإنسان، الوسائل و الأماكن، بهدف تحقيق هدف فوري".

وقد عرف السوفييت التكتيك في السابق " هو النظرية والتطبيق للتحضير ولقيادة الصراع بواسطة الوحدات الصغيرة، والوحدات الكبيرة من مختلف أنواع القوى، المسلحة أو القوى التابعة للعمليات الخاصة". في الواقع هذا التعريف يضم فكرتين قويتين :

- التكتيك، كما الإستراتيجية، لديه وجهان، نظري وعملي.

- التكتيك يظهر في المستوى الأساسي، بمعنى على مستوى الوحدات الصغيرة، ولكن يظهر أيضا في المستويات الأكثر ارتفاعا. حيث أن التكتيك السوفيتي تألف من :

- التكتيك العام.

- تكتيك القوى (الإستراتيجية، المشاة، الدفاع الجوي، القوى الجوية، القوى البحرية).

- تكتيك الأسلحة (كل نوع من القوة العسكرية ينقسم وفق الأسلحة المستخدمة).

- تكتيك الوحدات الخاصة (كل سلاح يمتلك وحداته الخاصة).[1]

1 صلاح نيوف، مرجع سابق،ص25

ـ إستراتيجية ـ تخطيط عملياتي ـ تكتيك.

هذا الجدول الذي يبين التداخل في وضع وقيادة الخطط و الإستراتيجيات العسكرية وضعه الجنرال Foertsch قبل الحرب العالمية الثانية.[1]

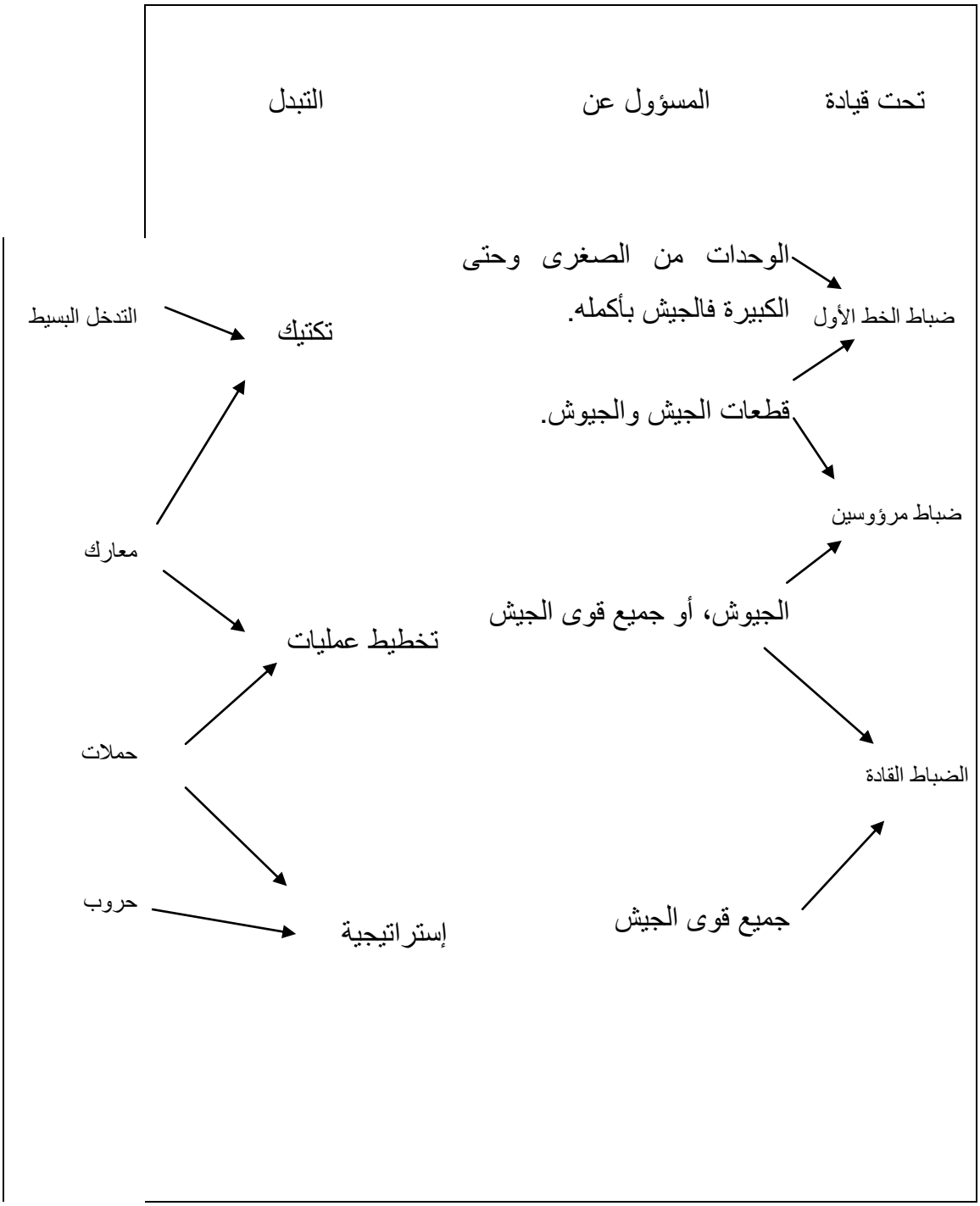

[1] المرجع نفسه،ص27

مطلب 2 : المبادئ العامة للاستراتيجية

حاول العديد من المفكرين وضع عدد من المبادئ الإستراتيجية العامة فكان اختلافهم في وضع هذه المبادئ أكثر من اختلافهم في تعريف الاستراتيجية ذاتها. والسبب الرئيس في ذلك الاختلاف هو أن الإستراتيجية ليست فكرة محددة المعالم جلية السمات ولكنها كما يقول بوفر (أسلوب تفكير). فلكل موقف استراتيجية تلائمه ولكل دولة استراتيجية تناسبها وتتلاءم مع ظروفها ، وقد يكون اختيار هذه الاستراتيجية أو تلك صائباً في زمان أو مكان معينين وغير صائب في زمان أو مكان آخر، فالاستراتيجية تتأثر بعوامل الزمان والمكان وبعقلية المخططين وظروف العصر وتقنيته وغير ذلك من العوامل.

ولقد حدد **كلاوزفتز** مبادئ الإستراتيجية بثلاث مبادئ رئيسية هي:

1- تجميع القوى.
2- عمل القوى ضد القوى.
3- الحل الحاسم عن طريق المعركة في الحقل الرئيس.

أما **ليدل هارت** فقد قدم ثمانية مبادئ رئيسية هي:

1- مطابقة الهدف مع الإمكانات.
2- متابعة الجهد وعدم إضاعة الهدف.
3- اختيار الخط الأقل توقعاً.
4- استثمار خط المقاومة الأضعف.
5- اختيار خط عمليات يؤدي إلى أهداف متناوبة.
6- المرونة في المخطط والتشكيل بحيث يتلائمان مع الظروف.
7- عدم الزج بكافة الإمكانات إذا كان العدو محترساً.
8- عدم تسديد الهجوم على نفس الخط أو بنفس الطريقة.

أما **ماوتسي تونغ** فقد حدد للاستراتيجية ستة مبادئ تختلف في كثير عن سابقاتها وهي :

1- الانسحاب أمام تقدم العدو انسحابات متجهة نحو المركز.
2- التقدم أمام العدو المتراجع.
3- استراتيجية واحد ضد خمسة.

4- التموين من تموينات العدو نفسه.
5- تخطيط خمسة ضد واحد.
6- تلاحم تام بين الجيش والشعب.

ووضع **لينين وستالين** ثلاث مبادئ رئيسية هي :

1- تلاحم معنوي بين الجيش والشعب في حرب شاملة.
2- أهمية حاسمة للمؤخرات.
3- ضرورة القيام بإعدادات نفسية قبل البدء بالعمل العنيف.

أما الأمريكيون فقد استوحوا من ظروفهم في ظل أوضاع التوازن النووي في العالم مبدأين فقط هما:

1- ردع متدرج.
2- ردع مرن.

وحددت **المدرسة العسكرية الفرنسية** مبدأين مغايرين وإن كانا شاملين هما :

1 - الاقتصاد والقوة.

2 - حرية العمل.

والحقيقة أن المبادئ آنفة الذكر يمكن اعتبارها أفكارا لحالات وأوضاع خاصة ، ولا تشكل قوانين عامة يمكن تطبيقها بمجملها في جميع الظروف وعلى كافة الظروف والحالات ، وهذا هو التفسير الحقيقي لاختلافها وتنوعها ، إلا أنه يمكن الخروج بالقول بأن ثمة عنصرين مشتركين بين كافة تلك المبادئ ، هما ضرورة اختيار النقطة الحاسمة الواجب الوصول إليها والتي تؤدي إلى زعزعة الخصم وانهياره واختيار المناورة التحضيرية الصالحة للوصول إلى تلك النقطة[1] .

1 https://ar.wikipedia.org/

المبحث الثاني : السياق التطوري للاستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة

مطلب 1 : مرحلة ما قبل الـ 11 سبتمبر

ركزت الاستراتيجية الأمريكية في بداية التسعينات على بناء نظام عالمي جديد لتسيير مرحلة ما بعد الحرب الباردة، حيث تتجلى فيه صورة الانتصار العظيم للإيديولوجية الليبرالية وتكرس فيه الأحادية القطبية والهيمنة الأمريكية.

فكانت بداية التخطيط الاستراتيجي الأمريكي مبنية على فرضية وجود مصادر تهديد جديدة، منها إمكانية صعود قوى دولية جديدة كاليابان وألمانيا والصين وروسيا، بالإضافة إلى تهديد انتشار الأسلحة النووية أو الإرهاب، أو تهديدات عدوانية من قوى أخرى تم وصفها " بالخارجة على القانون" أو "دول محور الشر" أو " المارقة" كالعراق وسوريا وكوريا الشمالية.

الإستراتيجية الأمريكية خلال حكم جورج بوش الأب 1989 / 1993

لقد تبنى الرئيس الأمريكي بوش الأب استراتيجية استهدفت الوصول لبناء (نظام عالمي جديد)، والانخراط المسؤول في النزاعات الدولية، إذ تركز التخطيط الاستراتيجي الامريكي في عهده على الدفاع عن المصالح الحيوية للولايات المتحدة بالترادف مع استعداد عسكري عال، يجعل من العامل العسكري خيارا رئيسا في فض المنازعات الدولية. ووفقا لذلك، كانت أوامر الرئيس بوش الأب تقضي بالقيام بالعديد من المهام القتالية والتي كان من أبرزها :

أ- التدخل الأمريكي في بنما 1989

في العشرين من أكتوبر 1989أمر الرئيس بوش الأب قوات أمريكية متمركزة مسبقا في بنما ، ومعززة بوحدات قدمت جوا من قواعد في الولايات المتحدة (26000جندي)بشن هجوم ضد قوات الدفاع البانمية والوحدات شبه العسكرية المساندة للزعيم البنمي الجنرال (مانويل نورييغا) للإطاحة به واعتقاله، السبب المعلن لهذه العملية هو انتهاك نظام نورييغا لحقوق الإنسان، وقيامه بمضايقة الجنود الأمريكيين الموجودين في بنما وأفراد عائلاتهم. فضلا عن ذلك فإن هذه العملية جاءت لتؤكد على قدرة القوة العظمى في الحفاظ على الأمن والنظام ضمن دائرة نفوذها القريبة (البحر الكاريبي). وخلال ساعات من بداية الهجوم تمكنت القوات الأمريكية من تجريد الخصوم من السلاح وخلع نورييغا وتنصيب (غوليرنوإندارا) مكانه رئيسا للبلاد (وهوالفائز بانتخاب أبطله نورييغا في ماي

1989). قتل في هذا الهجوم 23 جندي أمريكي مع عدة مئات من البانميين. وبالفعل اعتقل نورييغا في أكتوبر 1990 وسجن في الولايات المتحدة بتهم تتعلق بالمخدرات.

من جهة أخرى هناك معاهدات سابقة تقضي بعودة ملكية أغلب أجزاء قناة بنما الملاحية للسلطات البنمية بحلول الأول من أكتوبر 1990، واستردادها من الجهات الأمريكية (الحكومية والخاصة)، ورأت واشنطن أن يكون (إندارا) المدعوم كليا منها وذو الولاء المحسوم لأمريكا على رأس السلطة في بنما خير من وجود نورييغا المتمرد، لتكون بنما كلها في حوزة أمريكا وليست قناتها فقط.[1]

الموقع الاستراتيجي لقناة بنما[2]

1 واثق محمد براك السعدون،استراتيجية الانتشار العسكري الامريكي بعد الحرب الباردة،بحث مقدم لمركز الدراسات الاقليمية، قسم الدراسات والاستراتيجية،جامعة الموصل،ص8

2 https://www.google.dz/search:imgdii=2Kop9c-DUMlvFM:&imgrc=mX2j4VHFzoyk1M:

ب- حرب الخليج الثانية 1990 / 1991

بعد اجتياح القوات العراقية للكويت في أوت 1990، أعلن الرئيس بوش الأب في الثامن من الشهر نفسه عن إرسال القوات الأمريكية للدفاع عن المملكة العربية السعودية من هجوم عراقي محتمل، إذ أن مجلس الأمن القومي الأمريكي كان قد قرر إثر هذا الاجتياح تطبيق خطة التدخل السريع رقم (90-102)، الموضوعة للطوارئ العسكرية في الخليج منذ وقت طويل، وهذه الخطة تتطلب موافقة المملكة العربية السعودية عليها، وقد أصر الرئيس بوش الأب على تنفيذها بسرعة خوفا من حدوث تطورات عربية قد تأتي بحلول وسط، وإذا خرج الجيش العراقي من الكويت فربما سيعاود ذلك ثانية ... ووافقت المملكة العربية السعودية على إنزال الجنود الأمريكان والمتحالفين معهم على أراضيها، واشترطت انسحاب تلك القوات بعد إخراج القوات العراقية من الكويت [1].

ت- التدخل الأمريكي في الصومال 1992

بعد الإطاحة بنظام الرئيس محمد زياد بري إثر انقلاب عسكري قبلي قام به مجموعة من كبار قادة الجيش على رأسهم اللواء محمد فرح عيديد، الأمر الذي أدى على غياب الحكومة المركزية وانهيار الدولة ومؤسساتها، وبالتالي تردي الأوضاع المعيشية والحالة الانسانية لمعظم الصوماليين. فحملت الحالة المتدهورة في ذلك البلد مجلس الأمن الدولي على تبني مجموعة من القرارات بدءا بالقرار 733 الصادر في 1992، يدعو فيها إلى التنبيه إلى عواقب الوضع في الصومال على الأمن والسلام الدوليين، وفوض المجلس الدول الأعضاء باستخدام جميع الوسائل الضرورية ومنها استخدام القوة، لإقامة بيئة مأمونة لعمليات الإغاثة الإنسانية في الصومال.

انطلاقا من هذا التفويض الدولي، ومن حسابات المصالح الاستراتيجية الأمريكية، ومن نشوة الانتصار العسكري الأمريكي في حرب الخليج الثانية، أمر الرئيس جورج بوش الأب في الأشهر الأخيرة من من 1992 القوات الأمريكية بالتدخل في الصومال للأسباب الانسانية المذكورة.

كم أن التدخل العسكري الأمريكي في الصومال جاء على خلفية الشعور الأمريكي بالإمكانات والقدرات الكافية لتحقيق الهدف بردع عناصر القوة المتمردة على المجتمع الدولي في الصومال، وكانت دراسات سابقة لوزارة الدفاع الأمريكية قد أشارت إلى أن القوات الأمريكية قادرة على خوض معركتين في وقت واحد، إحداها رئيسية، والأخرى ثانوية، وهو أمر يدفع الأمريكيين للاستفادة من عنصر الرعب والإرهاب لمصادر التهديد لمصالحهم حسب فهم مخططي الاستراتيجية الامريكية.

1 واثق محمد براك السعدون، مرجع سابق، ص9

ولكن تطورات الأحداث في هذه العملية العسكرية[1] اختلفت عن بداياتها السهلة، حيث أدرك الأمريكيون أنهم يغرقون كل يوم في مستنقع الأزمة الصومالية.

الإستراتيجية الأمريكية خلال حكم بيل كلينتون 1993 / 2001

خلافا للرئيس جورج بوش الأب الذي كان متيقنا من أن القوة العسكرية هي الأساس في صياغة الاستراتيجيات الأمنية، فقد تغيرت آراء الإدارة الأمريكية بقدوم الرئيس كلينتون، والذي أكد على أن امتلاك القوة العسكرية وحدها ليس كافيا للمضي قدما في قضية الانفتاح العالمي، لذلك أصبحت القوة الموسعة السمة المميزة للسياسات الأمريكية خلال التسعينيات، إلا أن ذلك لم يسهم في تجنب الحروب أو التقليل منها، فقد أكدت لجنة مختصة في صياغة الأمن القومي في تقريرها عام 1999، على أن الولايات المتحدة ومنذ نهاية الحرب الباردة اشتركت في أكثر من أربعين 40 تدخلا عسكريا مقابل ستة عشر 16 تدخلا فقط خلال فترة الحرب الباردة بأكملها.

ولكن بالنظر لبعض التجاذبات بين مختلف المؤسسات السياسية الأمريكية وتبادل الأدوار، والتطورات العالمية، عادت القضايا الخارجية للبروز في العهدة الثانية ... إذ أن الشعور بلذة التفوق الأمريكي ونشوة الانتصار في الحرب الباردة خيمت في النهاية على كل الوعود الانتخابية، فضلا عن التركة التي خلّفها الرئيس بوش الأب، و الذي كان أبرزها التدخل عسكريا في الصومال أواخر عهدته عام 1992.[2]

على صعيد آخر، منذ عام 1994، أصبح الحزب الجمهوري يشكل الأغلبية الساحقة في الكونغرس الأمريكي (مجلس النواب) مما نتج عنه انخفاض فرصة حكومة كلينتون (الديمقراطية) في مواصلة التشديد على الاهتمام بمشكلات العالم ومتطلبات الاقتصاد الدولي، وبقدر تعلق الأمر المصالح الثانوية، تقرر ألا تكون هناك تدخلات عسكرية، إلا إذا أثبتت الوقائع أنه أمر لا يمكن تجنبه من وجهة نظر السياسة الداخلية الأمريكية، وبناء على التزامات الولايات المتحدة الأمريكية نحو الدول الحليفة، وتعين في مثل هذه الحالات أن تكون هناك معايير صارمة لهذه التدخلات، أما إذا تعلق الأمر بمصالح حيوية، فإن الحكومة ستتخذ موقفا حازما وأكيدا في الدفاع عن هذه المصالح وبمفردها إذا تطلب الأمر ذلك .

[1] واثق محمد براك السعدون، مرجع سابق،ص17

2 نور الدين حشود،الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد الحرب الباردة من التفرد إلى الهيمنة،مجلة دفاتر السياسة والقانون، قسم العلوم السياسية،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،الجزائر،العدد9،جوان 2013،ص386

أما بخصوص التدخلات العسكرية لدوافع إنسانية، والتي تشرف الأمم المتحدة على قيادتها فقد ارتأت حكومة كلينتون تجنب المشاركة في أغلبها، حتى لا تشكل عبئا على القوات المسلحة، واختارت المشاركة فقط في العمليات ذات المساس المباشر بالمصالح الأمريكية الحيوية .[1]

مطلب 2 : مرحلة ما بعد 11 سبتمبر

فرضت أحداث 11 سبتمبر 2001 تغيرات كبيرة على الفكر الاستراتيجى الأمريكي بعد فشل العقيدة الأمنية التقليدية القائمة على الردع والاحتواء، وذلك استجابة للتحديات الجديدة والتهديدات الأمنية في شكلها الذي لم تعتد عليه الولايات المتحدة، وقد أقرت الاستراتيجية الامريكية 2002 الحرب الاستباقية، حيث أن الإدارة الأمريكية رأت أنها الاستراتيجية الأمثل والاستخدام الوقائي للقوة ضد الاخطار المحتملة التى تهدد الأمن القومي الأمريكي، وفي إطار هذه الاستراتيجية فرضت الولايات المتحدة الأمريكية على العالم مفهومها الخاص للإرهاب وجعلته مفهوما عالميا، ووصفت أي معارضة خارجية للإرهاب بأنها معاداة للحضارة والإنسانية.

ونجد أن مفهوم الأمن القومي الذي عبرت عنه إستراتيجية 2002 عقب أحداث 11 سبتمبر، وقعت تحت تأثير البيئة النفسية التي فرضتها أحداث 11 سبتمبر، وكانت مساحة الاختلاف بين البيئة الواقعية والبيئة النفسية هي المسؤولة بالأساس عن المشكلات التى واجهها مفهوم إدارة الرئيس جورج بوش للأمن القومى .

فقد كانت الاستراتيجية التي طرحتها إدارة بوش أحادية البعد وبالغت في قيمة الابعاد العسكرية للأمن القومي على نحو لم يعد هناك مجال للحديث عن الامن بالمنظور الشامل الذي يتضمن الابعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والطبيعية، فنجد أن هذه الرؤية المعسكرة للأمن القومى ما كان يمكن أن تتراجع لولا ما أثبتته من أخطاء في الواقع الحقيقي ولولا ما نتج عنها من مشكلات لا حصر لها فقد تبين أنها عاجزة عن تحقيق الأمن بالمعنى الشامل أو حتى الأمن فى أضيق معانيه العسكرية التي تشير إلى منع وقوع الحرب أو النجاح فى إنهاء الحرب[2].

[1] واثق محمد براك السعدون، مرجع سابق،ص21

2 مروة محمد عبد الحميد، التغير والاستمرار فى إستراتيجية الأمن القومى الأمريكية بعد احداث 11 سبتمبر، المركز الديمقراطي العربي،تاريخ الزيارة 2017/02/19،على الرابط : http://democraticac.de/?p=26157

الإستراتيجية الأمريكية خلال حكم بوش الابن 2001 / 2008

من أهم مميزات الإستراتيجية الأمريكية خلال فترة بوش الابن ظهور ما يسمى الحرب الاستباقية ... لقد برزت في نفس الفترة الإستراتيجية الأمريكية المرتكزة على الصدمة والرعب والتي عملت على إلغاء أو تضييق الحدود الفاصلة بين الدفاع و الهجوم، ... لذلك يمكن القول أن العقيدة العسكرية تلبست بثوب الايدولوجيا، ولذلك أضحت بمنزلة إيديولوجيا موازية للإيديولوجية السياسية لنظام الحكم في عهد الرئيس جورج دبليو بوش، وتمتاز بالرسوخ والثبات في المستويات العليا، وتدخل ضمن اختصاصات القيادة السياسية ، وهذه العقيدة التي أقيمت في زمن الحرب الباردة على الردع المقابل، تجاوزتها أمريكا لتنتقل بعد انكفاء الاتحاد السوفيتي السابق إلى إستراتيجية الردع الأحادي الجانب، وهي أقرب إلى الإرهاب.

تخضع السياسة الدفاعية الأمريكية في الفترة الحالية لتحولات جذرية تحت تأثير نوعين من العوامل الهيكلية، الأول يتمثل في الفكر العسكري الذي جلبته إدارة الرئيس بوش معها إلى السلطة والذي يهدف إلى تنفيذ خطة إصلاح جذرية شاملة في المؤسسة العسكرية الأمريكية. أما العامل الثاني فيتمثل في الدلالات الخطيرة التي عكستها هجمات واشنطن ونيويورك في 11سبتمبر 2001، والتي أكدت على وجود طائفة جديدة من التهديدات بالغة الخطورة التي يتعرض لها الأمن القومي الأمريكي ومصالحه العابرة للحدود.

ومن أهم الأهداف الرئيسية للأمن القومي الأمريكي، والتي نصت عليه الوثيقة الإستراتيجية الأمنية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية 2002 .هو تحقيق الرفاهية الاقتصادية، و ذلك من خلال تأمين الاستقرار في الأقاليم الرئيسية في العالم، التي تقيم الولايات المتحدة الأمريكية علاقات تجارية معها، أو تستورد منها السلع الحرجة، مثل النفط والغاز الطبيعي. وتتطلب الرفاهية أيضا الحفاظ على قيادة الولايات المتحدة الأمريكية في مجال التنمية الدولية والمؤسسات المالية والتجارية.

إن الولايات المتحدة تسعى لوضع إستراتيجية جديدة تتمثل في تغيير الوضع القائم واستبداله بنظام دولي جديد، تتمكن فيه من تحقيق مصالحها والممثلة في الأهداف التالية :

1 - تدفق النفط في شرايين الاقتصاد الغربي العالمي بدون ضغط أو مساومة من أي طرف.
2 - أن تنعم الدول الغربية بالأمن بحيث تبقى وتيرة النمو في الاقتصاد الغربي مرتفعة والوظائف مأمونة للعاملين في مختلف المؤسسات الإنتاجية والخدمية في الدول الغربية .

3 - فرض النظام الغربي على بقية الأمم لأن فيه تحقيق السلام والأمن على الكرة الأرضية. وفي ذلك تمكين للغرب بقيادة الولايات المتحدة من بسط نفوذه على باقي شعوب العالم .

4 - التحول من الصراع الأيديولوجي إلى أيديولوجية السوق، العولمة وتقوية نفوذ الشركات المتعددة الجنسيات، وتمكينها من السيطرة عن طريق سلطة المال والتكنولوجيا و المعلومات، وبذلك يضعف دور الدولة الوطنية وتصير تابعة للدول القوية، وهذا معناه فرض قيود على حرية الإرادة الوطنية في صناعة قراراتها السياسية بنوعيتها الداخلية والخارجية .

5 - القيام بحرب استباقية وتحطيم القادة أو الجماعات التي تحاول تهديد نفوذ الولايات المتحدة وحلفائها في أي مكان وهي الدول التي تطلق عليها اسم محور الشر [1].

النفط وخطوط الامداد به . ثروة العراق الاستراتيجية [2]

1 نور الدين حشود،مرجع سابق،ص387

2 https://www.google.dz/search?biw= =TuA82ITHYvGVDM:

مطلب 3 : مرحلة ما بعد 2011

شكل الإعلان الرسمي لسحب القوات الأمريكية من العراق في نهاية عام 2011، ومن أفغانستان بحلول نهاية عام 2014، تحت وطأة المقاومة المضادة، طلائع الانكفاء الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، والأخذ بناصية النأي عن التدخل المباشر في أزماتها، من دون مغادرتها كليا، تزامنا مع صوغ مضامين توجهات جديدة للاستراتيجية الأمريكية في ساحة المنطقة.

قادت تلك "الانعطافة" في ترتيب مكانة الأقاليم الجيوستراتيجية، عند الإدارة الأمريكية، إلي تحول في طبيعة التحالفات الإقليمية العربية، وتنامي أدوار الفاعلين الإقليميين ضمن النظام الإقليمي العربي، واحتدام التوتر بينهم علي مقاليد النفوذ والسيطرة، والاصطدام أحيانا مع السياسة الأمريكية في المنطقة، فضلا عن فتح المجال أمام روسيا لاستعادة دورها في المنطقة، وتعزيز مكانتها في بنية النظام الدولي ... فقد خرجت التوجهات الجديدة للاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط من بين ثنايا أتون "الفوضي" غير الخلاقة، بطبيعة الحال، التي أوجدها الاحتلال الأمريكي في الساحة العراقية، منذ عام 2003 حتى ديسمبر 2011، أسوة بالحال مع أفغانستان، وسط تنامي تيار أمريكي لإعادة النظر في التوسع الأمريكي، وترتيب أجندة واشنطن تجاه الأقاليم الجيوستراتيجية في العالم، بعيدا عن الانغراق في إقليم الشرق الأوسط وحده، وتخفيف الاعتماد علي الحضور العسكري المباشر، صوب المزيد من توظيف "القوة الناعمة" .

وقد اندرجت سياسة التحول نحو منطقة الباسيفيكي الآسيوية، التي دشنتها الدبلوماسية الأمريكية بزيارة تاريخية لدولها الخمس، ممتدة من 29 أكتوبر حتى 1 نوفمبر 2015، أسفرت عن قرارات ذات أبعاد أمنية واقتصادية مهمة، ضمن سياق توسيع النفوذ الأمريكي فيها، لما تشغله من مكانة معتبرة في التفكير الاستراتيجي الأمريكي، ومحاولة اختراق الحديقة الخلفية لروسيا، الممثلة في منطقة آسيا الوسطي، واستهداف احتواء نفوذ الصين المتصاعد، والتحكم في أحد أهم مصادر الطاقة تجاهها، لاسيما بعد توقيع موسكو وبكين بيانا مشتركا لإنشاء الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، والحزام الاقتصادي "طريق الحرير" في 8 مايو 2015، مما يسمح بمساحة صدام مع كل منهما، فضلا عن استهداف تقييد سياسات الاتحاد الأوروبي واليابان، والبحث عن مصادر بديلة للطاقة، في ظل تعزيز نزعة الاستقلال الأمريكي "الطاقوي"، عبر التخفيف التدريجي من الاعتماد علي نفط الشرق الأوسط، وتقليص وارداته بشكل عام[1] .

1 نادية سعد الدين ، الارتباك الاستراتيجي: اقترابات القوي الكبري في منطقة الشرق الأوسط،موقع جبهة النضال الشعبي الفلسطيني،تاريخ الزيارة 2017/02/25،على الرابط http://www.nedalshabi.ps/

الإستراتيجية الأمريكية خلال حكم باراك أوباما 2008 / 2016

أ - الفترة الرئاسية الأولى 2008 / 2012

بعد ثلاثة عشر عاماً من الحرب التي أدعتها الولايات المتحدة في أفغانستان بأنها ضد تنظيم القاعدة، وضد الارهاب أعلن الرئيس الامريكي باراك أوباما انتهاء العمليات العسكرية في أفغانستان، وتقليل عدد القوات العسكرية الموجودة فى كل من العراق وأفغانستان، فقد كان عددهم -عندما تولى السلطة فى 2009- 180 ألف جندى أمريكى وتم تخفيضهم إلى حوالى 15 ألف وإعادة نحو 90 % من القوات الأمريكية إلى الولايات المتحدة، مع إبقاء نحو 13 ألفا جنديا من القوات الأمريكية والدولية التابعة لحلف شمال الاطلنطى (الناتو) حتى يقوموا بتدريب القوات الأفغانية وتقديم المشورة اللازمة لهم، وقد أشار أن الانسحاب الأمريكى من أفغانستان سيبدأ فى منتصف 2011 وخلال هذه المدة تتأكد الإدارة الأمريكية من أن أفغانستان لن تكون مأوى آمنا للقاعدة وأنها تمكنت من شل قدرتها على شن هجمات ضد الولايات المتحدة انطلاقا من أفغانستان.

وقد تمكنت إدارة الرئيس أوباما من تحقيق نجاح كبير فى أفغانستان من خلال توجيه ضربات وقائية إلى أفغانستان باعتمادها على المعلومات الاستخباراتية، حيث تمكنت من اغتيال زعيم القاعدة أسامة بن لادن والذي أخفقت إدارة بوش من القضاء عليه، ولكن على الرغم من هذا النجاح الذى أحرزته إدارة أوباما وجهت إليها الكثير من الانتقادات، حيث أدى ذلك إلى حدوث أزمة كبيرة فى علاقة الولايات المتحدة مع باكستان بسبب عدم استشارتها أو التنسيق معها فى مهمة الاستهداف، حيث لم تقتصر إستراتيجية أوباما على الاغتيال السري فقط وإنما لجأت إلى استخدام الطائرات دون طيار فى أماكن عديدة فى أفغانستان وباكستان للحد من انتشار تنظيم القاعدة وحركة الطالبان فى الحدود الأفغانية الباكستانية، فضلا عن الكثير من الاستهدافات الخاطئة التى تضرر من جرائها العديد من المواطنين الذين تعرضوا للقتل أوتخريب ممتلكاتهم.

وفى النهاية لم تتمكن إستراتيجية أوباما فى حربه على العراق وأفغانستان من تحقيق هدفها المتمثل فى القضاء على تنظيم القاعدة، بل سببت التعاطف معهم وتصوير الولايات المتحدة بالقوة المعتدية مما دفع أوباما على إدخال المزيد من التعديلات فى إستراتيجيته فى حربه على أفغانستان والتى تمثلت فى - إنشاء صندوق السلام – التفاوض مع حركة طالبان وإعادة دمج مقاتليها فى المجتمع الأفغانى، على أن يتخلى مسلحوها عن سلاحهم وخروجهم من ميدان المعركة من خلال المنح المالية

التى تقدمها لهم الولايات المتحدة حيث أن الكثير من الأفغان قد انضموا إلى صفوف طالبان بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية فى أفغانستان.[1]

ب - الفترة الرئاسية الثانية 2012 / 2016

لقد استخدمت الإستراتيجية الأمريكية الجديدة 2015 مصطلح إعادة التوازن والتركيز على منطقة شرق أسيا والباسيفكى وقواه الآسيوية الصاعدة القوية، فقد تصدرت هذه المنطقة المرتبة الأولى فى أولويات الولايات المتحدة ، ولكن هذا لا يعنى أن الولايات المتحدة قد حذفت منطقة الشرق الأوسط من حساباتها فمازالت لديها بعض الأهمية، فقد أشارت وثيقة الأمن القومي الأمريكي 2015 إلى منطقة الشرق الأوسط فى حديثها عن قضية الإرهاب والنفط والأمن والاستقرار وقد حددت الوثيقة أهم أولويات الولايات المتحدة التى تتمثل فى:

*إعادة التوازن فى آسيا والباسيفك إلى الأمام.

*التأكيد على العلاقات مع أوروبا وحلف الناتو.

*تأمين الاستقرار فى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

*العلاقات داخل القارة الأمريكية.

كما أكدت الوثيقة على الأهمية الإستراتيجية للصين والمنطقة المحيطة بالصين، ولكن هذه الأهمية الاقتصادية قد دفعت الولايات المتحدة إلى إقامة علاقات أمنية مع العديد من دول شرق آسيا والباسيفكى من الفلبين إلى استراليا، وهذا ما عرف بمحاصرة الصين بعلاقات مع جميع هذه الدول لاسيما منها الصغيرة كفيتنام وأندونيسيا وماليزيا ودول كبيرة مثل اليابان والهند .

وقد وصفت الوثيقة الجديدة علاقة الولايات المتحدة بكل من الصين وروسيا والهند، فأشارت إلى إمكانية الهند وصعود الصين وعدوان روسيا، وهذا يشير إلى أن علاقتها مع الهند إيجابية، فقد سعت الولايات المتحدة لتعزيز الشراكة مع الهند وهذا ما وضح من خلال زيارة أوباما للهند لتعزيز العلاقات التعاونية العسكرية، أما علاقتها مع الصين فتحمل معانى إيجابية وسلبية من حيث الاحتواء والموازنة والضغط ولكن هذا لا يعنى عدم إمكانية تلافى المواجهة مع الصين . وأخيرا فإن علاقتها مع روسيا قد وصفتها الوثيقة بالعدوانية وتم إدراجها فى الترتيب الثانى بعد آسيا وأوروبا مؤكدة على استمرار النهج الأمريكى فى الهجوم السياسى على روسيا تحت شعار العدوانية الروسية .

[1] مروة محمد عبد الحميد، مرجع سابق،ص2

كما أوضحت الوثيقة الجديدة معالم العلاقات الأمريكية الشرق أوسطية فقد أكدت أنها سوف تدعم التحول الديمقراطى، والتقدم الاقتصادي، والاستقرار،ومحاولة إدارة الفوضى فى منطقة الشرق الأوسط ومحاولة حل الصراع الإسرائيلى الفلسطينى، كما شددت الوثيقة فى مقدمتها على بحث واشنطن الدائم عن شركاء جدد وقوى اقتصادية جديدة غير دولية مع تمسك واشنطن بحلفائها التقليدين من أجل ممارسة الولايات المتحدة لدورها القيادى، ونجد أن إيران هى من الشركاء الجدد التى تسعى الولايات المتحدة للتفاوض والتحالف معها من أجل إنهاء طموحها العسكرى فى المجال النووي، فنجد أنه فى حالة توصل الطرفان الأمريكى والإيرانى إلى اتفاق فإن طهران سوف تساهم فى إدارة الفوضى الشرق أوسطية وخصوصا العربية، من خلال المساهمة فى احتواء هذه الفوضى أو تنظيمها حتى لا تخرج عن السيطرة الإقليمية والدولية [1].

1 شيرى ميخائيل يونان ميخائيل، مرجع سابق ص2

الفصل الثاني

الفصل الثاني : الإطار التحليلي للاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط

المبحث الأول : مرتكزات الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط

مطلب 1: الالتزام الامريكي بأمن اسرائيل

مطلب 2 : تقاطع المصالح الأمريكية الأوربية في المنطقة

المبحث الثاني : محاور الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الاوسط

مطلب 1: سياسة الاحتواء الامريكية تجاه بعض دول المنطقة

مطلب 2 : السياسة التصادمية مع الدول المهددة للمصالح الامريكية

الفصل الثاني : الإطار التحليلي للاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط

المبحث الأول : مرتكزات الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط

مطلب 1: الالتزام الامريكي بأمن اسرائيل

في دراسة بعنوان " اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية " قام بها كل من جون ميرشايمر وستيفن والت جاء في مستهلها .

"على مدى عدة عقود مضت ، خاصة منذ حرب الأيام الستة في 1967، تأسست سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط في جوهرها على العلاقة مع إسرائيل. وقد أدى كل من الدعم غير المشروط لإسرائيل والسعي لنشر الديمقراطية على امتداد المنطقة ، إلى التهاب الرأي العام في العالم العربي والإسلامي، وعرض للخطر ليس فقط أمن الولايات المتحدة ولكن أمن العديد من دول العالم.

الحقيقة أنه لا يوجد لهذا الوضع مثيل في تاريخ السياسة الأمريكية على امتداده. فلماذا كانت الولايات المتحدة مستعدة للتضحية بمقتضيات أمنها وأمن العديد من حلفائها من أجل تنمية مصالح دولة أخرى؟

ربما افترض أحد أن العلاقة بين البلدين قامت على أساس المصالح الاستراتيجية المشتركة، أو على أساس الالتزام بالقواعد الأخلاقية، لكن لا يمكن لأي من التفسيرين أن يبرر هذا المستوى الرفيع من الدعم المادي والدبلوماسي الذي توفره أمريكا لإسرائيل.

على العكس تماما فإن إقحام السياسة الأمريكية في شؤون المنطقة ينبع كليا من سياسات داخلية لا ترتبط بالمصالح ولا بالقيم الأخلاقية إنما تنبع وبوجه خاص من نشاط اللوبي الإسرائيلي"[1] .

التوافق الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل :

وهو أمر يتجلى في عدة نقاط من بينها :

- أنه تحت غطاء تأمين الكيان الإسرائيلي فإن الولايات المتحدة قد أبرمت مع إسرائيل عدداً من مذكرات التفاهم الاستراتيجي نذكر منها:

- مذكرة التفاهم الأمريكية الإسرائيلية عام 1981 (شارون / واينبرجر) والتي وضعت بعد معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية.
- مذكرة التفاهم الأمريكية الإسرائيلية والتي وضعت بعد توقيع اتفاق واي بلانتيشن .

1 مدحت طه،حرب الأفكار واللوبي الإسرائيلي في أمريكا،نفرو للنشر والتوزيع،ط1،جمهورية مصر العربية،2007،ص15

- تعد المذكرة الأخيرة بداية لوضع تصور شامل لأمن المنطقة أي أنه يمكن اعتبارها أساساً لتحقيق هدف إسرائيل النهائي في أن تتحول إلى قوة عظمى .

- كما دخلت العلاقات الإستراتيجية الأمريكية مرحلة الأمن المتبادل حيث استخدم مصطلح **"المظلة"** للدفاع عن إسرائيل بمنع كل من العراق وإيران من استخدم قدراتها الصاروخية ضد إسرائيل.

- زيادة القدرات الإسرائيلية في مجال الدفاع والردع بحيث تتمكن إسرائيل من أن توجه الضربة القاضية إذا ما هوجمت بأسلحة دمار شامل أو صواريخ.

- وصول التوافق الاستراتيجي إلى ما يقرب من الميثاق الدفاعي وهو ما تمّ من قبل مع دول الناتو واليابان وكوريا الجنوبية (خلت وثيقة البنتاجون التي تعهّد فيها الجانب الأمريكي بحماية دول الخليج من ذكر إسرائيل لتحصل على مستوى أعلى من التوافق الاستراتيجي).

- تعهد أمريكي بضمان أمن إسرائيل ضد أي اعتداء أياً كان نوعه واستخدام القوة الأمريكية ضد الاعتداء[1].

تتلقى إسرائيل كل سنة حوالي 3 مليار دولار كمعونة مباشرة، وهي بحسبة مبدئية ما يوازي خمس ميزانية المعونة الأمريكية الخارجية أو ما يوازي 500 دولار سنويا لكل إسرائيلي ... وبينما يطلب من معظم الدول التي تمنح معونات لأغراض عسكرية أن تنفقها كلها في الولايات المتحدة، يسمح لإسرائيل أن تستخدم 25% من المعونة العسكرية كمنحة لتنمية صناعتها العسكرية الدفاعية.

كما أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة التي لا يطلب منها تقديم مستندات حسابية عن كيفية إنفاق المعونة، وهو ما يجعل من المستحيل عمليا منع استخدام هذه الأموال في أهداف قد تعارضها أمريكا، بناء المستوطنات في الضفة الغربية مثلا.

علاوة على ذلك منحت الولايات المتحدة إسرائيل 3 مليار دولار لتطوير أنظمة دفاعية كما أطلعتها على رسوم تصميمات أسلحة سرية، مثل طائرات بلاك هوك الهيليوكوبتر وطائرات إف16 .

وأخيرا تطلع أمريكا إسرائيل على معلومات المخابرات التي تحجبها عن حلفائها في حلف الناتو، كما أنها غضت النظر عن امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية.

1 فاروق عبد السلام،الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية،كراسة المتابع الاستراتيجي،العدد2،ص40

كذلك تقدم أمريكا لإسرائيل دعما دبلوماسيا متواصلا، واستخدمت منذ عام 1982 حق الفيتو 32 مرة لمنع إصدار قرارات من مجلس الأمن تنتقد سياسات إسرائيل، وهو أكثر من عدد مرات استخدام حق الفيتو لباقي أعضاء مجلس الأمن مجتمعين.

كما تحول أمريكا دون نجاح جهود الدول العربية المستمرة لوضع النشاط والسلاح النووي الإسرائيلي على أجندة وكالة الطاقة الذرية[1].

قيمة المساعدات الأمريكية المقدمة لإسرائيل خلال بعض السنوات المختارة[2]

حرب حزيران 1967	1964	37 مليون دولار
	1965	61.7 مليون دولار
	1966	126.8 مليون دولار
اجتياح بيروت 1982	1981	2189 مليون دولار
	1982	2190 مليون دولار
	1983	2498 مليون دولار
حرب الخليج الثانية 1991	1990	10 مليارات دولار
احتلال العراق 2003	2003	13.6 مليار دولار مع مساعدة عسكرية طارئة بقيمة 200 مليون دولار

1 مدحت طه،مرجع سابق،ص16
2 سعد شاكر شبلي،مرجع سابق، ص149

المساعدات الأمريكية لإسرائيل 1949 – 1990 بملايين الدولارات[1]

السنة	المساعدات العسكرية		المساعدات الاقتصادية		المجموع
	القروض	الهبات	القروض	الهبات	
1949	/	/	100.0	/	100.0
1950	/	/	/	/	/
1951	/	/	35.0	0.1	35.1
1952	/	/	/	86.4	86.4
1953	/	/	/	73.6	73.6
1954	/	/	/	74.7	74.7
1955	/	/	30.8	21.9	52.7
1956	/	/	35.2	15.6	50.8
1957	/	/	8.21	19.1	27.3
1958	/	/	74.1	11.3	85.4
1959	0.4	/	42.0	10.9	52.9
1960	0.5	/	42.3	13.4	55.7
1961	/	/	59.6	18.3	77.9
1962	13.2	/	73.0	7.2	93.4
1963	13.3	/	68.6	6.0	87.9
1964	/	/	32.2	4.8	37.0
1965	12.9	/	47.3	4.9	65.1
1966	90.0	/	35.9	0.9	126.8
1967	7.0	/	15.1	1.6	23.7
1968	25.0	/	75.0	6.5	106.5
1969	85.0	/	74.7	0.6	160.3
1970	30.0	/	50.7	12.9	93.6
1971	545.0	/	86.5	2.8	634.3
1972	300.0	/	124.9	56.0	480.9
1973	307.5	/	80.5	104.8	492.8
1974	982.7	1500.0	72.3	91.3	2646.3
1975	200.0	100.0	96.0	407.0	803.0

[1] سعد شاكر شبلي،مرجع سابق،ص152

تابع الجدول السابق

2655.2	544.9	410.3	850.0	850.0	**1976**
1787.5	509.6	277.9	500.0	500.0	**1977**
1822.6	550.4	272.2	500.0	500.0	**1978**
2482.9	554.2	358.7	1300.0	270.0	**1979**
2136.0	544.1	591.9	500.0	500.0	**1980**
2408.4	791.0	217.4	500.0	900.0	**1981**
2461.5	821.5	240.0	550.0	850.0	**1982**
2500.6	800.6	/	750.0	950.0	**1983**
2626.6	926.6	/	850.0	850.0	**1984**
3371.7	1971.7	/	1400.0	/	**1985**
3793.5	1920.9	150.0	1722.6	/	**1986**
3035.5	1235.2	/	1800.0	/	**1987**
3039.9	1239.9	/	1800.0	/	**1988**
3039.9	1239.9	/	1800.0	/	**1989**
3428.0	1235.7	400.0	1792.3	/	**1990**
49312.2	**15943.8**	**3941.0**	**18214.9**	**11212.5**	**المجموع**

مطلب 2 : تقاطع المصالح الأمريكية الأوربية في المنطقة

خرجت أوربا من الحرب العالمية الثانية وقد فقدت الكثير من أوراق أمنها القومي ... بعد أن انتقلت تلك الأوراق ... إلى القطبين المنتصرين ألا وهما الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي... وقد صارت الحاجة ماسة إلى بسط الحماية الامريكية على دول غرب أوربا فكان تشكيل حلف شمال الأطلنطي (1949) .

وبانهيار الاتحاد السوفيتي (1991) وتفكك حلف وارسو طرحت تساؤلات عدة حول جدوى استمرارية حلف شمال الأطلنطي بعد زوال الخصم، وإن تكن المحصلة النهائية للجدل المثار بهذا الصدد قد حسمت لصالح بقاء الحلف مؤديا لوظائفه الأمنية والدفاعية، وإن تطلب الأمر إدخال ثمة تعديلات على آليات تلك الوظائف وعقيدته العسكرية وهيكل القوة فيه لتلائم البيئة الأمنية الجديدة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة.

وإذا كان حلف شمال الأطلنطي قد تمكن على امتداد مسيرته من الاضطلاع بنجاح مشهود بمهمة الدفاع عن أمن الحلفاء الاوربيين إلا أن تلك المسيرة لم تخل من بعض الأزمات لعل أهمها اصطدام القناعة الأمريكية بتلك الأوربية حول الاستراتيجية الأنسب للحلف، وتطلع بعض الحلفاء إلى حيازة قوة نووية... وكذا رفض أوربي لتحمل نصيب أكبر من الميزانية الدفاعية للحلف.

ومع ذلك سعت الولايات المتحدة لتوظيف أوربا لخدمة استراتيجية زعامتها العالمية، إذ أكد الخطاب الأمريكي عقب أحداث 11 سبتمبر أن الإرهاب لو لم يحارب بقوة فإنه سيطال أوربا عاجلا، كما أشارت وثيقة الأمن القومي الأمريكي الصادرة عام 2001 إلى أن هجمات سبتمبر شكلت هجوما على العالم الغربي الليبرالي بمنظومته القيمية أيديولوجيا وحضاريا وثقافيا بما يقتضي توحيد الصفوف ضد الخصم المشترك.[1]

لكن أوربا كانت تسعى بدورها جاهدة لتحقيق نوع من الاستقلال عن الولايات المتحدة، وبدأت القوى الأوروبية الكبرى، فرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا، التعاون الدفاعي في أوروبا الغربية، وكانت ألمانيا وفرنسا تحشدان المواقف الأوروبية لدعم الكيان الأمني الدفاعي عن أوروبا.

فقد دعا رئيس وزراء فرنسا (ألن جوبيه) عام 1996 إلى إنشاء جيش أوروبي قوامه قوات بريطانية وفرنسية وألمانية وأسبانية وإيطالية، تحت إمرة اتحاد غرب أوروبا على أن يكون خاضعاً بدوره إلى صلاحيات الاتحاد الأوروبي. وقرر الاتحاد الأوروبي بالإجماع في اجتماعه في (كولون) 1996 على إقامة اتحاد غرب أوروبا، دون أن يشمل الولايات المتحدة داخل الاتحاد الأوروبي لكي يصبح الذراع العسكري للاتحاد الأوروبي، وعين (خافير سولانا) الأمين العام السابق لحلف شمال الأطلسي ومنسق الاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والدفاعية، عام 1999 كأمين عام لاتحاد غرب أوروبا.

وبذلك تم إحياء اتحاد غرب أوروبا بهدف جعله إطاراً للتعاون العسكري بين الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وصار هذا الاتحاد جزءًا من مؤسسات الاتحاد الأوروبي وفقاً لاتفاقية (ماستريخت) والمسؤول عن تنسيق السياسات الدفاعية الأوربية.

ثم إن أوروبا سعت لإنشاء قوة عسكرية موحدة للتدخل السريع لتكون جاهزة عام 2003. وقرر الاتحاد الأوروبي في مؤتمر (هلسنكي) 1999 إنشاء هذه القوة تحت إمرة الاتحاد الأوروبي. غير أن الولايات المتحدة شجبت هذا التوجه وتصدت له، ولم تسمح له بالقيام إلاّ إذا كان ضمن هيكل الأطلسي العسكري. فأمريكا أصبحت طرفاً مقيداً لأي نزعة استقلالية أوروبية، ففي وسع الولايات

1 هويدا شوقي، العلاقات الامريكية الاوربية بعد 11 سبتمبر 2001، دار المكتب العربي للمعارف، ط1،2015،ص6

المتحدة أن توكل إلى قوة أوروبية أو مجموعة منها دوراً أمنياً على أن يبقى ذلك في إطار توجيهات حلف الأطلسي[1].

إن الالتزام الأميركي بوحدة أوروبا، والذي كرر عنوة في بيان مدريد الأميركي - الأوروبي المشترك في كانون الأول 1995، سوف يستمر في الرنين الأجوف حتى تصبح أميركا مستعدة لا للإعلان بدون إنهاء أو غموض عن كونها جاهزة للقبول بالنتائج المترتبة على تحول أوروبا إلى أوروبا موحدة حقيقية فحسب، بل حتى تتصرف هذه الدولة على هذا الأساس أيضا. وبالنسبة إلى أوروبا فإن النتيجة الفعلية سوف تعني أن تكون هذه القارة شريكا حقيقيا لأميركا وليس مجرد حليف لهذه الأخيرة.

وكذلك، فإن الشراكة الحقيقة تعني فعلا المشاطرة في القرارات والمسؤوليات على حد سواء. وأن الدعم الأميركي لهذه القضية سوف ينشط الحوار عبر الأطلسي، كما سيدفع الأوروبيين إلى التركيز بشكل أكثر جدية على الدور الذي يمكن لأوروبا ذات الأهمية الفعلية أن تلعبه في العالم .

يعتقد أنه في نقطة ما (أو في مكان وزمان معينين) يمكن أن يصبح الاتحاد الأوروبي الموحد والقوي غريما سياسيا عالميا للولايات المتحدة. ويستطيع هذا الاتحاد أن يصبح بالتأكيد منافسا اقتصاديا تكنولوجيا صعبا بينما يمكن أيضا لمصالحه الجيوبوليتية في الشرق الأوسط وفي أماكن أخرى أن تتعارض مع مصالح أميركا. ولكن في الحقيقة لا يحتمل أن تظهر إلى الوجود في المستقبل المنظور أوروبا قومية وذات تفكير موحد سياسيا. فخلافا للشروط التي سادت في أميركا في زمن تشكل الولايات المتحدة، نجد أنه توجد جذور تاريخية عميقة تمنع الدول الأمم (الدول القومية) الأوروبية من هذا التشكل، كما أن النزعة إلى أوروبا متخطية للحدود تراجعت وضعفت على نحو واضح.[2]

وقد تعهد الرئيس الأمريكي باراك أوباما في آخر قمة يحضرها لحلف شمال الأطلسي قبل انتهاء ولايته بالتزام الولايات المتحدة عسكريا بضمان الأمن في أوروبا على المدى الطويل والدفاع عن كل الحلفاء، وقال أوباما إن الحلف اتفق على أكبر تعزيز لقدراته الدفاعية الجماعية منذ الحرب الباردة بموافقته على نشر قوات بدول البلطيق وبولندا ردا على ضم روسيا شبه جزيرة القرم من أوكرانيا، وأضاف قائلا "الأمر الذي لن يتغير هو التزام الولايات المتحدة الذي لا يتزعزع بأمن أوروبا والدفاع عنها والالتزام بعلاقتنا عبر الأطلنطي والالتزام بدفاعنا الجماعي".

1 سعدي كريم سلمان، العلاقات الأوروبية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين تنافس أم مشاركة،مجلة دراسات دولية،العدد35،ص88
2 زبغنيو بريجنسكي،رقعة الشطرنج الكبرى، ترجمة مركز الدراسات العسكرية،طبعة ثانية،1999، ص73

وقال أوباما إن حلف الأطلسي أوقف عملية طويلة المدى لخفض الإنفاق الدفاعي بشكل جماعي بعد سنوات طويلة وبدأ في زيادة ميزانياته العسكرية ردا على مجموعة من التهديدات مثل الإرهاب والممارسات الروسية والاضطراب على حدوده الجنوبية.

وفي إشارة إلى الذكرى المائة لأول عملية نشر للقوات الأمريكية على الأراضي الأوروبية أثناء الحرب العالمية الأولى ... قال أوباما "في الأوقات الصعبة والهادئة يمكن لأوروبا الاعتماد على الولايات المتحدة .. دائما".

ومازال للولايات المتحدة نحو 60 ألف جندي ينتشرون في عشر دول أوروبية على الرغم من أن هذه القوة أقل بكثير من نحو 300 ألف جندي وهو المستوى الذي كانت عليه أثناء الحرب الباردة التي انتهت عام 1989 بسقوط جدار برلين وانهيار الاتحاد السوفيتي.[1]

لم تمنع هذه التجاذبات في المواقف ومحاولات الطرف الأوربي السعي وراء الاستقلالية عن الولايات المتحدة الأمريكية، من التنسيق المتبادل وتبادل الأدوار بخصوص قضايا المنطقة العربية ومصالح هذه القوى فيها متجاوزة الكثير من الخلافات بينها. فإنه فيما يختص بالمنطقة العربية فإن للدكتور " محمد السيد سليم " قناعة في أن هناك ثلاثة أبعاد للدور الأوربي في علاقته بالدور الأمريكي في إطار الصراع العربي - الإسرائيلي بوجه عام والصراع الفلسطيني - الإسرائيلي على وجه الخصوص وهذه الأدوار هي :

أ- تسهيل تنفيذ الدور الأمريكي :

هناك تقسيم للعمل بين الأوربيين والأمريكيين في الشرق الأوسط طبقا لهذا التقسيم حيث يختص الاتحاد الأوربي "بقضايا الأمن اللينة"، بينما تتعامل الولايات المتحدة مع "قضايا الأمن الصلبة"،ففي خطابه الذي ألقاه في الإسكندرية في 13 أكتوبر 2003 قال "رومانو برودى"رئيس المفوضية الأوربية في ذلك الوقت أن الاتحاد الأوربي يتبع سياسة في البحر المتوسط أسماها "سياسة الاقتراب"وقد عرف "برودى" هذه السياسة بأنها "سياسات تجهيز المسرح للاستقرار والأمن الدائمين على نحو يخلق الظروف الملائمة للتعاون والتفاهم، وهذا ما يسمى " الأمن اللين" وتتخذ هذه السياسة شكل العلاقات الاقتصادية والثقافية وتهتم بالمجتمع المدني والحكم الجيد.

1 أحمد حسن،تقرير إخباري، على موقع عربي reuters،تاريخ النشر،Sat Jul 9, 2016 8:40pm GMT ،على الرابط http://ara.reuters.com/article/worldNews/idARAKCN0ZP0QG

أما الولايات المتحدة فإنها توفر "الأمن الصلب" من خلال محاولات إعادة الهيكلة السياسية وخرائط الطريق، وترى الباحثة الألمانية "موريل أسبورج" أن الأدوار الأمريكية والأوربية متكاملة وأن هذا التكامل هو محصلة لمطلب أمريكي مؤاده أن يبتعد الاتحاد الأوربي عن القضايا السياسية للصراع العربي - الاسرائيلي ويقتصر دوره على تسهيل تنفيذ الدور الأمريكي[1] .

ب- امتصاص الصدمات الناشئة عن الدور الأمريكي :

ويقصد به أن يمتص الدور الأوربي الآثار السلبية المترتبة على السياسات الأمريكية المؤيدة لإسرائيل، بحيث لا يبدو الغرب كأنه وحدة واحدة ضد العرب، ومن تلك الآليات التعبير الأوربي عن سياسات لفظية أكثر توازنا تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي، وتقديم الدعم الاقتصادي للسلطة الفلسطينية، كما يساهم الدور الأوربي في تنفيس الاحتقان الذي قد يحصل أحيانا في العلاقات العربية الأمريكية في إطار المفاوضات، والذي قد يسببه غياب التجاوب الأمريكي مع متطلبات الوضع أو انشغال الولايات المتحدة بقضايا بعيدة عن الشرق الأوسط. وبالتالي يساعد الدور الأوربي في احتواء كل توتر محتمل بأن يصبح بمثابة محفز للسياسة الأمريكية.[2]

ت- الدعم الكامل للدور الأمريكي صراحة في الأزمات الحرجة:

وكمثال لهذا الدور فإنه حينما انخرطت الولايات المتحدة في الهجوم الإسرائيلي على حركة المقاومة الفلسطينية حماس وتصور الأوربيون أن هذا الهجوم يمكن أن ينجح في تحقيق أهدافه بتصفية حماس، بادر الاتحاد الأوربي بوضع حماس على قائمة المنظمات الإرهابية، مما شكل إشارة خضراء للولايات المتحدة وإسرائيل بأن الاتحاد الأوربي يساند التصفية الكاملة لحركة حماس.[3]

1 محمد السيد سليم، السياسات الاوربية الامريكية في الشرق الاوسط توافق أم تعارض، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية،العدد145،القاهرة،نوفمبر2004،ص17
2 هويدا شوقي،مرجع سابق،ص183
3 محمد السيد سليم، مرجع سابق،ص18

المبحث الثاني : محاور الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الاوسط

مطلب 1: سياسة الاحتواء الامريكية تجاه بعض دول المنطقة

كانت الولايات المتحدة الأميركية تعتمد للحفاظ على مصالحها الكبرى في الشرق الأوسط على إستراتيجية تقليدية لم تتغير منذ الحرب العالمية الثانية كثيرا بالرغم من التعديلات العميقة التي طرأت عليها بسبب ما أصابها من نكسات . وكان هدف هذه الإستراتيجية الرئيسي هو الحفاظ على الوضع القائم، بما يعنيه ذلك من الحيلولة ما أمكن دون حصول تغييرات ذات مغزى داخل كل قُطر وعلى المستوى الإقليمي .

كما كانت خيارات الإستراتيجية الأميركية في المنطقة مرتبطة بتحقيق هذا الهدف .وكان ذلك يعني أولا الحيلولة دون أي تغيير سياسي داخل البلدان العربية، وبالتالي تبني موقف أو مبدأ الدعم الكامل وغير المشروط لجميع النظم العربية، مهما كانت طبيعتها وأساليب الحكم التي تتبعها، ومعاملتها لمواطنيها طالما لم تتعرض مصالح الولايات المتحدة لأي خطر أو مس .

كما كان يعني أيضا كخيار ثان منع أي تغيير جيوسياسي يؤثر في معادلات القوة الإقليمية، وبالتالي الوقوف بحزم ضد جميع حركات التغيير الوطنية والقومية العربية التي عصفت بالمنطقة العربية خلال الخمسينيات والستينيات والقضاء عليها وعلى الأفكار التي تبثها أو تعيش عليها.

وكان يعني كخيار ثالث أيضا حفاظ واشنطن في مسألة الصراع العربي الإسرائيلي الطويل على تفوق إسرائيل كمصلحة أميركية عليا ودعمها ضد أي قوة عربية معادية أو صديقة تفكر في إضعافها أو فرض تنازلات عليه[1] .

الاستراتيجية الأمريكية تجاه الدول الحليفة لها في المنطقة

أ – مصر :

أدركت الولايات المتحدة الأمريكية، أهمية الدور المصري في المنطقة، باعتبار مصر الدولة العربية الكبرى، والقائدة للعمل العربي المشترك، خصوصا بعد ثورة الضباط الأحرار عام 1952،حيث برز الزعيم المصري جمال عبدالناصر(1952-1970) ، ليس كقائد لمصر فقط، وقائدا للعالم العربي ومتحدثا باسم الشعوب العربية فحسب، بل وزعيما عالميا ساهم بتكوين دول عدم الإنحياز

1 برهان غليون،السياسة الامريكية الجديدة في الشرق الاوسط،مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية،كراسة المتابع الاستراتيجي،العدد2،ص2

عام 1955، كان جمال عبد الناصر يسعى جاهدا لإقامة علاقات جيدة مع الغرب ، وخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن قيام إسرائيل على أرض فلسطين، والدعم الأمريكي العلني لها، ورغبة واشنطن في احتواء مصر عبدالناصر عبر إقامة أحلاف أمنية شرق أوسطية شبيهة بحلف شمال الأطلسي تحت قيادة واشنطن، حال دون بناء علاقات سياسية وعسكرية متينة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية [1].

في عام 1979عقدت مصر واسرائيل برعاية أمريكية معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، المعروفة بمعاهدة كامب ديفيد، التي بموجبها تم إنهاء حالة الحرب بين مصر وإسرائيل، ونجم عنها خروج مصر من حلبة الصراع العربي الإسرائيلي.

وقد اعتبر "خروج مصر من دائرة الصراع العربي – الصهيوني درة تاج السياسة الأمريكية في المنطقة، وبذلك شهدت العلاقات المصرية الأمريكية تحولا نوعيا أُطلق عليها أحيانا علاقات خاصة، وأحيانا أخرى علاقات استراتيجية [2].

كان البعد الإقتصادي في العلاقات الأمريكية المصرية ضامنا لإستمرار وديمومة البعد السياسي والعسكري ، إذ بدأت مصر بعد التوقيع على إتفاقية كامب ديفيد، تتلقى مساعدات ومعونات اقتصادية وعسكرية من الولايات المتحدة، بلغت قيمتها السنوية حوالي 2,2مليار دولار، وأصبحت ثاني أكبر متلقي للمعونات الأمريكية بعد إسرائيل، وقدرت المساعدات التي تلقتها مصر من الولايات المتحدة بين عامي 1979و 2008حوالي 67مليار دولار، وذلك في صورة برامج مساعدات إقتصادية وعسكرية وإجتماعية، وأدت التقلبات في العلاقات المصرية – الأمريكية إلى خفض المعونة الإقتصادية والعسكرية من 2212مليون دولار في عام 2003 إلى 1500مليون دولار فقط في عام 2009 .

سعت الولايات المتحدة الأمريكية – على مدى العقود التي أعقبت معاهدة (كامب ديفيد-1979) إلى صياغة المعادلة السياسية في العالم العربي، بما يخدم المصالح الأمريكية، ويحقق الأمن لدولة اسرائيل، وتَعتبر الولايات المتحدة استقرار الأنظمة ضامناً أساسياً لاستقرار المنطقة واستتباب أمنها، بغض النظر عن كون الأنظمة العربية ديمقراطية، تراعي حقوق شعوبها، وتصون حرياتهم، أم شمولية استبدادية، وهذا ما يؤكده المفكر الأمريكي (نعوم تشومسكي Chomsky Noam)

1 عبد الله عبد الحليم،الولايات المتحدة الأمريكية والتحولات الثورية الشعبية في دول محور الإعتدال العربي ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية،جامعة النجاح،نابلس،فلسطين،2012،ص64

2 المرجع نفسه،ص65

بقوله:"إن أميركا تولي أهمية ثانوية لطبيعة أي نظام تدعمه في العالم العربي، فالأهم عندها هو السيطرة عليه، مشيرا إلى أن رعايا تلك الدول يتم تجاهلهم حتى يكسروا القيد بأنفسهم"[1].

يؤكد نعوم تشومسكي أن الولايات المتحدة لم تكن تسعى إلى إسقاط النظام المصري، بل لا ترغب في تغييره، وإنما دعمه والضغط عليه للقيام بإصلاحات تطيل عمر النظام، وتقلل حجم الإحتقان والغضب تجاهه، حيث يقول إن نسبة المعارضة الشعبية للولايات المتحدة في مصر تبلغ 80% ولذلك فإن أمريكا وحلفاءها لا يريدون حكومات تعبر عن إرادة الشعوب؛ فلو حدث هذا فلن تخسر أمريكا فقط سيطرتها على المنطقة، ولكنها ستطرد منها أيضا بما يعني وفق رأي تشومسكي أن بقاء النظام المصري يمثل مصلحة إستراتيجية كبرى، سعت الولايات المتحدة إلى المحافظة عليها، من خلال دعمها الإقتصادي السخي للنظام المصري، مقابل دعم سياسي وعسكري قدمه النظام المصري لمصلحة السياسة الأمريكية في المنطقة.[2]

ب – دول الخليج العربي :

إن الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم الوسائل والإمكانات كافة من أجل إبقاء الدول العربية ضمن استراتيجيتها، لكونها منطقة ذات أهمية كبيرة من حيث الموقع الجيوستراتيجي، فضلا عن امتلاكها الكميات الغزيُرة من النفط الذي يشكل نقطة الارتكاز لتعزيُز قوة الولايات المتحدة الأمريكية، ورافدها الأساس في مواجهة الأقطاب الكبرى في عصر المنافسات الدولُة من جهة والتكتلات الاقتصادية العملاقة من جهة أخرى.

وقد انصب الإدراك الاستراتيجيي الأمريكي على الأهمية الحيوية للعراق، بوصفه البوابة التي تطل من خلالها على إخضاع المنطقة العربية برمتها لسيطرتها وهيمنتها، لذا لجأت الإستراتيجية الامريكية إلى اتباع وسائل التهديد والتصدي والمواجهة للعراق، وانتهت باحتلاله، فكان من الطبيعي أن شكّل احتلال العراق أولى الأهداف الأمريكية في الدول العربية.

سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى اتباع سياسة الانفراد بالمنطقة العربية ولا سيما منطقة الخليج، بوصفها المنطقة العربية الأهم استراتيجيا، وذلك من خلال زيادة وجودها العسكري في تلك المنطقة فضلا عن تعزيز هذا الوجود بتوسيع وتقوية قواعدها العسكرية فيها . وقد اعتبرت الولايات المتحدة

1 عبد الله عبد الحليم، مرجع سابق، ص86
2 المرجع نفسه، ص89

الأمريكية أن أمن منطقة الخليج مرتبط بالأمن القومي الأمريكي، لذا فإن سياسة التفتيت والتجزئة للمنطقة العربية يساهم كثيرا في ارتماء بعض أنظمة المنطقة العربية في دائرة الفلك الأمريكي.[1]

وهو ما يتجسد في سياسة دول ما يعرف بمحور الاعتدال العربي بحسب الوصف والتصنيف بما يخدم المصالح الغربية والأمريكية بالخصوص، حيث تحاول الادارة الأمريكية والمنظرين لها إظهار السياسة الأمريكية تجاه هذا المحور وكأنها سياسة تشاركية مبنية على المصلحة المتبادلة والمنفعة العامة . ومن أمثلة ذلك تفسير كيفية التعامل مع المملكة العربية السعودية في بعض أدبيات خبراء هذه الادارة المختصين في شؤون المنطقة .

- **خصوصية المملكة العربية السعودية :**

ففي الأول من أوت 2003 نشر **أنطوني كوردسمان** الخبير الأمريكي البارز في شؤون الخليج ومدير برنامج الشرق الأوسط في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن، ورقة بعنوان " السعودية وتحدي الإرهاب" تناول فيها : الهجمة الاعلامية ضد السعودية، وتحدث عن الخلط والتخبط عند تناول هذا الموضوع إما بسبب الجهل أو لنيات مبيتة، ووصف الحملة أنها تختزل مواجهة الحرب على الارهاب في السعودية وكأنها الوحيدة المسؤولة عن تمويل تنظيم القاعدة، كما تجمع كل السعودية بشعبها وحكومتها في سلة واحدة.

ويشير أنطوني كوردسمان في دراسته إلى أن هناك عشرة أسباب وعوامل جيدة، تدفع الولايات المتحدة الامريكية والسعودية إلى تقوية العلاقات بينهما وإلى التعاون والعمل معا لمصلحة الاستقرار والسلام في المنطقة وفي الساحة الدولية وهي كالآتي :

أولا : أن الولايات المتحدة الامريكية والسعودية تواجهان تهديدات إرهابية، وهي تهديدات تتعاطى معها السلطات في البلدين بجدية كبيرة، والدولتان تحتاجان إلى التعاون معا للقضاء على الخطر الارهابي الداخلي والإقليمي والدولي.

ثانيا : أن الولايات المتحدة الامريكية ومعها دول العالم لديها حاجة ماسة وحيوية إلى النفط السعودي، والسعودية تحتاج إلى تصدير هذا النفط لتأمين مواردها.

1 سرى هاشم محمد و مجيد حميد محمد،استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية حيال الدول العربية خلال الحرب الباردة وما بعدها،مجلة جامعة كركوك،العراق، 2010،العدد2،ص12

ثالثا : أن الولايات المتحدة الامريكية تحتاج إلى دولة سعودية مستقرة في المدى القريب والبعيد، والسعوديون لديهم المصلحة ذاتها بالطبع، وهذا يتطلب من المسؤولين الأمريكيين أن يعملوا على تعزيز وتدعيم استقرار السعودية، وأن يتفهموا من ثمّ أوضاعها وظروفها الداخلية.

رابعا : هناك مصلحة سعودية – أمريكية مشتركة في إجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية، وفي مجالات مختلفة في السعودية، لكن هذه الاصلاحات يجب ن تكون سعودية وأن تتم بشكل تدريجي وليس ثوري، وعلى هذا الأساس يجب أن يقبل الامريكيون أن تتطور الدولة السعودية بالسرعة التي يراها السعوديون ملائمة لهم، وأن يمتنع الامريكيون من ثمّ عن ممارسة أية ضغوط على السعودية لتحقيق الاصلاحات في هذا المجال أو ذاك لأن هذه الضغط غير مجدية.

خامسا : السعودية تحتاج أيضا إلى إجراء إصلاحات اجتماعية، لكن الولايات المتحدة الامريكية يجب أن تقبل أن هذه الاصلاحات لن تكون على الطريقة الامريكية، إذ أن للمجتمع السعودي قيمه ومبادئه التي يجب احترامها وأخذها في الحساب.

سادسا : هناك حاجة متبادلة إلى وجود تعاون أمني أمريكي – سعودي لضمان الاستقرار والسلام في المنطقة.

سابعا : الولايات المتحدة الامريكية والسعودية تحتاجان إلى التعاون معا لمواجهة ومقاومة قوى التطرف في المنطقة، وتعزيز القوى والمفاهيم المعتدلة.

ثامنا : هناك حاجة إلى تعاون أمريكي – سعودي لوضع حد للحملات الاعلامية والسياسية بين البلدين، والاعتماد بدلا من ذلك على النقد البناء، لأنه وحده الذي سيساعد على تحقيق التفاهم المتبادل وتعزيزه.

تاسعا : التعاون الأمريكي – السعودي لحل النزاع العربي – الاسرائيلي، أساسي وحيوي، إذ ليس ممكنا تسوية النزاع إذا لم يعمل الأمريكيون والسعوديون معا من أجل سلام عادل ومستقر.

عاشرا: الولايات المتحدة الامريكية والسعودية تحتاجان إلى العمل والتعاون معا لتجنب حدوث **" صراع حضارات "** بين العالم الغربي والعالم العربي والإسلامي، فالأعمال الارهابية والمتطرفة التي ينفذها أنصار أسامة بن لادن وأمثالهم لن تستطيع في حدّ ذاتها إسقاط الأنظمة العربية

المعتدلة أو إلحاق الهزيمة بالولايات المتحدة الامريكية، لكن الارهابيين والمتطرفين سيحققون أهدافهم إذا ما نجحوا في تفجير **" صراع حضارات "**.[1]

ج – تركيا :

باتت تركيا مهمة أكثر بالنسبة للولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة للعديد من الأسباب منها أنها تخدم برنامج الحماية الممكن للقوات الأمريكية كما في حرب الخليج عام 1990 ... فمن قاعدة أنجرليك في تركيا كانت الطائرات الأمريكية والبريطانية تحلق فوق كردستان العراق.

لقد كان من الصعوبة بالنسبة للولايات المتحدة أن تتصور كيف يمكن لها أن تساند قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالعراق، وتحرص على تنفيذها بقوة والخاصة بتطبيق نظام الحظر وحماية الأكراد في شمال العراق بدون تعاون تركيا.

إن تركيا تختلف عن غيرها من الدول بسبب عضويتها في حلف الناتو من جهة، ولديها اتفاقيات عسكرية وأمنية ثنائية مع الولايات المتحدة من جهة أخرى، وهي تأخذ مسألة الجانب الأمني بصورة جدية، وحاجتها المستمرة إلى تحديث عسكري لقواتها ذات التجهيز الأمريكي جعلها بحاجة دائمة إلى الدعم العسكري الأمريكي، الذي لا يمكن ضمان استمراره من وجهة نظر أنقرة إلا بتوافق سياساتها مع سياسات واشنطن في المنطقة.[2]

لقد شكّل التعاون العسكري بين تركيا والولايات المتحدة خلال عقد التسعينيات محورا مهما من محاور علاقاتهما الاستراتيجية وعاملا فاعلا في تعميق هذه العلاقة. الهدف الامريكي من ذلك التعاون كان متطابقا مع الهدف التركي، الذي تمثل في تلبية حاجات تركيا المتزايدة من الدعم العسكري لتحديث الجيش التركي فيما يتعلق بالتجهيزات والمعدات العسكرية، ليكون بمستوى الدور الذي تقوم به تركيا في الحفاظ على المصالح الاستراتيجية الأمريكية في المناطق التي تستطيع تركيا أن تؤثر فيها كالشرق الأوسط وآسيا والبلقان وبحر قزوين.

وفي الجانب الاقتصادي شهدت العلاقات الاقتصادية بين الطرفين تحولا ملحوظا في عهد إدارة كلينتون، التي أبدت تفهما واضحا لرغبة تركيا في توسيع علاقاتها مع الولايات المتحدة إلى أبعد من حدود التعاون الأمني والعسكري، وأدركت واشنطن أن توثيق العلاقات الاستراتيجية بين تركيا

1 دانا علي صالح البرزنجي، السياسة الامريكية حيال المملكة العربية السعودية بعد أحداث 11 أيلول 2001، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، العراق، 2009، ص263:266

2 لقمان عمر محمود النعيمي،تركيا والولايات المتحدة الامريكية:دراسة في علاقتهما الاستراتيجية بعد الحرب الباردة،1991-2000،دراسة مقدمة لمركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل،ص 3

والولايات المتحدة يتطلب حتما تعاونا مكثفا على الصعيد الاقتصادي بما يخدم أهداف ومصالح الدولتين.

وقد تباينت السياسات التركية الامريكية الاقليمية تباينا واضحا في منطقة الشرق الأوسط بعد حرب الخليج الثانية، خصوصا فيما تعلق بالموقف من العراق وما تعلق بتعقيدات المسألة الكردية فيه وتأثيراتها على المسألة نفسها داخل تركيا، وبالموقف من إيران وسوريا ومصالح تركيا في إقامة علاقات طبيعية معهما.

أما العلاقات التركية الاسرائيلية فقد وجدت دعما أمريكيا ملحوظا لأنه يخدم المصالح الأمريكية والاسرائيلية في المنطقة من جهة، ويقوي ويشجع المؤسسة العسكرية التركية ذات الميول الغربية من جهة أخرى.[1]

مع وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة عام 2002، عمل الحزب على بلورة سياسة خارجية "متعددة الأبعاد" لكنه أكد أيضاً على محورية العلاقة مع الغرب. بيد أن غزو العراق عام 2003، بعد أشهر فقط من تشكيل العدالة والتنمية للحكومة، ورفض البرلمان التركي السماح للقوات الأمريكية باستخدام الأراضي التركية أدى إلى أزمة ثقة كبيرة بين الطرفين استمرت لأعوام.

عاد الدفء للعلاقات مع رئاسة أوباما وحديثه الشهير عن "النموذج التركي" الذي يجمع بين الإسلام والديمقراطية والذي يجب على دول العالم العربي - الإسلامي(الذي اختار أن يخاطبها لأول مرة من تحت قبة البرلمان التركي عام 2009) أن تحذو حذوه. وقد سارت تركيا على مدى سنوات في سياسة خارجية متناغمة مع سياسات الولايات المتحدة في المنطقة، مثل الاستمرار في العلاقات مع دولة الاحتلال، ومحاولات احتواء النظام السوري بعيداً عن إيران، والانخراط في وساطة للمفاوضات غير المباشرة بين دمشق وتل أبيب، بل ومحاولة احتواء إيران نفسها.

لكن ثورات العالم العربي شهدت موقفاً تركياً مبادراً في افتراق واضح عن التحفظ والتزام الحيادية وعدم التدخل في شؤون الدول المختلفة، وغيرها من مبادئ السياسة الخارجية التركية التقليدية. وهي مواقف أدت إلى توسيع الهوة بين أنقرة وواشنطن، خصوصاً فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية والقطيعة مع دولة الاحتلال، والموقف من الانقلاب المصري، ورؤية تركيا للحل في سوريا [2].

1 لقمان عمر محمود النعيمي، مرجع سابق ص20
2 سعيد الحاج، العلاقات الامريكية التركية ودرع الفرات، مقال على موقع: ترك برس، نشر بتاريخ 27 أغسطس 2016، على الرابط : http://www.turkpress.co/node/25367

لكن القطيعة الكبرى التي جعلت تركيا تعيد كل حساباتها تجاه واشنطن وتعيد قراءة المواقف الأمريكية قراءة مختلفة، كما جعلتها تعيد التفكير من جديد في إعادة ترتيب قائمة الأصدقاء والحلفاء، كانت محاولة الانقلاب الفاشلة والتي كانت الولايات المتحدة أول المشتبهين بهم في تدبيرها.

وقد أشارت بعض الصحف إلى أن هناك عدد من الاتهامات التي وجهها بعض المسئولين الأتراك ضد واشنطن وأن لها يد في هذا الانقلاب العسكري، إلا أن الإدارة الأمريكية رفضت هذه الاتهامات، كما أن وزير الخارجية الأمريكي "جون كيري؛ حذر نظيره التركي من توجيه ما وصفه بالاتهامات جزافا لأن ذلك لن يسفر عن شيء سوى التأثير سلبا على العلاقات المتبادلة بين أنقرة وواشنطن، كما أن بعض التقارير ذكرت أن الأوضاع سوف تزداد سوءا بين كلا البلدين، حيث أن تركيا أغلقت بالفعل مجالها الجوي وهذا يعنى أنها عرقلت الطريق أمام الولايات المتحدة فيما يتعلق بهجماتها الجوية التي توجهها لضرب مسلحي "داعش" عن طريق تركيا، قبل أن توافق مرة أخرى على السماح لأمريكا باستخدام قاعدة إنجرليك.

وعلى الرغم من أن أمريكا أعلنت ولأكثر من مرة أنها لم تؤيد الانقلاب، وأنها مع الخيار الديمقراطي، ومع أمن المواطنين الأتراك، إلا أن هناك عدد من المؤشرات تؤكد أن أمريكا وإن لم تؤيد الانقلاب علنا إلا أنها كانت تنتظر النتائج حتى تقرر الأمر، فهي لم تندد بالانقلاب في بادئ الأمر، والتزمت الصمت، وهذه ليست طريقة أمريكا التقليدية في الدفاع عن حلفائها، خاصة وأن لتركيا والرئيس رجب طيب أردوغان دور مهم في دعم المصالح الأمريكية في المنطقة، إلا أن هناك من المتغيرات جعل من أمريكا تغير سياستها تجاه تركيا.[1]

1 حمد جاسم محمد، العلاقات التركية الأمريكية بعد الانقلاب الفاشل، مقال على موقع شبكة النبأ المعلوماتية، تاريخ الزيارة 2017/03/18 على الرابط :http://annabaa.org/arabic/authorsarticles/7408

مطلب 2 : السياسة التصادمية مع الدول المهددة للمصالح الامريكية

يمكن القول إن طبيعة العلاقات الأمريكية العربية تحكمها طبيعة التصنيف الذي تحصل عليه الدول العربية من الولايات المتحدة الأمريكية، وهي المقياس الذي تتعامل به الولايات المتحدة الأمريكية مع تلك الدول. ويمكن تصنيف هذه الدول حسب الوصف الأمريكي إلى:

دول صديقة للغرب

ويبدو أن عددها في تناقص وهي عادة ما ترتبط بعلاقات وثيقة مع الغرب، وتتلقى دعماً اقتصادياً وعسكرياً ومعنوياً من الولايات المتحدة الأمريكية بغية الحفاظ على النظام السياسي الحاكم فيها.

دول خارجة على القانون

وهي دول تأخذ مواقف سياسية واقتصادية معادية للولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة ما يتعلق بعملية السلام مع الكيان الصهيوني، وهذا العامل الأخير هو المرجح في طبيعة تصنيف هذه الدول، وعادة ما تتلقى هذه الدول ضربات عسكرية وضغوطا اقتصادية منها عقوبات ومقاطعة اقتصادية في محاولة لتغيير سلوكها وتهديد الدول الصديقة من خلالها بطرق غير مباشرة.

وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الدول التي تُوصَفُ بأنها خارجة عن القانون تعتبر أداة للضغط على الدول الصديقة، حيث يمكن لهذه الدول إذا غاب العنصر الأمريكي الداعم أن يتم تحويلها إلى دول خارجة على القانون.

ويبدو أن العنصر الأساسي من خلال التجربة السابقة في العلاقات الأمريكية العربية هو مدى قبول الدول العربية بعملية السلام أو رفضها لها، أي حول رضا إسرائيل عنها، لذا فإن الدول التي تقبل عملية السلام ووجود إسرائيل فهي عادة ما تقع في التصنيف الذي يضمن الرضا الإسرائيلي وبالتالي الأمريكي والعكس غير صحيح، وأفضل مثال على هذه النظرية هو السلوك الأمريكي تجاه التخلص من رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات.

ثم إن الولايات المتحدة الأمريكية قد تخلت عن تصنيف الدول "خارجة على القانون" وذلك باستخدام "دول محور الشر" الذي ابتدعته إدارة بوش الابن، أي موقف الدول من الإرهاب. وهناك تطابق عملي للدول التي كانت تقع في التصنيف السابق "خارجة على القانون" مع التصنيف الجديد، والتي تعتبره الآن من دول محور الشر، وهذا يرتبط إلى حد كبير جداً بموقف أي دولة مما يسمى بالإرهاب الدولي، لذا فإن تسارع الكثير من الدول العربية لدعم موقف الولايات المتحدة الأمريكية في حربها

على الإرهاب ما هو إلا مؤشر للحفاظ على التصنيف الأمريكي وعلى المزايا المتوخاه منه. ولا توجد نظرية أخرى يفهم بها السلوك الغربي إلا هذه النظرية.

وعلى سبيل المثال فإن خطة الرئيس بوش والتي أعلنت في الرابع والعشرين من يونيو/ حزيران عام 2002 تتضمن عدداً من القضايا الباطنية، منها إرضاء القيادات العربية في محاولة حل القضية الفلسطينية من أجل ضرب وتدمير العراق. حيث لا يمكن في تلك الظروف العربية وخاصة ما يتعلق بالرأي العام العربي أن تضرب أمريكا في فلسطين وفي بغداد في آن واحد، فعليها تأجيل العملية السلمية وتبريد الموقف إلى حين آخر، بعد ثلاث سنوات حتى يتسنى لها ضرب العراق بالطريقة التي تخفف من الضغوط العربية – المرتبطة بالرأي العام العربي - على الولايات المتحدة الأمريكية.

فمن المستحيل تحقيق الشروط الأمريكية المرتبطة إلى أبعد الحدود بالإطاحة بياسر عرفات واستبداله بقائد آخر، وتعرف أمريكا وغيرها أن ذلك من المستحيل حدوثه ما دام ياسر عرفات على قيد الحياة، لأن معظم الانتخابات في العالم العربي وخاصة الرئاسية يفوز بها المرشح الوحيد بنتيجة 99% أو أكثر فكيف نتوقع أن يفوز مرشح آخر على عرفات، إذن فالإجابة معروفة فيما يتعلق بالخطة الأمريكية تصنيف للسلطة الفلسطينية بما يلائم إسرائيل وتبرير موقف الأخير أمام العالم الغربي، لذا فهذه هي نمطية مستمرة في الفكر السياسي الأمريكي المتعلق بالسياسة الأمريكية، وهذا ما حدث لصدام حسين ولأي نظام سياسي يعارض توجهات الولايات الأمريكية مع الإشارة هنا إلى أن هذا الأسلوب في تغيير الأنظمة السياسية استخدم من قبل كوسيلة من وسائل السياسية الخارجية الأمريكية وعلى سبيل المثال لا الحصر إبان الأزمة الكوبية في عهد الرئيس كنيدي[1].

الاستراتيجية الأمريكية تجاه الدول المناوئة لمصالحها في المنطقة

أ – العراق :

لقد كانت الولايات المتحدة تنظر إلى الحرب على العراق أنها بمثابة "المفتاح الذهبي" للمشروع الأمريكي المنشود لمنطقة الشرق الأوسط؛ والذي يتمثل في إطاره العام في بناء إجماع استراتيجي مؤيد للولايات المتحدة من باكستان إلى البحر المتوسط، وإنعاش فكرة النظام الشرق أوسطي، لكن هذه المرة بدعامات أقوى وبشروط نجاح أكثر في مقدمتها حكومة عراقية موالية للولايات المتحدة، والتي ستوظفها الولايات المتحدة بشكل كبير في تحقيق المصالح الأمريكية، وأبرز الأهداف الأمريكية من احتلال العراق تتمثل في :

1 عدنان الهياجنة، العلاقات العربية - الأمريكية.. المصالح والمبادئ، مقال على موقع الجزيرة نت، تاريخ الزيارة 2017/03/29 على الرابط : http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/d30dea35-3071-4d65-9132-9b260114faa3

1. الحفاظ على وجود عسكري استراتيجي أمريكي في المنطقة وفي الخليج العربي يضمن للولايات المتحدة السيطرة على مصادر الطاقة، والتحكُّم بالأسعار، وجني فوائد اقتصادية كبيرة للشركات النفطية الأمريكية.
2. المضي في العملية السلمية بالاستفادة من دروس المرحلة السابقة، وفقا للخطة الأمريكية الجديدة "خارطة الطريق" والتي بدأت واشنطن بتطبيقها بعد احتلال العراق، وتعتمد على وقف عمليات إطلاق النار بداية، وتفكيك البنية العسكرية لفصائل المقاومة الفلسطينية، وعلى اتفاقيات جزئية تمهد الطريق للحل النهائي، لكن شريطة القيام بإصلاحات فلسطينية سياسية وأمنية، وعلى رأسها تحييد عرفات؛ إما بعزله أو بسحب صلاحياته من خلال رئيس وزراء فلسطيني جديد، وبقيادة فلسطينية جديدة مثقفة وليبرالية على حد تعبير كيسنجر.
3. الضغط على أنظمة عربية حليفة للولايات المتحدة، ولكنها تناور في تنفيذ المشروع الأمريكي وهي مصر والسعودية، من خلال اعتبار العراق أحد الأعمدة الرئيسة للسياسة الأمريكية الشرق أوسطية.
4. تشديد الحصار على كل من إيران وسوريا لتغيير سلوكهما، بالنسبة لسوريا فلا يبدو من الوثائق والمصالح الأمريكية أن المطلوب تغيير بنية النظام، ولكن تغيير سلوكه السياسي ابتداء من الموقف من التسوية وانتهاء بالحالة السورية- اللبنانية، وإلغاء دعم الحكومة السورية للمنظمات المعارضة للتسوية، وإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية نحو "اللبرلة".

أما إيران فمن الواضح أن الولايات المتحدة تراهن على التغيير من الداخل، وبالاعتماد خارجيا على سياسة الاحتواء. خاصة أن الدولتين (سوريا وإيران) تجدان الآن نفسيهما في بيئة إقليمية متحالفة مع الولايات المتحدة، من الشرق باكستان وحكومة أفغانية موالية لواشنطن، من الشمال تركيا عضو في حلف الناتو ومتحالفة عسكرياً مع إسرائيل، وبالجوار العراق الجديد الذي تريده الإدارة الأمريكية أن يكون أحد أعمدتها في المنطقة، ومن الجنوب دول الخليج، وفي الجوار عدة دول تحتوي على تواجد عسكري أمريكي بري وبحري وجوي.

ووفقا للترتيبات الجديدة الجاري العمل عليها فإن سيطرة الولايات المتحدة على نفط العراق ووجود قواعد عسكرية لها فيه، سيكون عاملاً مساعدا لها لحفظ مسافة مع المملكة العربية السعودية؛ والتي يبدو وفقاً للدعاية الأمريكية وتقارير المؤسسات البحثية وتصريحات عدد من المسؤولين هناك أنها تتحول يوماً بعد يوم لتصبح معقلا للإسلام الجهادي. ومن الواضح أن هناك مخططاً أمريكياً للتقليل من دورها وحجمها الإقليمي، والضغط عليها لإجراء إصلاحات سياسية وثقافية واقتصادية، وقد

طالت الحملة الأمريكية حتى أفراد في الأسرة الحاكمة والمؤسسات المالية والدعوية والخيرية السعودية. [1]

ب – سوريا :

- **سياسة الارتباط البناء:**

حاولت واشنطن خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين استخدام سياسة الترغيب والترهيب أو سياسة العصا والجزرة (الارتباط البناء) في محاولة منها لإجبار دمشق على انتهاج سياسة أكثر توافقاً وانسجاماً مع المصالح الأمريكية.

وإدراكا من الحكومة السورية لهذه الحقيقة فإنها لم تشأ أن تقف بوجه العاصفة بل آثرت امتصاص الزخم الأمريكي من خلال الدخول في محادثات ومفاوضات مطولة مع الجانب الأمريكي، والموافقة على الاشتراك في مؤتمر مدريد للسلام، وعدم إظهار معارضتها بشكل علني وواضح لوضع الولايات المتحدة الأمريكية الجديد والمتميز في المنطقة[2] .

وعلى الرغم من هذه السياسة التي اتبعتها الإدارة الأمريكية والمتمثلة بإثارة المشاكل والعراقيل بوجه سوريا إلا أنها بقيت حريصة على عدم خروج دمشق من يدها نهائياً، أو إيصالها-أي دمشق- إلى مرحلة اللاعودة في علاقاتها مع واشنطن، وبكلام آخر حاولت واشنطن خلال هذه الفترة استخدام سياسة العصا والجزرة في تعاملها مع دمشق. لذلك نرى أن الرئيس الأمريكي كلينتون كان حريصاً على الاجتماع مع الرئيس حافظ الأسد أثناء حضورهم جنازة العاهل الأردني الملك حسين حيث اتفق الطرفان على إجراء اتصالات بشكل منتظم.

كما تعهد الرئيس كلينتون للرئيس الأسد بالعمل على تحريك عملية السلام، وبالفعل تمكن الرئيس كلينتون في نهاية عام 1999من افتتاح جولة جديدة من المفاوضات والمباحثات السورية-الإسرائيلية ولكنها كسابقاتها لم تؤد إلى نتيجة تذكر.

وفي الثامن والعشرين من آذار/مارس عام 2000 كان هناك لقاء قمة بين الرئيس كلينتون والرئيس الأسد في جنيف وكانت عملية السلام هي الموضوع الرئيس لهذا الاجتماع الذي استمر لأكثر من ثلاث ساعات لكنه انتهى بالفشل .

1 محمد سليمان أبو رمان، من الاحتواء إلى تغيير الأنظمة السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بعد 11 سبتمبر،موقع الاسلام اليوم، تاريخ الزيارة 2017/03/11 مقال على الرابط :http://www.islamtoday.net/files/september11/research3.html

2 فارس تركي محمود، السياسة الأمريكية تجاه سوريا1991 – 2005، بحث مقدم لمركز الدراسات الاقليمية، قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية، جامعة الموصل،ص18

- **سياسة الردع :**

إن العلاقات السورية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر و صلت إلى مرحلة من التوتر غير المعهود في تاريخ العلاقات الدولية، وتميزت بتصعيد اللهجة الأمريكية ضد سورية وإطلاق التهديدات في مختلف التصريحات الصادرة عن المسئولين الأمريكيين، فبعد تصريحات أرميتاج بإمكانية قيام الولايات المتحدة الأمريكية بعمل عسكري ضد سورية، أثارت تصريحاته احتجاجات شديدة اللهجة من قبل الحكومة السورية التي استدعت ممثلة بوزارة الخارجية السفير الأمريكي بدمشق "يتودورقطوف" لإبلاغه احتجاجها على تصريحات أرميتاج، لكن هذا الأخير كرر تلك التصريحات بالنسبة إلى حزب الله في لبنان و إيران، ثم أتت بعد ذلك تصريحات مساعد وزير الخارجية السابق "بولتون" الذي أضاف سورية إلى دول محور الشر عندما تحدث في إحدى محاضراته عن ما وراء محور الشر.

ثم أعقب ذلك كله قرار الكونغرس الأمريكي الذي صادق عليه الرئيس فيما بعد بعدم إعطاء الرعايا السوريين تأشيرات دخول إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ثم أعقبه قانون محاسبة سورية. و لقد كانت سورية تتخوف من أحداث 11 سبتمبر من المدى الذي يمكن أن تبلغه الحرب ضد الإرهاب، و لذلك كانت تلح باستمرار على ضرورة تعريف الإرهاب و انطلاقا من تخوفها هذا و رغبتها في تحسين العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية قدمت تعاونا استخباراتيا ملحوظا في الحرب ضد الإرهاب، ربما فاجأ المسؤولين في الإدارة الأمريكية بحجمه، و كان السوريون يتوقعون أن يؤثر هذا التعاون في طبيعة العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، لكنه لم يسفر إلا عن تجميد قانون محاسبة سورية و ذلك لفترة محدودة.

و مع بداية الحرب على العراق تزايدت هذه المعارضة السورية للحرب و اعتبرتها احتلالا غير شرعي، حيث كانت إسرائيل ترتب الوضع مستغلة الشحنة الانفعالية لأحداث 11 سبتمبر إلى أقصى مدى حيث سعت بكل قوتها للزج باسم سورية ضمن اللائحة الأمريكية لمحاربة الإرهاب تارة من خلال الملف الفلسطيني و أخرى من خلال الملف العراقي، و كان من أبرز المحاولات الإسرائيلية الزعم بأن سورية تشتري أسلحة لصالح صدام حسين و تخرق الحظر الدولي المفروض عليه. و مع سقوط بغداد عام 2003 زادت الولايات المتحدة الأمريكية من تصعيدها و قد حذرت الدول التي تتهمها بالسعي لامتلاك أسلحة غير تقليدية و من بينها سورية و إيران و كوريا الشمالية بأن تأخذ العبرة من درس العراق، و هذا التصريح الصادر عن أحد أبرز المتشددين في الإدارة الأمريكية جون

بولتون حيث كانت الخارجية السورية ترى البصمات الإسرائيلية خلفه فجاء ردها بأن إسرائيل تنشر معلومات مضللة إلى واشنطن ضد سورية.

و من ضمن القضايا التي شكلت عوامل توتر في العلاقة بين الدولتين علاقة سورية بإيران حيث اعتبرت سورية القناة الرئيسية لتأثير إيران في الأراضي اللبنانية و الفلسطينية، و كذلك علاقتها بالمنظمات الفلسطينية المعارضة لعملية السلام الموجودة في دمشق و دعمها للمقاومة الوطنية اللبنانية التي تعتبرها الولايات المتحدة الأمريكية قوى إرهابية.[1]

ج – إيران :

لقد تم قطع العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وإيران منذ 1979 بعد قيام ما يسمى بالثورة الإسلامية في إيران واحتجاز الدبلوماسيين الأميركيين كرهائن مدة 444 يوما، ثم ظهور طموح إيران النووي واستخدامها لهذه الورقة للضغط على الغرب للتغاضي عن تمدّد نفوذها في المنطقة.

تعمّدت إيران بعد ذلك التلويح بالسلاح النووي لتجبر العالم على إنهاء عزلتها المستمرة منذ عقود لإدراكها أن النووي هو خط أحمر على الأقل في هذه المنطقة من العالم لتبقى إسرائيل تحتفظ بهذه الميزة على باقي دول المنطقة العربية.[2]

ومع وقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة .أظهرت بعض الأصوات الإيرانية قلقاً بالغاً من التصريحات الأمريكية التي وردت على لسان الرئيس بوش وعدد من أركان إدارته والتي عدت أن العالم قد غدا الآن منقسماً بين معسكرين: مع التحالف ضد الإرهاب، أو مع الإرهاب. وبعبارة أخرى من ليس مع أمريكا والتحالف فإنه مع الإرهاب.

ومن هنا عمدت إيران إلى التعبير الواضح على أكثر من مستوى عن إدانتها للهجمات على الولايات المتحدة، ورفضها للإرهاب بكل صوره وأشكاله، ففي كلمة لمرشد الثورة خامنئي أمام أهالي أصفهان في 30 أكتوبر 2001 قال " إننا نشجب الإرهاب بكل أشكاله". ولعل الملاحظة التي لابد من ذكرها في هذا الصدد، أن الساحة السياسية الإيرانية لم تشهد انقساما في الرأي بين الإصلاحيين والمحافظين كالعادة، حيث أدركت طهران أن الولايات المتحدة جادة في تهديداتها خاصة بالنظر إلى أنها تضع إيران على قائمة الدول المتهمة برعاية الإرهاب الدولي.

1 خيام محمد الزعبي، العلاقات السورية الأمريكية : بين التأزم و الانفراج، موقع الحوار المتمدن، قسم السياسة والعلاقات الدولية -العدد: 2937 – تاريخ الزيارة 2017/03/18 -16:52 على الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=206645
2 مظفر مؤيد العاني، حقيقة العلاقات الأمريكية الإيرانية.. من المقاطعة إلى التعاون،مقال على موقع روابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية،تاريخ النشر 3فبراير،2016 على الرابط : http://rawabetcenter.com/archives/19875

وفي حرب الولايات المتحدة في أفغانستان في إطار ما تسمية بحربها على الإرهاب، كانت واشنطن في حاجة إلى مساعدة إيران في المراحل الأولى في حربها في أفغانستان، ولذلك سعت إلى حوار معها بكل الطرق وخاصة على المستوى الأمني، ولقد لعبت بريطانيا دور الوسيط في ذلك من خلال زيارة وزير خارجيتها جاك سترو إلى طهران .

من هنا وبالرغم من الإدانة الإيرانية للغزو الأمريكي لأفغانستان وذلك على لسان المرشد الأعلى خامنئي:"أننا نشجب الإرهاب بكل أشكاله ونعارض الحملة الأمريكية على أفغانستان ونرفض الدخول في أي تحالف تقوده أمريكا" منتقداً أولئك الذين يدعون إلى محادثات معها قائلاً "وإن كانوا غير سيئي النية فإنهم غافلون عن أن هذه المحادثات تفي القبول بتحقيق المصالح الأمريكية" .

لكن إيران بالرغم من ذلك قامت بتقديم الدعم الميداني للولايات المتحدة في حربها ضد طالبان ومنظمة القاعدة، حيث وافقت في أكتوبر 2001 المساهمة في إنقاذ أي قوات أمريكية تتعرض لمشاكل في المنطقة، كما سمحت للولايات المتحدة باستخدام أحد موانئها لشحن القمح إلى مناطق الحرب في أفغانستان، وشاركت في الدعم العسكري لقوات التحالف الشمالي حتى سيطرت على كابول.

وقد صرّح نائب الرئيس الإيراني للشؤون القانونية والبرلمانية في 2004، بعد احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة، قائلا: "لولا التعاون الإيراني لما سقطت كابول وبغداد بهذه السهولة."

لكن هذا التقارب سرعان ما تلاشى، وذلك في ضوء كثرة الخلافات الأمريكية الإيرانية سواء ما هو متعلق باستمرار الحظر الاقتصادي الأمريكي الشامل، أو الخلافات الإقليمية نتيجة تواجد القوات الأمريكية في الخليج وتواجدها الحالي في أفغانستان وبعض دول آسيا الوسطى، إضافة إلى عداء إيران لإسرائيل ودعمها حركات المقاومة اللبنانية ضد الاحتلال الإسرائيلي في مقابل الانحياز الأمريكي لإسرائيل من جهة أخرى.

ومما عمق من هذه الخلافات، هو تصنيف جورج بوش في 29 يناير 2002 كلا من إيران والعراق وكوريا الشمالية دولاً إرهابية تهدد السلام العالمي" وأنها تسعي لامتلاك أسلحة دمار شامل وتشكل خطراً تزداد حدته " ووصف الدول الثلاث بأنها " محور للشر يسلح نفسه لتهديد سلام العالم" وفي

الأول من فبراير قال بوش" أن تصريحاته المتشددة ضد كوريا الشمالية وإيران لا تعني الإشارة إلى التخلي عن الحوار السلمي مع البلدين[1]" .

وبعد أن فرض الغرب بقيادة الولايات المتحدة عقوبات على إيران بسبب برنامجها النووي، عاد ليرفعها مرة أخرى في وقت تعاني فيه إيران من صعوبات اقتصادية بسبب العقوبات وضعف الإيرادات بعد تدني أسعار النفط بشكل كبير، والذي كان من الممكن أن يكون قيدا حقيقيا على حركتها في المنطقة، ومقيّدا لدعمها لميليشياتها في العراق وسوريا وغيرها، غير أن رفع العقوبات وإطلاق مليارات الدولارات لإيران جاء كطوق نجاة لها في هذه المرحلة الاقتصادية الحرجة التي تمر بها[2].

وقد مثَّل اتفاق فيينا النووي، بين إيران والقوى الكبرى، متغيِّرًا كبيرًا في فضاء السياسة الدولية، وهو اتفاق تاريخي بالمدلول النظامي للمصطلح.

فعلى الصعيد الإيراني، كان من نتائج هذا الاتفاق رفع مستوى النقاشات الخاصة بمستقبل الانفتاح على الغرب، أو زيادة منسوبه القائم، بما في ذلك فرص إعادة بناء العلاقات الإيرانية-الأميركية.

وعلى الصعيد الدولي، ثمة اعتقاد بأن اتفاق فيينا مثَّل مكسبًا للأمن والسلم العالمي، وجنَّب المنطقة حربًا أخرى محتملة. وبالنسبة لكل من الولايات المتحدة وأوروبا وروسيا، فإن لديها ما يؤكد أن هذا الاتفاق قد عزَّز من مصالحها الجيوسياسية، وخدم أمنها القومي.

وقد كان من النتائج الفعلية لاتفاق فيينا تعزيز مسار الانفتاح الأميركي على إيران؛ حيث تم النظر إلى ذلك باعتباره نجاحًا للدبلوماسية الأميركية، ومنعطفًا تاريخيًّا في مسارها، قريبًا من ذلك الذي حدث مع الصين في سبعينات القرن العشرين.

وهذا الانفتاح، قد يحقِّق في المدى القريب بعض الخطوات الأولية، على مستوى الروابط أو القضايا الثنائية المباشرة، بيد أن رهانه المرحلي سيكون في اختبار فرص التعاون والتنسيق في الملفات الإقليمية. وفي هذا الإطار، سيكون التعاون في قضايا أمن الخليج عنصرًا راهنًا وبعيد المدى في مقاربة العلاقات الأميركية-الإيرانية، ودليلًا كبيرًا على نجاحها. ومتى تحقق هذا التعاون أو التنسيق،

1 https://ar.wikipedia.org/wiki/
2 مظفر مؤيد العاني، مرجع سابق

فإن أمن الخليج سوف يدخل مرحلة إعادة التعريف الاستراتيجي، وستكون المنطقة أمام متغيِّر تاريخي كبير[1].

1 عبد الجليل زيد المرهون، الولايات المتحدة وإيران: مقاربة الملفات المعقدة، مقال على موقع روابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، تاريخ الزيارة 2017/03/25 على الرابط : http://rawabetcenter.com/archives/13662

الفصل الثالث

الفصل الثالث : مستويات التحول في الاستراتيجية الامريكية في الشرق الأوسط

المبحث الأول : التحولات على مستوى الفكر الاستراتيجي الامريكي

مطلب 1: البراغماتية . ركيزة الفكر الاستراتيجي الامريكي

مطلب 2: العدو البديل وضرورة استمرارية التفوق الامريكي

المبحث الثاني : التحولات على مستوى المصالح والأهداف الامريكية في المنطقة

مطلب 1: ثروة النفط من الاستحواذ إلى الاستنزاف

مطلب 2 : الانفتاح الامريكي على إيران

المبحث الثالث : التحولات على مستوى السلوك الامريكي تجاه دول المنطقة

مطلب 1: المحيط الاسرائيلي بين الاضعاف والتفتيت

مطلب 2 : التردد الامريكي في دعم القوى الحليفة في المنطقة

الفصل الثالث : مستويات التحول في الاستراتيجية الامريكية في الشرق الأوسط

المبحث الأول : التحولات على مستوى الفكر الاستراتيجي الامريكي

تعتبر الحرب الباردة "حالة من التوتر السياسي والتنافس العسكري بين الدول، ولا تصل إلى الاشتباك لتصبح حربا ساخنة، وتشن الحرب الباردة بمختلف الأسلحة الدبلوماسية ولاقتصادية والإعلامية.

ويقصد بالحرب الباردة حالة التوتر الدولي التي نشأت بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من جانب، و بين الاتحاد السوفييتي وحلفائه من جانب آخر عقب نهاية الحرب العالمية الثانية قبل انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991م ويصبح العالم ذو القطب الواحد هو الولايات المتحدة الأمريكية [1] ".

لقد مثل انهيار الاتحاد السوفييتي ونهاية الحرب الباردة " لحظة استراتيجية فارقة أمام الفكر – الاستراتيجي – بغية إحداث عملية إحياء استراتيجي شامل، ومراجعة نظرية وتطبيقية – خاصة في الفكر الاستراتيجي الأمريكي – بغرض التكيف مع معطيات البيئة الدولية الجديدة، التي اتسمت بالتحولات المتسارعة والجذرية التي مست كنه العلاقات الدولية " [2]

والأمر الذي زاد في تعقيد الوضع الراهن هو تزامن ثلاثة تحولات أساسية تمثلت في : أن نهاية الحرب الباردة على المستوى الاستراتيجي سجل ظهور علم بدون معالم ثابت، حيث أعيد طرح مسألة الحدود التي هي في غالبها نتاج ترتيبات ما بين الحربين (نظام فرساي).

بالإضافة إلى أن العولمة على المستوى الاقتصادي والتي سمحت ببروز عالم بدون حدود حيث برز اتجاه قوي في العلاقات الدولية يتجاوز الدولة، ويعيد طرح مفهوم الدولة الأمة للنقاش (نظام واستفاليا)، عدا عن أن نهاية الشيوعية على المستوى الايديولوجي خلق عالما بدون عدو واضح، فالخطر القديم زال، والعمل جارٍ لخلق عدو يلعب الدور نفسه الذي كان يلعبه التناقض شرق – غرب (نظام يالطا)."[3]

أما بخصوص القطب الواحد والفاعل الرئيسي – الولايات المتحدة الأمريكية – فقد أفرزت الهزة التي أصابت الذهن الاستراتيجي الأمريكي عقب أحداث 11 سبتمبر، ثلاث تحولات رئيسية على الاتجاهات الاستراتيجية الأمريكية الجديدة : هي " بروز الحرب على الإرهاب كخيط ناظم

1 اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، معجم مصطلحات عصر العولمة، ص 193
2 معمري خالد، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية، 2008/2007، ص 124
3 مصطفى بخوش، التحول في مفهوم الأمن وانعكاسه على الترتيبات الأمنية في المتوسط، مدونة العلوم السياسية على الرابط : http://omarpolitic.blogspot.com/2012_01_01_archive.html

للإستراتيجية الأمنية الأمريكية، وبروز المحافظين الجدد كأحد المظاهر الإعلامية لتلك الأحداث، واعتماد الحرب الاستباقية كأداة جديدة لإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي ".[1]

إن هيمنة الصراع والتنافس بين القطبين على النظام الدولي أثناء فترة الحرب الباردة خلق نوعا من التوازن والانسجام بين الطرفين، فبالنسبة لكل طرف كان العدو معروفا ومحددا، وبناء على التهديدات التي يمثلها كل طرف للآخر بنيت استراتيجيات الحرب الباردة والتي تميزت باحترام قواعد اللعبة التي كان يضبطها ميزان الردع النووي المتبادل.

وهي حالة من التوازن التي يصفها الدكتور اسماعيل مقلد بالقول أن هذا النوع من التوازن " ينشأ... في حالة إمكان دولة واحدة أن تحصل على تفوق ضخم وساحق في قواها، ما يهدد حرية الدول الأخرى واستقلالها، وهذا التحدي هو الذي يدفع الدول محدودة القوة إلى مواجهة القوة بالقوة عن طريق التجمع في محاور أو ائتلاف قوي مضاد ".

وبعبارة أخرى فالتوازن هو " الوصول إلى نقطة الاستقرار. أي الموقف الذي يتعذر معه على أي تنسيق دولي فرعي أو تحالف أن يملي إرادته على الأنساق الأخرى أو التجمعات الدولية "[2].

مطلب 1: البراغماتية . ركيزة الفكر الاستراتيجي الامريكي

نشر ميرشايمر في بداية عام 2014 مقالاً برنامجياً في مجلة «ذي ناشيونال إنترست» (المصلحة القومية)، وهي مجلة «الواقعيين»، يؤكد فيه بما يخص الشرق الأوسط على ما يلي: لنكن واضحين، فإن الدول المنتجة للنفط في الخليج الفارسي هي وحدها التي تحتل مكانة استراتيجية هامة بالنسبة للولايات المتحدة، وليس كل بلد في الشرق الأوسط الكبير. وينبغي على واشنطن بصورة خاصة الاهتمام بمصير إيران والعراق والكويت وقطر والعربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، لأن واشنطن تريد أن تتأكد من أن نفط هذه الدول يتدفّق بصورة غير منقطعة إلى الأسواق العالمية.

أما دول الشرق الأوسط التي لا تحوز على الكثير من النفط، فإن أهميتها الاستراتيجية محدودة بالنسبة للولايات المتحدة. وهي تضم مصر وسوريا، وكذلك إسرائيل والأردن ولبنان واليمن. هكذا، فلا معنى للأمريكيين في أن يبالوا كثيراً بما يحصل في مصر وسوريا، وكم بالأحرى في أن يفكّروا بالتدخل

1 معمري خالد، مرجع سابق، ص 134
2 اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، مرجع سابق ص 324

العسكري في هذين البلدين. وباختصار، فإن ما يحصل في القاهرة ودمشق ليس له سوى تأثير محدود على الأمن الأمريكي.[1]

لقد حسمت الولايات المتحدة الأميركية تعاملها مع منطقة الشرق الأوسط وفقا لرؤية استراتيجية اتضحت معالمها بعد أحداث 2001، ثم 2003، وإسقاط نظام صدام حسين، ثم تبلورت قبل أحداث ما يسمى الربيع العربي وما زالت هذه الاستراتيجية مستمرة حتى الآن، بل وسوف تتبعها في المستقبل وكلما اقتضت المصلحة الأميركية ذلك، هذه الاستراتيجية لا تضع في اعتبارها مصالح شعوب ودول منطقة الشرق الأوسط، وترتكز فقط على تحقيق المصالح الأميركية والإسرائيلية بغض النظر عن مصالح الآخرين بما في ذلك الدول صاحبة الشأن.

والاستراتيجية الأميركية تجاه الشرق الأوسط تنطلق من مرتكزين اثنين، الأول، يتمثل في اتخاذ القرار السليم بعد تجربة جميع الخيارات والبدائل، أو كما قال الزعيم البريطاني ونستون تشرشل إن "الأميركيين يفعلون الشيء الصحيح بعد تجريب كل البدائل الأخرى"، والمرتكز الثاني، يعتمد على دور المؤسسات الأمنية، والاستخباراتية، ومراكز الفكر وليس الدور العسكري المباشر، وهذه المؤسسات تعمل انطلاقا من ثوابت هدفها الرئيس هو خدمة المصالح الأميركية بغض النظر عن مصالح دول المنطقة، وأيضا بغض النظر عمن يحكم ومدى علاقته بواشنطن.

فمن المعروف أن الولايات المتحدة ليس لديها وفاء للأصدقاء من الحكام في أي دولة، وهي تتخلى بسهولة عن أي حاكم عندما يتعرض لظروف صعبة داخلية في بلده سواء بترتيبات أميركية أو نتيجة لمتغيرات داخلية، والأمثلة على ذلك كثيرة منذ تخليها عن شاه إيران، مرورا بالرئيس السادات، ومؤخرا بعد أحداث الربيع العربي تخلت عن مبارك وزين العابدين بن علي وغيرهما، والثابت أيضا أن لدى واشنطن نهجا لا يتغير كثيرا في المحافظة على مصالحها والمصالح الإسرائيلية بالتعامل مع من يستطيع المحافظة عليها بغض النظر عن الأيديولوجيات، أو نمط الحكم، أو المثاليات السياسية، أي اتباع الميكيافلية البراغماتية دون أي اعتبارات أخلاقية.

كما أنه من المعروف أن المصالح الإسرائيلية مهمة جدا بالنسبة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط وهي مقدمة على مصالح كل أصدقاء واشنطن، ويتضح ذلك من أن الكثير من المستشارين الأميركيين يعتنقون الديانة اليهودية أو على علاقة وثيقة بإسرائيل ويعتقدون أن مصلحة إسرائيل الكبرى حجر الزاوية في الشرق الأوسط.

1 جلبير الأشقر، اللوبي الأمريكي «الواقعي» وسوريا، مقال على صحيفة القدس العربي، تاريخ النشر 26 /2016/20 ،على الرابط : http://www.alquds.co.uk/?p=619464

الخطير والخطأ في السياسة الأميركية تجاه الشرق الأوسط أن واشنطن تحاول دائما أن تمسك بكافة خيوط اللعبة مع كل الأطراف المتناقضة، وتعمل في الخفاء أكثر مما تعمل في العلن (أي السياسية الباطنية) ففي الوقت الذي تتعامل فيه مع الحكومات والأنظمة الشرعية الصديقة، تتعامل سرا مع جماعات الإسلام السياسي التي يمارس بعضها الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط، وكذلك الجماعات الطامحة للوصول إلى السلطة عبر القوة ولا ترى واشنطن غضاضة في ذلك، بل تعتبره إحدى أدوات السياسة الأميركية التقليدية التي تجيد إدارة المتناقضات وتتعامل مع الشيء وضده، وهذا هو واقع وحقيقة السياسة الأميركية التي قد يعتقد البعض أنها تتعامل وفقا لما هو ظاهر.[1]

مطلب 2: العدو البديل وضرورة استمرارية التفوق الامريكي

مع سقوط المنافس الشيوعي، سارعت الولايات المتحدة الأمريكية من أجل استمرار التعبئة الداخلية في المجتمع الأمريكي إلى إيجاد بديل جديد بهدف الحفاظ على القوة والتماسك، لأن غياب النقيض كما يرى المحللون الاستراتيجيون يؤدي إلى غياب المحفزات والعناصر المحركة للمجتمع.

وقد أدركت الإدارة الأمريكية كما يشير إلى ذلك سمير أمين أن تخلي موسكو عن الاشتراكية واندماجها في المحيط الدولي الجديد الذي ترتب عن نهاية الحرب الباردة لابد أن يؤدي إلى تآكل التحالف الأمريكي الأوربي الياباني طبيعيا مع الزمن، وبالتالي فلا بد من استبداله بمشروعية أخرى للتحالف.

ظل هذا النقاش مستمرا طوال فترة ما بعد الحرب الباردة، ولعل مرحلة ما بعد 11 سبتمبر " كانت أكثر محطاتها ثراء وسجالا، وانتظمت هذه المحاورة حول مسألتين أصليتين في الدراسات الأمنية، تمثلت الأولى في إعادة تحديد وتعريف كل من المصالح القومية الأمريكية والتهديدات الأمنية الجديدة، أما المسألة الثانية التي رهنت كثيرا العقل الاستراتيجي الأمريكي فتتعلق بالتساؤل عن طبيعة العلاقة بين الأمن الأمريكي والأمن العالمي، والضوابط التي تفسر سياسات أمريكية معينة على أنها مسائل أمنية [2].

إن انهيار الثنائية القطبية ونهاية المواجهة بين الكتلتين أدى إلى إعادة التفكير في النظام الذي سيحكم وينظم العلاقات الدولية، في مرحلة اختفت فيها الحرب الباردة لتترك المجال واسعا لصراعات من نوع جديد... فقد دخل العالم في حالة فوضى انتقلت حتى إلى مستوى التنظير " فصار هنالك اليوم

1 عبد العزيز بن عثمان بن صقر، الاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط. ثوابت ومتغيرات،مقال على موقع مركز الخليج للأبحاث،تاريخ النشر، فبراير 2015، على الرابط : http://aawsat.com/home/article/296941/%D8%AF-%D8%B9%D8%A8%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2-%D8%A8%D9%86-

2 معمري خالد، مرجع سابق، ص 146

اتجاه في تحليل العلاقات الدولية يؤكد على القطيعة ويستسلم للأوهام من أجل تطوير مفاهيم جديدة أو اقتراح أفكار جديدة. وهكذا نسمع اليوم بكثرة عن نهاية التاريخ، ونهاية الجغرافيا، ونهاية الجغرافية السياسية، بل أكثر من ذلك نسمع عن موت الدولة الأمة "[1].

"هذا الاختلال في التوازن الذي أدى إلى انفتاح المجتمعات والاقتصاديات ساهم في توسيع الإطار الكلاسيكي للعلاقات الدولية... فإلى جانب العلاقات الدولاتية تتطور علاقات عبر قومية تتجاوز رقابة الدول "[2]، أدت إلى إعادة الاعتبار إلى الكثير من الفواعل التي كانت تعتبر ثانوية، رد الاعتبار هذا أدى بالضرورة إلى فرض زوايا ورؤى أخرى غير سياسية دخلت في تنافس مع الأولوية السياسية التي كانت سائدة.

ولعل أبرز ما يمكن أن يعبر عما مسّ الفكر الاستراتيجي الغربي عامة والأمريكي خاصة من تحول يتجلى في ما يعرف بالعقيدة العسكرية الاستراتيجية الأمريكية، حيث أن إدارة بوش الابن كانت ترى أنه يجب على هذه العقيدة الاستراتيجية إيلاء المزيد من الاهتمام لمتغير القوة وتجاوز الرؤية المرتكزة على القيم والمؤسسات الدولية لأن تعريف هذه الأخيرة وتحديد مفهومها يتم وفقا لموازين القوى الجديدة التي تميل لصالح الولايات المتحدة الأمريكية... كما ترفض في ذات الاتجاه –هذه العقيدة– أن يكون من مهام الدول ذات النزعة الامبراطورية التدخل لقضايا وأغراض إنسانية.

وقد مثلت الحرب على الإرهاب محورا لهذه العقيدة الاستراتيجية التي ارتكزت على ثلاثة محاور تمثلت في تدمير البنية الأساسية للتنظيمات الإرهابية وتعطيل نشاطها، والتوجه نحو حرب الأفكار واستئصال إيديولوجية التطرف لدى هذه المنظمات، و تفعيل أطر الأمن القومي الأمريكي.

كانت هذه العقيدة الاستراتيجية بمثابة دعوة أمكنت من توحيد العالم بكل وحداته الكبرى والصغرى من السير خلف التوجه الأمريكي كنوع من التأييد للريادة الأمريكية.

" وفي هذا الصدد يرى جون إيكيبري في رؤيته للإستراتيجية العظمى الجديدة أنها تأسيس لمقاربة عملية لمجابهة الخطر الإرهابي، حيث يعدد خصائص هذه الاستراتيجية في ضرورة استمرارية القطبية الأحادية التي تضمن صورة الهيمنة الأمريكية، وإعادة تعريف مصادر التهديد الجديدة – وفي ذلك– يختلف التقدير الأوربي عن الأمريكي– والتي تتمثل بصورة أكبر في الجماعات الإرهابية، ومحاولة منعها من تطوير استراتيجيتها الهجومية.

1 مصطفى بخوش، مرجع سابق، ص1
2 المرجع نفسه، ص1

وذلك بالاعتماد على أسلوب الحرب الاستباقية بدلا من أساليب الحرب الباردة -الاحتواء أو الردع - وأخيرا ضبط مفهوم جديد للسيادة بالشكل الذي لا يتعارض مع المنهج التدخلي الأمريكي"[1].

المبحث الثاني : التحولات على مستوى المصالح والأهداف الامريكية في المنطقة

مطلب 1: ثروة النفط من الاستحواذ إلى الاستنزاف

لاحظ عدد من الخبراء والمحللين أن علاقة الولايات المتحدة الأميركية بمنطقة الشرق الأوسط لم تعد مبنية على إستراتيجية البقاء طويلة الأمد في الدول الصديقة لأميركا في المنطقة، وذلك بغرض الحماية والتسليح والاستثمار في النفط، بل إن علاقة أميركا بالمنطقة أصبحت منذ فترة تتأثر بأسعار النفط والغاز ودرجة تأمين ممرات الشحن من موانئ التصدير الخليجية إلى الولايات المتحدة.

يؤكد الباحثان في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، باتريك كلاوسون، وسايمون هندرسون، أن النظرة الأميركية إلى العالم أصبحت أكثر براغماتية ومادية من ذي قبل، مشيرين إلى أن اضطراب أسعار النفط وبداية ظهور طاقات بديلة كشفا عن توجه جديد بدأ يظهر في السياسة الخارجية الأميركية خاصة في ما يتعلق بتواجدها في الدول المنتجة للنفط.

وبينما تدرس الولايات المتحدة كيفية استغلال الفرص الجديدة والتحكم بالمخاطر الناشئة في الشرق الأوسط المتغير، يظهر خطر جسيم وهو أن عدم الاكتراث الذي بدأ يلوح بعد الاتفاق النووي الأخير مع إيران تجاه الأحداث والتوجهات والتطورات الإقليمية يؤثر سلبا على المصالح الأميركية وعلى استقرار وأمن أصدقائها وحلفائها.

يؤكد التقرير الذي نشره الباحثان في معهد واشنطن لدراسات الشرق الأوسط أن الأميركيين، إلى اليوم، لم ينسوا ما فعله العرب سنة 1973 عندما قطعوا النفط على الأسواق الغربية وخاصة الولايات المتحدة عبر تخفيض إنتاج النفط في منظمة الأوبك، وبالتالي فإن التعاطي الأميركي مع الدول العربية على أساس النفط فقط مقابل الحماية أو التسليح ليس سوى سياسة محدودة ولا يمكن لها أن تصل بالجميع إلى نتيجة ترضي جميع الأطراف، نظرا لما تتسم به من مضمون بدائي مع محيط سريع التحول والحركة وكثرة اللاعبين[2].

1 معمري خالد، مرجع سابق، ص 136
2 الإستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط بدأت تتأثر بسياسة النفط، تقرير لمركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية بتاريخ:29 يوليو 2016، على الرابط: http://rawabetcenter.com/archives/30254

1- السيطرة على منابع النفط

إن الدافع الرئيسى وراء الحملة الأمريكية ضد الإرهاب هو السيطرة على النفط، فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة على أفغانستان ثم العراق وأخيرا إفريقيا، من أجل السيطرة على منابع النفط من مواقعها القديمة الممتدة من الخليج إلى مواقعها الجديدة فى بحر قزوين، وحرمان الصين وروسيا من الوصول إلي بترول بحر قزوين، فنجد أن أفغانستان تمثل أهمية إستراتيجية فيما يتعلق بموقعها الجغرافي كطريق لنقل صادرات البترول والغاز الطبيعى من آسيا الوسطى إلى بحر العرب عن طريق خط أنابيب يمر عبر أفغانستان، حيث أن نقل بترول بحر قزوين عن طريق روسيا سيمكنها من السيطرة على دول آسيا الوسطى، كما أن نقله عن طريق إيران سيؤدى إلى دعم الموارد الاقتصادية لإيران، وهذا يتعارض مع مصلحة الولايات المتحدة المتعلقة بعزل إيران، كما أن نقله عن طريق الصين له مخاطر سياسية فضلا عن ارتفاع تكلفته الاقتصادية ومن ثم فإن الطريق عبر أفغانستان سيحقق للولايات المتحدة هدفها فى السيطرة على منابع النفط.

أما العراق فهو يمتلك ثانى احتياطى نفطى فى العالم بعد السعودية، وهو ما يمثل 11%من الإحتياطات العالمية وهذا الرقم قد يكون أكبر من ذلك بسبب توقف التنقيب عن البترول منذ1980 بالإضافة إلى انخفاض تكلفته الإنتاجية وارتفاع جودته، فضلا عن تشابك العلاقات بين رؤساء مجلس إدارة كبرى الشركات النفطية الأمريكية ورجال الحكم فى إدارة بوش، فهناك نحو 100 من المسئولين فى إدارة البيت الأبيض يستثمرون فى قطاع الطاقة مما يدفعهم للضغط من أجل حصولهم على نصيب الأسد من البترول العراقى[1].

2- التحكم فى أسعار النفط

هذا الأمر يمكن الولايات المتحدة الأمريكية من منع دول أوبك خاصة دول الشرق الأوسط من التحكم فى تحديد أسعار النفط، كما سيخفف من العبء على الاقتصاد الأمريكى بسبب ما مر به من نتائج أحداث 11 سبتمبر، حيث أن انخفاض سعر برميل البترول سيمكن الولايات المتحدة الأمريكية من خفض مدفوعاتها وهذا كان الدافع الرئيسى وراء احتلال العراق، حيث أن خفض سعر البرميل بواقع عشرة دولارات سيحقق لها الكثير من المكاسب وينعش اقتصادها الذى أصابه الركود بسبب أحداث 11 سبتمبر.

1 مروة محمد عبد الحميد، مرجع سابق

ثروة النفط في العراق سبب الاطماع الغربية[1]

3- التحكم في اقتصاديات الدول المنافسة لها

إن السيطرة الأمريكية على نفط الخليج العربى ستمكنها من التحكم فى المصالح الاقتصادية للقوى الكبرى والتى تعتمد بشكل كبير على الواردات النفطية من منطقة الخليج، وذلك من خلال ... التحكم فى إمدادات النفط التى تستهلكها هذه القوى الكبرى ومنها الصين واليابان وفرنسا، و كذا التحكم فى أسعار النفط والعمل على هبوطها فى السوق العالمى بما يحقق خسائر فادحة فى عائدات البلدان النفطية ومنها روسيا، ولذلك تبذل الولايات المتحدة أقصى جهدها من أجل إقصاء منافسيها عن المناطق المنتجة للبترول أو استيعابهم ضمن مخططاتها بحيث تكون هى وشركاتها العملاقة الجهة المسيطرة والتى لها النصيب الأكبر من الغنائم، وهذا ما أكدت عليه إستراتيجية الأمن القومى الأمريكى التى أصدرتها إدارة أوباما عام 2010 والتى شددت على التنمية الاقتصادية وتحقيق نمو

1 https://www.google.dz/search?biw=1366&bih=596&tbm=isch&sa=1&q=Mo9YAIM:

اقتصادى مستدام، والذى يقوم على دعامة أساسية وهى البترول باعتباره ركيزة من ركائز الأمن القومى الأمريكى .[1]

لقد عملت الولايات المتحدة الامريكية بجهد كبير على تحقيق تلك السيطرة على منابع النفط خاصة في المنطقة العربية، وكانت بدايتها من العراق حيث الانتاج الضخم والاحتياطي الأضخم، معتقدة أن النجاح في العراق سيمكنها من بسط يدها على كامل المنطقة وتوسيع خطتها في الاستحواذ على ثروات المنطقة.

لكن تعثرها في العراق وفشل مخططها هناك أخلط الأوراق وبعثر الجهود، حيث لم يعد عليها بالفائدة المرجوة بل زاد من تكلفة عملية السيطرة لتتحول جهودها مع ارتفاع تكلفة حماية مصالحها وقواتها هناك، إلى العمل جاهدة على مجرد حماية تلك التكلفة وعدم ضياعها هباء.

ومنه فقد تحول هدف الولايات المتحدة الأمريكية من الحفاظ على نفط الشرق الأوسط وحمايته، إلى محاولة استنزافه بأكبر قدر ممكن، حتى لا تتمكن دول المنطقة، أو الدول المنافسة لها من استثماره في أية نهضة أو إقامة بنية تحتية، مما يجعل شعوبها في حالة تذمر دائم واستعداد لأي استدراج نحو الفوضى، مع اعتبار ذلك ورقة مساومة للحكام مقابل الخضوع وتمرير الأجندات الغربية.

- **النفط الصخري البديل عن نفط الخليج :**

أظهرت دراسة اقتصادية حديثة، قامت بها شركة «بريتيش بتروليوم» البريطانية أن الولايات المتحدة ستتحرر تمامًا من الاعتماد على نفط الشرق الأوسط بحلول عام 2030، وذلك بسبب التوسع فى الإنتاج المحلى من الغاز الطبيعى، ونقلت الدراسة عن أوباما قوله إن اكتشافات الغاز الأمريكية يمكن أن تكفى 100 عام. ورغم أن النفط العراقى لم يكن السبب الوحيد للغزو الأمريكى للعراق، فإن النفط هناك تعرض لنهب منظم، وقد صرح رئيس معهد أكسفورد للطاقة، روبير مابرو، أن هدف أمريكا من احتلال العراق كان التصدير من مصادر متنوعة، فى استغلال للوضع العراقى عقب غزو الكويت.

وخلال عام 2010 أعلنت الولايات المتحدة بدء تصديرها للنفط الصخرى، وهو نوع من النفط الخفيف، ينتج من صخور تحتوى ترسيبات مادة الكيروسين، بعد أن يتم تحويلها بالحرارة إلى سائل ليُستخدم بديلًا للنفط الخام ... وبرغم التكلفة العالية لاستخراج النفط الصخرى فى أمريكا، فإن تكلفة

1 مروة محمد عبد الحميد، ص2

الإنتاج آخذة فى الانخفاض، ففى الوقت الذى بلغت فيه الأسعار العالمية فوق الـ 100 دولاراً للبرميل، ... يرى خبير الطاقة، دانييل يرجن، أن اكتفاء الولايات المتحدة من بترول الخليج سيغير اهتمامها تجاه الشرق الأوسط ودول الخليج، وسيخفض من أعداد قوتها وقواعدها العسكرية، الأمر الذى سينعكس على تغيير التوازن الاستراتيجى فى الشرق الأوسط .

صحيفة «لوبوان» الفرنسية نشرت تقريرًا حول المراجعة السنوية لإحصاءات الطاقة العالمية، جاء فيه أن أمريكا أنتجت خلال عام 2014 نحو 11.64 مليون برميل يوميًا من النفط، لتقترب من الإنتاج الكلى للسعودية للمرة الاولى منذ عام 1992.

وقد مكنت تكنولوجيا إنتاج النفط الصخري، بصفة خاصة التكسير الهيدروليكي والحفر الأفقي، منتجي النفط الصخري من الوصول إلى كميات متزايدة من النفط في الصخور، كما لعب استمرار أسعار النفط مرتفعة، دورا مهما في استغلال النفط الصخري في الولايات المتحدة.

كما أثار انتشار النفط الصخري ردود فعل متباينة بين مؤيد ومعارض لفكرة أن يلعب النفط الصخري دورا في السوق العالمية للنفط الخام، وذلك استنادا إلى ارتفاع تكاليف استخراجه وخطورة الآثار البيئية المترتبة عن عمليات إنتاجه وضعف إنتاجية مكامن الإنتاج وقصر عمرها الإنتاجي، في الوقت الذي وجدت فيه أمريكا ضالتها للتخلص من تبعيتها للنفط المستورد وزيادة اكتفائها الذاتي في مجال الطاقة من خلال المصادر غير التقليدية كالنفط والغاز الصخري.

ويوما بعد يوم تتزايد الكميات التي تنتجها الولايات المتحدة يوميا من النفط الصخري لتثبت أن من عارض جدوى عمليات إنتاج النفط الصخري كان على خطأ، حيث يعود الفضل للغاز والنفط الصخري في ارتفاع درجة اكتفاء الولايات المتحدة من الطاقة بشكل أساسي، ويقدر أن درجة اكتفائها الذاتي تصل حاليا إلى ما يقارب 90 في المائة من احتياجاتها.

أكثر من ذلك ينظر حاليا إلى الإنتاج من النفط الصخري الأمريكي بأنه ساعد بالفعل على تعويض الانخفاض في العرض العالمي من النفط خارج الولايات المتحدة، فقد كان من المتوقع أن يتراجع العرض العالمي للنفط بين 2011-2013، بصفة خاصة من المكسيك وإيران والجزائر وليبيا، وأن إنتاج النفط الصخري الأمريكي ساعد على استقرار أسعار النفط عند مستوى متوسط 100 دولار للبرميل، وأنه لولا النمو في العرض الأمريكي من النفط والغاز الصخري لكانت أسعار الطاقة من

مصادرها التقليدية أعلى بكثير من أسعارها السوقية في الوقت الحالي، ولاضطر العالم إلى دفع أسعار أعلى للطاقة"[1].

وبناء على تلك الدراسات، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالخطوات التالية التي تشير بوضوح إلى استغنائها عن الهدف الأول وهو الحفاظ على نفط منطقة الشرق الأوسط التي استثمرت فيه الكثير من الأموال والأرواح وخاضت لأجله الحروب. من تلك الخطوات هناك:

- أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية لأول مرة في تاريخها قانونا يسمح بتصدير النفط.

- سلمت العراق برغم كل ما خسرته فيه من أموال وأرواح وما يمثله لها من مخزون نفطي هائل إلى إيران دون مقابل.

- غضت الطرف عما يتعرض له ذلك المخزون النفطي من نهب وحرق وبيع بطرق مشبوهة من كل الحركات المسلحة.

ففي الأيام الأولى فقط من معركة الموصل تم حرق أكثر من 12 بئرا دون أن تبدي الولايات المتحدة أي رد فعل، كما أنها طوال تلك الأحداث لم تقم بحماية آبار النفط أو المناطق النفطية. وكذلك الأمر في ليبيا وسوريا.

ولم يعد البترول بمثابة الحافز الذي لا يمكن مقاومته لدفع الولايات المتحدة للاهتمام بالمنطقة. فإنتاج النفط الأميركي قد بلغ معدلات قياسية في 2012 ومرشح لمزيد من الارتفاع هذا العام. وقد مكنت تكنولوجيا الاستخراج المستحدثة شركات النفط الأميركية من زيادة الإنتاج بنحو 779000 برميل في اليوم قياسا على معدلات عام 2011. ووصل الإنتاج إلى معدل 6.4 مليون برميل في اليوم .

وقد مكنت الزيادات المتوالية في الإنتاج مصحوبة بتراجع الاستهلاك المحلى الولايات المتحدة من تخفيض اعتمادها على استيراد النفط وبخاصة من الشرق الأوسط. ويشير الشكل التالي إلى تراجع أهمية النفط العربي في منظومة الطاقة الأميركية. فالواردات الأميركية من منطقة الخليج العربي لا

1 محمد إبراهيم السقا، ثورة النفط الصخري .. مرة أخرى،مقال على موقع مجلة "الاقتصادية"، العدد 7529، تاريخ النشر الجمعة 23 مايو 2014 ، على الرابط : http://www.aleqt.com/2014/05/23/article_851177.html

تشكل أكثر من 16% من إجمالي الواردات. وهى أقل من واردات الولايات المتحدة من الجارتين المكسيك وفنزويلا.[1]

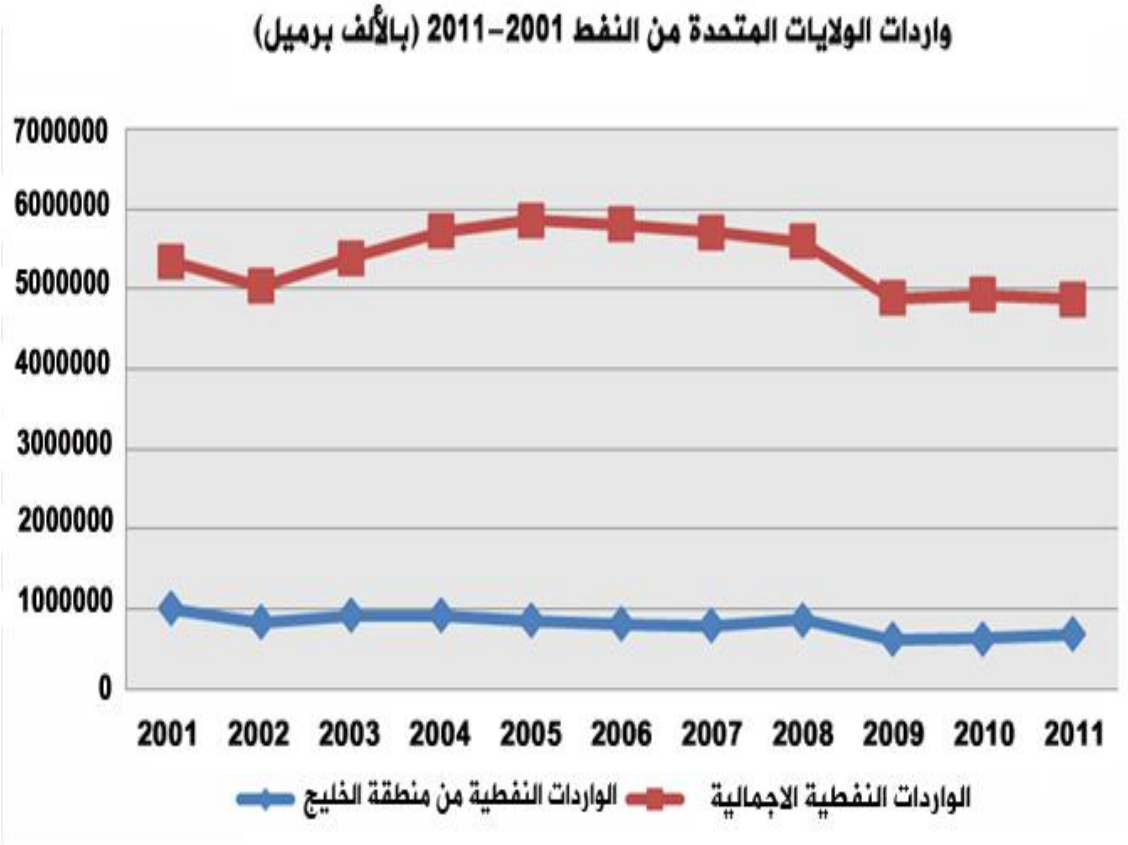

- **التوجه نحو آسيا :**

أشارت صحيفة كريستيان ساينس مونيتور إلى إستراتيجية الرئيس الأميركي باراك أوباما التي تقضي بضرورةً التحول العسكري الأميركي إلى محور آسيا، وقالت إن هذه الإستراتيجية تتطلب دورا أكبر للقوات البحرية في القارة، وإن الجيش الأميركي يسعى لتنفيذها.

1 محمود حمد،أميركا والتوجه الإستراتيجي شرقا.. الفرص والتحديات، تقرير لمركز الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر: الإثنين، 25 فبراير، 2013 10:09 مكة، على الرابط:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/02/2013224115219205491.html

وأضافت أن البحرية الأميركية سبق أن نشرت نصف سفنها في آسيا والمحيط الهادئ، وذلك قبل توجيهات أوباما، وأن البحرية بصدد تطوير قاعدة عائمة لها في المنطقة، مشيرة إلى مؤتمر ميونخ للسياسات الأمنية الذي انعقد أوائل الشهر الجاري في ألمانيا. وقال إن آشتون كارتر نائب وزير الدفاع الأميركي استغل الفرصة في المؤتمر الأمني للتأكيد لأعضاء حلف شمال الأطلسي (ناتو) المعنيين، وللآخرين المجتمعين، بأن التركيز الأميركي على آسيا لا يعني تخلي الولايات المتحدة عن أوروبا.[1]

وجاءت ادارة باراك اوباما التي تحمل في استراتيجيتها نموذجا جديدا من الاحتواء الاستراتيجي للصين من خلال اتباع استراتيجية (إعادة التوازن في شرق آسيا) والتي ينصب هدفها على احتواء القوى الاسيوية المناهضة للولايات المتحدة في شرق آسيا التي أصبحت بمثابة منطقة محورية للصراع الدولي في العالم لاعتبارات اقتصادية وبشرية وجيوستراتيجية، فضلاً عن التوجهات الصينية الرامية الى إنشاء تكتلات اقتصادية وسياسية تهدف إلى تغير بنية النظام الدولي كمجموعة (بريكس) والبنك الآسيوي .

فالدافع الرئيسي لهذا التحول في الاستراتيجية الامريكية نحو آسيا والمحيط الهادئ يرجع إلى ظهور الصين كقوة عالمية جديدة و التي ينظر إليها على أنها تحد كبير لمصالح الولايات المتحدة ... واخيراً يمكن القول ان منطقة آسيا والمحيط الهادئ لا تزال تحتل مكانة ذات أولوية في السياسة الخارجية الأميركية على حساب امن الخليج والمنطقة، وعلى الرغم من تدهور الاوضاع في أوروبا والشرق الأوسط، فلا توجد نية حقيقية امريكية لإعادة التوازن الاستراتيجي في المنطقة ، أو على الأقل إجراء أي تعديلات كبيرة في عملية التحول الاستراتيجي تجاه المصالح الأمريكية الرئيسية في آسيا والمحيط الهادئ والتي هي على حساب أمن واستقرار الخليج، من خلال إعادة التوازن الشرق أوسطي ودفع الخطر الايراني عن المنطقة العربية[2] .

1 تحول عسكري أميركي نحو آسيا، تقرير لقناة الجزيرة على موقعها الالكتروني بتاريخ 2013/2/19الساعة 15:56 على الرابط :
http://www.aljazeera.net/news/presstour/2013/2/19%D9%86%D8%AD%D9%88-%D8%A2%D8%B3%D9%8A%D8%A7

2 علي زياد: التوجه الامريكي نحو شرق اسيا وارتادته الاستراتيجية على امن الخليج، صحيفة رأي اليوم تاريخ زيارة 2017/03/22 على الرابط : http://www.raialyoum.com/?p=297639

مطلب 2 : الانفتاح الامريكي على إيران

في حديث مع "الأناضول"، قال الخبير السعودي محمد آل زلفة "في عهد أوباما رأينا ترديا للمحاولات الأمريكية السابقة في البحث عن حل للقضية الفلسطينية التي تشهد جمودا منذ العام 2014 بسبب مواصلة إسرائيل لأعمال الاستيطان، وخذلان للثورة السورية، كما ظهر تنظيم داعش الإرهابي، واستأسدت روسيا على أمريكا، واعترت العلاقات الخليجية الأمريكية فتورا وتوترا لم تشهده من قبل وأضاف أن سياسة أوباما تحدث فوضى عارمة في المنطقة، لم يسلم منها أي بلد عربي، ومنها مصر، وتونس، وليبيا، واليمن، والعراق، وسوريا، ولبنان؛ فكل هذه المناطق متوترة بسبب سياسات أوباما.

وتابع أن الثورة السورية التي كانت رمزا للثورات المطالبة بالحقوق والحريات - وهي من الدعائم الأساسية للسياسة الأمريكية - نجد أن أوباما يخذلها، ويدخل سوريا في دوامة حرب تجاوزت مدتها 5 سنوات، كما اعتبر أن تردد إدارة أوباما أدى أيضا، إلى ظهور تنظيم "داعش" في سوريا، ودخول روسيا وإيران إلى هذا البلد لمساندة نظام الأسد في مواجهة الثورة الشعبية. ونتيجة لتردد إدارة أوباما في سوريا، دخل هذا البلد العربي روسيا وإيران والإرهابيون، ومسلحو تنظيم داعش، الذين لم نعرفهم من قبل إلا أمام تردي سياسة البيت الأبيض، وترددها في اتخاذ مواقف حازمة.

وفيما يتعلق بالحرب على الإرهاب، اعتبر آل زلفة أن تردد إدارة أوباما في اتخاذ القرارات الحاسمة، شجّع على وجود الإرهاب؛ فداعش لم تنطلق إلا في عهده؛ لأنها وجدت المناخ المناسب، أيضا منظمات إرهابية أخرى لم تجد طريقها إلى سوريا إلا بسبب ما شاب السياسة الأمريكية من وهنٍ وتردٍ، مما عزّز من نفوذ إيران في المنطقة والتي كانت بمثابة تحدٍ للولايات المتحدة، وتعتبر واشنطن الشيطان الأكبر، نجد أنها أصبحت الآن، الحليف الأكبر لأمريكا في المنطقة، وواشنطن توقع معها اتفاقات لإطلاق يدها، في كل أنحاء المنطقة تدميرا، وتخريبا وإرهابا، ومن يحارب الإرهاب هي الحكومات الفاعلة، في المنطقة مثل السعودية وتركيا ومصر، أما إدارة أوباما فهي من عززت وجوده"، حسب قوله[1].

1 الشرق الأوسط في عهد أوباما .. موسكو تستأسد وواشنطن تواجه الإرهاب بنظّارات إيرانية،تقرير لموقع وكالة الاناضول التركية، تاريخ الزيارة 2017/02/10 على الرابط :
http://aa.com.tr/ar/%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82-

أما "خالد يايموت"، أستاذ العلوم السياسية في "جامعة محمد الخامس" بالرباط، فقد قال إن "الدور الاستراتيجي للولايات المتحدة في عهد أوباما بالشرق الأوسط يقوم على ضمان وتحقيق الاستقرار في المنطقة بأقل تكلفة، ومساعدة إيران كي يكون لها وزن بالشرق الأوسط، مِن أجل ضمان أمن اسرائيل بطريقة غير مباشرة."

وفي حديث مع الأناضول اعتبر يايموت أن "الإدارة الأمريكية في عهد أوباما ترى أن هناك منافسين دوليين لهم شرعية التحرك، ولهم مصالح إقليمية داخل الشرق الأوسط." وأوضح أن "إدارة أوباما تحاول إعادة ترتيب الأوراق في المنطقة، والتمكين لقوى أخرى مثل روسيا وإيران مقابل ضمان أوراق رابحة ثانية بمناطق أخرى خصوصا في آسيا الوسطى، وضمان مصالحها."

ولفت أن أمريكا ترى أنه "من الصعب أن تفي بمطالب شركائها في الشرق الأوسط، وخصوصا دول الخليج؛ حيث تحاول أن تبني علاقات مع إيران، وإعادة دمج طهران في العلاقات الدولية؛ وهو ما يضمن خلق تفاهم مع إسرائيل بطريقة غير مباشرة، وضمان أمنها."

ورأى أن الولايات المتحدة (في عهد أوباما) "لا تريد أن تنسحب من الشرق الأوسط، بل ترغب في إعادة بناء استراتيجية جديدة عبر خلق شراكات أخرى غير تقليدية، خصوصا مع إيران، إضافة إلى التخفيف من التواجد العسكري بالمنطقة."فالولايات المتحدة لم تعد تحتاج بشكل كبير للطاقة التي توجد بالمنطقة، وضمنت أمن إسرائيل من خلال شراكة جديدة مع إيران؛ وهو ما يفسر تراجع دورها بالمنطقة."[1]

[1] المرجع نفسه ص1

- **لماذا إيران ؟**

تعلم الولايات المتحدة الأمريكية أن الذين هاجموها في 11 سبتمبر (حسب ادعائها) جميعهم من المنطقة العربية وكلهم ينتمون إلى المكون السني، كما تعلم أيضا أن الذين حاربوها في أفغانستان سواء منهم المنتمون لطالبان أو القاعدة، ومازالوا إلى اليوم يمنعونها من الاستقرار في ذلك البلد والاستفادة من موقعه الجيو استراتيجي المتميز، هم جميعهم من المكون السني، والولايات المتحدة الأمريكية على يقين من أن الذين حاربوها في العراق وأنزلوا جنودها من الشاحنات وأحرقوهم أحياء ورقصوا على جثثهم هم من المكون السني أيضا، وأن قتل الأمريكيين لم يتوقف إلا بعد أن اجتاحت الميليشيات الشيعية كل الأراضي السنية ونزعت أسلحتها ودمرت بنيتها التحتية، كما لا يخفى على الولايات المتحدة الأمريكية أن كل الفصائل المسلحة في سوريا والمعارضة للنظام هم من المكون السني، ولم تنس أمريكا أن الذين أحرقوا سفارتها في ليبيا وقتلوا سفيرها هناك هم من المكون السني. كذلك كل المتهمين بالعمليات المسلحة في أوربا.

بل الأكثر من ذلك فإن كل الحروب التي خاضتها اسرائيل كانت مع المكوَن السني بكل أطيافه الإسلامية والوطنية وحتى العلمانية والقومية.

ولقد اصطدمت الولايات المتحدة الأمريكية بمعضلتين مع هذا المكوَن تمثلتا في:

- أن هذا المكون ليس لديه مشكلة في التعايش مع بقية الطوائف الأخرى، بدليل انسجامه مع كل الطوائف في العراق (الأكراد، اليزيديون، التركمان، الشيعة ...) وما كانت مشكلة الأكراد والشيعة مشكلة طائفية بين أبناء الشعب الواحد، بل كانت مشكلة مع النظام لأن للأكراد نزعة انفصالية، وللشيعة ولاءً خارجيا. وكذلك الأمر في اليمن ومصر وشمال إفريقيا أثناء فترات حكم هذا المكون.
- أن هذا المكون لديه قدرة كبيرة على المقاومة والتضحية. وقد لمست ذلك منه في العراق وأفغانستان وفلسطين وتراه اليوم في سوريا.

من أجل ذلك كان لزاما على الولايات المتحدة الأمريكية أن تبحث عن حل تقضي به على الامكانات المادية والبشرية لهذا المكون، وتحقق من خلاله هدفها الثاني والمتمثل في تفكيك أعدائها وأعداء إسرائيل دون الحاجة إلى التدخل العسكري المباشر تجنبا للخسائر المادية والبشرية كالتي منيت بها في العراق وأفغانستان.

وقد وجدت أمريكا ضالتها في المكون الشيعي وفي إيران، لأن عقيدة الشيعة تحثهم على معاداة أهل السنة ولا خطر منهم على أمريكا وحلفائها، فإيران على طول تاريخها لم تدخل في حرب مع الغرب، ولا مع إسرائيل، ثم أن الزج بالاثنين في معركة طائفية هو ربح خالص لفائدة أمريكا وحلفائها.

من أجل ذلك عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى اتخاذ الخطوات التالية:

1 – فك أسر إيران. والذي تجسد في:

- تسليم العراق بكل مقدراته إلى إيران لأنها لم تعد بحاجة إلى نفطه – كما أسلفنا – وللانتقام من المكون السني.
- السماح لكل من المكون الشيعي والأكراد بإقامة دويلات والتسلح وإنشاء المليشيات والجيوش ومنع ذلك عن المكون السني.
- تبرير أو غض الطرف عن كل التجاوزات التي تقوم بها العناصر المختلفة من غير المكون السني، واستنكار كل ما يصدر عن هذا المكون ووصفه بالإرهاب.
- تفكيك مشكلة الملف النووي الإيراني، وتخفيف العقوبات الاقتصادية عنها، والإفراج عن أموالها المحبوسة في البنوك الغربية، لتمكين إيران من تمويل تحركاتها وانتشار عناصرها ومؤيديها في الأراضي السنية.
- استدراج الجميع، السعودية، روسيا، دول الخليج، تركيا، مصر .... إلى المحرقة السورية لصهر كل المخالفين والمنافسين للسياسة الغربية فيها. وتعطيل كل سبل حل الأزمة لاستنزاف قوى الجميع، مع عدم الانسحاب الكامل من المشكلة لمراقبة مساراتها وفرض الحل المناسب لأمريكا وحلفائها، عندما يعجز الآخرون أمام مواصلة تحمل تبعات هذا الاستنزاف.

2 - العمل على إشاعة الفوضى الخلاقة والإدارة بالأزمات، لإشغال كل المحيط السني عن القضية الفلسطينية التي تشكل نقطة التقاطع والتفاهم الوحيدة التي جمعت الجيوش العربية يوما، ووحدت الرؤى العربية المتباينة برغم تدني وبساطة المكتسبات، بل قد تشكل حجر الأساس لأي بناء أو تفاهم أو شراكة عربية أو إقليمية مستقبلا.

3 – فتح الباب أمام مسلحي داعش للتنقل في كل المناطق السنية (في الدول السنية فقط) كمدخل لإحداث الفوضى التي من خلالها تتمكن إيران من إنشاء خلايا تعمل على التحرك والتسرب إلى بنية المجتمعات السنية لإحداث الانشقاق فيما بعد.

4– زعزعة استقرار الدول السنية الكبيرة والمتماسكة حتى لا تقف حجر عثرة في سبيل التمكين لإيران وذلك من خلال:

- **إصدار قانون غاستا:** قصد استنزاف المال السعودي ومقدراته المادية، وإغراقه في الحرب اليمنية والسورية لذات الغرض.

- **فتح جبهات استنزاف** للجيش المصري في سيناء وإغرائه بالتدخل في سوريا وليبيا، وعزل مصر عن محيطها العربي وإذكاء العداوة بينها وبين جيرانها وإحكام الرقابة الاسرائيلية عليها.

- **تأييد محاولة الانقلاب في تركيا** وتشجيعها، لفصل تركيا عن محيطها الإسلامي وتشويه التجربة الإسلامية السنية فيها حتى لا تكون نموذجا يحتذى به. ولإيقاف النهوض التركي السريع والمتنامي.

- **زرع عناصر متطرفة** وتسهيل تحركاتها في كل من تونس والجزائر وإشغال جيوش تلك المناطق بمشاكلها الداخلية والحدودية.

المبحث الثالث : التحولات على مستوى السلوك الامريكي تجاه دول المنطقة

مطلب 1 : المحيط الاسرائيلي بين الاضعاف والتفتيت

"إذا لم تكن لديك استراتيجية، فأنت بالتأكيد جزء من استراتيجية الآخرين " ربما يمكن اعتبار الاستراتيجية هي الجزء المعلن من المؤامرة، فكل الدول لها استراتيجيات لإدارة سياساتها وشؤونها، والكثير منها يوثق تلك الخطوات ويعلنها، وبعضها يذهب إلى أبعد من ذلك في ذكر التفاصيل، ولكن مآلات تلك الخطط والأهداف التي تصل إليها تلك الاستراتيجيات حال التنفيذ، كثيرا ما تظهِر خطوات أخرى وأهداف لم تكن معلنة ولا واضحة.

لاشكّ أن الخطط الأمريكية تجاه العالم الإسلامي، الذي تدعوه الشرق الأوسط عندما تريد تخصيص الدول العربية وبعض الدول الأخرى في محيطها تعدّدت وتنوّعت على مر السنين لتتلاءم مع المتغيرات التي تطرأ على المنطقة بين الحين والآخر، لكنّها في جميع الأحوال والظروف حافظت على عاملين اثنين أساسيين اعتبرتهما كثوابت في جميع هذه الاستراتيجيات، وخطّا أحمر يمس الأمن القومي الأمريكي:

العامل الأول هو: حماية أمن إسرائيل ودعمها بأي ثمن.

العامل الثاني هو: تأمين النفط والمصالح الاستراتيجية الأمريكية الأخرى.

و على العموم فإنّ الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في المنطقة يمكن تلمّس معالمها من خلال الأدوار التي لعبتها أمريكا في أفغانستان والعراق ومن خلال الأدوار التي تلعبها مؤخرا بمساعدة أوروبا في عدد من الملفات، سواء في سوريا أو لبنان أو فلسطين أو مصر أو الخليج العربي وتركيا، وهذه الاستراتيجية تقوم على ثلاث ركائز أساسيّة، هي:

أولا : دعم الأقليّات في المنطقة وفي كثير من الأحيان على حساب الأغلبية.

ثانيا : تحجيم نفوذ الدول الكبرى تقليديا مثل مصر والسعودية (بالرغم من تبعيتها استخبارتيا للامريكان) وسوريا والعراق، والحرص ألا تمتد دائرة نفوذهم خارج إطار دولهم، سواء سياسيا أو عسكريا أو حتى اقتصاديا في بعض الأحيان.

ثالثا : استغلال من تدعوهم أمريكا بالإسلاميين المعتدلين، وذلك لكي تنفّذ ما تصبوا إليه تحت شعار الحوار والتقارب والانفتاح على الآخر[1].

وأما العنصر الأهم من ذلك والأخطر فهو المتمثل في محاولة تفكيك أعدائها وأعداء اسرائيل وإضعافهم كخطوة ثانية من خطوات حماية أمن اسرائيل والتمكين لها.

حيث يبقى خيار التقسيم خياراً مفضلاً لدى أمثال المستشرق الشهير برنارد لويس وتلاميذه المنبثّين بين "المحافظين الجدد" واليمين الديني المتطرف... والذين يرون أن هذا التقسيم يجعل من الكيان الصهيوني بهويته اليهودية كياناً طبيعياً وسط كيانات قائمة على هويات طائفية وعرقية. وهو ما يتوافق مع ما دعا إليه الخبير السياسي الأمريكي ذو الأصل الهندي باراج خانا Parag Khannaفي 2011/1/13 عندما نشر مقالاً في أحد أهم المجلات الأمريكية والعالمية وهي الفورين بوليسي Foreign Policy دعا فيه "أن تُنفذ كل الانقسامات القادمة بالترافق مع تطبيق مزيج من سياسة المشرط والفأس، أي بالمرونة والقسوة معاً، وفوق كل ذلك، يجب أن يدرك العالم أنّ هذه الانقسامات لا مفر منها".

1 مسعود سعيد عامر، الاستراتيجية الامريكية الجديدة في العالم الاسلامي، مقال على صفحة منظمة شباب العميد، قسم البحوث و الدراسات السياسية والإستراتيجية، تاريخ الزيارة : 2017/03/25 على الرابط :
https://ar-ar.facebook.com/notes/%D8%B4%D8%A8%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D8%AD%D9%85%D8%AF-/

وكذلك عما كتبه خانا بالاشتراك مع فرانك جاكوبس ونشر في النيويورك تايمز في 2012/9/22، حيث توقعا، بالنسبة لسورية، إما نموذجاً كالنموذج اللبناني حيث يتم تفريغ السطة المركزية من محتواها، أو العودة للشكل الذي فرضه الاستعمار الفرنسي بإيجاد دويلات منفصلة واحدة علوية وثانية درزية، ودُويلتي مدن في كلٍّ من دمشق وحلب (بأغلبيتين سُنِّيتين)؛ غير أنهما لم يشيرا إلى مصير المناطق ذات الكثافة الكردية في شمال شرق سورية، وإن كانا قد دعما إنشاء دولة كردية في شمال العراق. كما دعوا إلى إعادة تشكيل خرائط إيران وأفغانستان وباكستان من خلال إنشاء باشتونستان وبلوشستان وأذربيجان الكبرى.

وبشكل عام، تبدو الحلول التي يتجه إليها الأمريكان للأزمة السورية متوافقة مع مسارات الإضعاف والتقسيم الداخلي. وهي حلول تتوافق إلى حدٍّ ما مع الاقتراح الروسي بالحلّ الفيدرالي في سورية. وبحسب جوناثان ستيفنسون في مقاله المنشور في نيويورك تايمز في 2016/3/19 (ونشرت الحياة ترجمته في 2016/3/23) فقد ألمح وزير الخارجية الأمريكي كيري أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ أن التقسيم قد يكون هو الخطة ب Plan B إذا أخفقت المفاوضات السياسية.

وتحدث ستيفنسون عن رواج فكرة "مركز قرار رخو، وصلاحيات واسعة للمناطق" لدى المعنيين بصناعة القرار. كما ألمح جون يرينانJohn Brennan ، مدير وكالة الاستخبارات الأمريكية CIA، إلى احتمال سيطرة بعض من وصفها بالجماعات الأيديولوجية على مناطق مستقلة من سورية، في كلمة ألقاها الجمعة 2016/7/29 في منتدى أسبين الأمني السنوي.

وتصب اطروحات مركز راند للدراسات (الذي يعد أحد أهم مراكز التفكير في الولايات المتحدة) في الاتجاه نفسه، فقد نشر دراسة في كانون الأول/ ديسمبر 2015، وحدثها في حزيران/ يونيو 2016، بعنوان خطة سلام لسورية A Peace Plan for Syria تجعل الأولوية لوقف إطلاق النار، وتقسيم سورية إلى أربع مناطق، بحيث تكون هناك منطقة تحت نفوذ النظام الحالي، وثانية تحت نفوذ المعارضة، وثالثة تحت نفوذ الأكراد. أما الرابعة فيتم التعامل معها دولياً باعتبارها تحت نفوذ داعش.

وتركز الفكرة على ضمانات دولية ودورٍ خارجي، وإطلاق نقاش "طويل" لتحديد سورية المستقبل. مع التأكيد على فكرة الحكم اللامركزي ضمن الدولة الديموقراطية الواحدة. وتحاول هذه الدراسة

"عملياً" إعطاء الأولوية لوقف القتال، وتوجيه الجهود نحو محاربة داعش أو الـ"التطرف"... وتجعل إسقاط النظام... أو إنشاء نظام ديموقراطي حقيقي أمراً مؤجلاً على المدى الطويل[1].

وهذا ما يتجلى بوضوح في الوثائق والتقارير والمستندات التي تصدر عن اللأفراد والمؤسسات الغربية المتنوعة والتي تصرح فيها بما تضمره للعالم العربي والإسلامي من عداء وما تحيك له من خطط، تعلنها في وضح النهار غير مبالية به، بل إنها تكاد تكون على يقين من أن علم الساسة والنخب العربية بها لن يغير من الأمر شيئا.

وقد يكون من أبرز الوثائق والأدلة التي توضح النهج والاستراتيجية الامريكية الاسرائيلية المتبعة تجاه دول المنطقة العربية هناك :

1 – استراتيجية اسرائيل في الثمانينيات

فى فبراير عام 1982 نشرت مجلة «كيفونيم» الإسرائيلية دراسة بعنوان «استراتيجية إسرائيل فى الثمانينيات» كتبها دبلوماسى إسرائيلى سابق يدعى أوديد ينون .Oded Yinon وحين تنبهت رابطة الخريجين الأمريكيين العرب لخطورة هذه الدراسة قامت بتكليف الناشط الحقوقى الإسرائيلى المعروف وأستاذ الكيمياء العضوية، إسرائيل شاهاك، بترجمتها إلى الإنجليزية ونشرت تحت عنوان: «الخطة الصهيونية للشرق الأوسط«The Zionist Plan for the Middle East –

تطرح دراسة «ينون» رؤية لما يتعين أن تكون عليه استراتيجية الحركة الصهيونية فى التعامل مع العالم العربى، ودارت حول محورين:

الأول: يتعلق بالبنية الديموغرافية والاجتماعية والثقافية للمنطقة.

المحور الثانى: يتعلق بالسبل الكفيلة بتحقيق أمن الدولة اليهودية بمعناه المطلق.

وفيما يتعلق **بالمحور الأول**، تؤكد الدراسة أن العالم العربى ليس كتلة واحدة متجانسة، إثنيا أو دينياً أو اجتماعياً، وإنما يضم تشكيلة أو خلطة غير متجانسة «موزاييك» تتصارع داخلها قبائل وطوائف وأقليات قومية وعرقية ودينية ومذهبية وغيرها، وأن «الدول العربية» القائمة حاليا صنعتها مصادفات تاريخية كمحصلة للتفاعل بين أطماع قوى خارجية (الاستعمار التقليدى ثم الحديث) وطموحات داخلية (جسدها قبائل وعشائر وحركات سياسية واجتماعية متنوعة). ولأنها دول لا تقوم

1 محسن محمد صالح، مقال على موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،تاريخ الزيارة:2017/03/18 على الرابط :
https://www.alzaytouna.net/2016/08/15/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84-

على أسس راسخة وقابلة للدوام، فمن السهل تفكيكها وإعادة تركيبها على أسس جديدة، وهو ما يتعين على إسرائيل، من وجهة نظر «ينون»، أن تعمل عليه بكل طاقتها.

أما فيما يتعلق **بالمحور الثانى** فتؤكد الدراسة أن أمن إسرائيل لا يتحقق بالتفوق العسكرى وحده، رغم أهميته القصوى، ومن ثم تبدو الحاجة ماسة لتفكير استراتيجى من نوع جديد ومختلف يرتكز على عدم السماح بوجود دول مركزية كبرى فى المنطقة، والعمل على تفتيت ما هو قائم منها وتحويله إلى كيانات صغيرة تقوم على أسس طائفية أو عرقية.[1]

"بلقنة" العرب

الحرب على العراق منذ مطلع الثمانينيات، ولبنان، وليبيا في 2011، والحرب الجارية الآن في العراق، وسوريا، واليمن،وعملية تغيير النظام في مصر، يجب أن تُفهم في علاقتها "بالخطة الصهيونية للشرق الأوسط."

هذا ما قاله الموقع الإلكتروني لمركز دراسات العولمة الأميركي (غلوبال ريسيرش) الذي أعاد نشر وثيقة للصحفي الإستراتيجي الإسرائيلي أوديد ينون، تحمل عنوان "الخطة الصهيونية للشرق الأوسط في الثمانينيات"، والتي تستند إلى رؤية مؤسس الصهيونية ثيودور هيرتزل مطلع القرن الماضي ومؤسسي دولة الكيان الصهيوني نهاية الأربعينيات، ومنهم الحبر اليهودي فيشمان.

ونشر الموقع تعليقا على وثيقة ينون من محرر الموقع ميشيل شوسودوفسكي، ومن الكاتب الإسرائيلي إسحق شاحاك الذي ترجم الوثيقة من العبرية إلى الإنجليزية وحررها في السابع من نوفمبر/تشرين الثاني 2015.

وأورد ميشيل شوسودوفسكي أن الإستراتيجي الإسرائيلي أوديد ينون يرى العراق التحدي الإستراتيجي العربي الأكبر لإسرائيل، "وهذا ما جعل كاتب الوثيقة يحدد العراق بوصفه أكبر فصول "بلقنة" الشرق الأوسط والعالم العربي".

ودعا ينون إلى تقسيم العراق إلى دولة كردية ودولتين عربيتين واحدة للشيعة وأخرى للسنة، وقال "مطلع الثمانينيات" إن الخطوة الأولى لتحقيق ذلك هي حرب بين العراق وإيران، وأشار إلى أن خطة جو بايدن نائب الرئيس الأميركي الحالي تدعو الآن إلى نفس ما دعا إليه ينون.

1 حسن نافعة، مشروع صهيونى لتفتيت الوطن العربى،ملتقى شذرات عربية قسم :تقارير وتحليلات، تاريخ النشر 2013/01/13 على الرابط : http://www.shatharat.net

وأضاف أن ينون دعا أيضا إلى تقسيم لبنان وسوريا ومصر وإيران وتركيا والصومال وباكستان، وتقسيم دول شمال أفريقيا، وتوقع أن يبدأ ذلك من مصر، وينتشر إلى السودان وليبيا وبقية المنطقة، وسيتم تقسيم الدول العربية وغيرها على أسس عرقية أو طائفية وفقا لحالة كل دولة.[1]

لم يكن من قبيل المصادفة أن الدول التى ورد ذكرها بالاسم فى دراسة ينون، المنشورة منذ ما يقرب من ثلث قرن، تبدو هى ذات الدول التى شملها مشروع "الشرق الأوسط الكبير أو الموسع"، الذى طرحته الإدارة الأمريكية عقب إعادة انتخاب بوش لفترة ولاية ثانية فى «نوفمبر» عام 2004، وإن دل ذلك على شىء فإنما يدل على أن مشروع بوش الابن لإعادة ترسيم الشرق الأوسط يكاد يتطابق حرفياً مع مشروع التفتيت الإسرائيلى الذى كشفت عنه دراسة ينون قبل ذلك بربع قرن.

لقد جربت إسرائيل أن تبدأ استراتيجية التفتيت من لبنان، اعتماداً على قواها الذاتية وحدها، وفشلت. ثم جربت أن تستخدم نفوذ اللوبى اليهودى لاستدراج الولايات المتحدة لاحتلال العراق على أمل أن ينتهى بتقسيمها، لكن المشروع الأمريكى هناك تعثر وسقط.

وبنجاح أوباما فى الوصول إلى البيت الأبيض وقرار الإدارة الأمريكية الجديدة الانسحاب من العراق، بدا مشروع الشرق الأوسط الجديد وكأنه دخل مرحلة التفكك والانهيار.

غير أن اندلاع الثورات العربية فى عدد كبير من البلدان العربية أطلق سلسلة من التفاعلات التى تسعى إسرائيل الآن باستماتة لتوظيفها لصالح مشروع التفتيت، سواء فى طبعته القديمة أو من خلال طبعات أخرى منقحة.[2]

2 - استراتيجية الأمن القومي الأمريكي 2002 [3]

شكلت إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية والتي أعدت من قبل إدارة بوش وجرى تعميمها في شهر أيلول 2002 قلقاً شديداً على إطار العمل الأساسي للقانون الدولي الذي يحكم العالم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية(بالرغم من ضعفه)، كما إنها قد شرعت مذهب الهيمنة العالمية من جانب الولايات المتحدة، وأحيت مفاهيم الحرب الاستباقية، والنزعة الأحادية، وتغيير الأنظمة. إذ جاء في هذه الإستراتيجية: "وكشعور مشترك ودفاعاً عن النفس ستتصرف أمريكا ضد

1 وثائق إسرائيلية قديمة تتحدث عن حروب المنطقة المعاصرة، تقرير لقناة الجزيرة على برنامج جولة الأخبار بتاريخ 2016/02/19 الساعة 13:26 على الرابط : http://www.aljazeera.net/news/presstour/

2 حسن نافعة،المشرق العربي في مخطط التفتيت، ملتقى شذرات عربية قسم :تقارير وتحليلات، تاريخ النشر 2013/02/24 على الرابط : http://www.shatharat.net

3 مجدي خليل ، العرب واستراتيجية الأمن والقومي الأمريكي مقال بجريدة الشرق الأوسط بتاريخ 2003/07/22 العدد 9033 على الرابط http://archive.aawsat.com/leader.asp?section=3&issueno=9033&article=188546#.VlTgNMCbKKI

هذه التهديدات الظاهرة قبل أن يكتمل تكوينها، نحن لا نستطيع أن ندافع عن أمريكا وعن أصدقائنا بالتطلع نحو الأفضل، لذلك يجب أن نستعد للتغلب على خطط أعدائنا مستخدمين استخباراتنا وإجراءاتنا بالتشاور

إن الولايات المتحدة تسعى لوضع إستراتيجية جديدة تتمثل في تغيير الوضع القائم واستبداله بنظام دولي جديد، تتمكن فيه من تحقيق مصالحها والممثلة في الأهداف التالية :

- 1تدفق النفط في شرايين الاقتصاد الغربي العالمي بدون ضغط أو مساومة من أي طرف.

- 2 .أن تنعم الدول الغربية بالأمن بحيث تبقى وتيرة النمو في الاقتصاد الغربي مرتفعة والوظائف مأمونة للعاملين في مختلف المؤسسات الإنتاجية والخدمية في الدول الغربية.

- 3 . فرض النظام الغربي على بقية الأمم لأن فيه تحقيق السلام والأمن على الكرة الأرضية . وفي ذلك تمكين للغرب بقيادة الولايات المتحدة من بسط نفوذه على باقي شعوب العالم.

- 4 . التحول من الصراع الأيديولوجي إلى أيديولوجية السوق، العولمة وتقوية نفوذ الشركات المتعددة الجنسيات، وتمكينها من السيطرة عن طريق سلطة المال والتكنولوجيا والمعلومات، وبذلك يضعف دور الدولة الوطنية وتصير تابعة للدول القوية، وهذا معناه فرض قيود على حرية الإرادة الوطنية في صناعة قراراتها السياسية بنوعيتها الداخلية والخارجية.

- 5 . القيام بحرب إستباقية وتحطيم القادة أو الجماعات التي تحاول تهديد نفوذ الولايات المتحدة وحلفائها في أي مكان وهي الدول التي تطلق عليها اسم محور الشر1.

3 – تقرير مؤسسة راند الامريكية [2]

1 نور الدين حشود، مرجع سابق

2 **مؤسسة راند** هي منظمة بحثية "اشتق اسمها من اختصار كلمتي "الأبحاث والتطوير" أي Research and Developmentالتي يقع مقرها الرئيسي في ولاية كاليفورنيا الأميركية وتعود نشأتها إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وتحديدا عام 1946، حيث تأسست بإشراف سلاح الجو الأمريكي تحت اسم معهد راند"RAND Institute " ، وظل سلاح الجو الأمريكي يرعى المعهد الذي ساهم في حل كثير من المشكلات التي تعترض صناع القرار في القوات الجوية ، وبعد النجاح الذي أدى به المعهد دوره في خدمة صناع القرار في سلاح الجو الأمريكي ارتأت الإدارة الأمريكية توسيع نشاطه ليشمل فروع القوات المسلحة كافة ومن ثم أجهزة الدولة كلها فتحول ليحمل اسم مؤسسة راند "RAND Corporation"، ويعود اهتمام راند بالإسلام وما أسمته بالخطر الإسلامي إلى عام 1999م أي قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر بنحو عامين، حين أصدرت كتابا بعنوان "مواجهة الإرهاب الجديد" وقد أعدته مجموعة من الخبراء الأمريكيين"و تبلغ ميزانيتها السنوية قرابة 150 مليون دولار، (ويعمل في المؤسسة ما يقارب 1600 باحث وموظف يحمل غالبهم شهادات أكاديمية عالية(وتعتبر "مؤسسة راند أحد أهم المؤسسات الفكرية المؤثرة على صناعة القرار في الإدارة الأميركية الحالية، خاصة فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط، ولذلك تميل الإدارة الأميركية الحالية إلى تبنِّي مقترحات مؤسسة (راند)، وهو ما يجعل لإصداراتها أهمية خاصة في هذه المرحلة . وللمزيد من التعرف على "منظمة راند" يمكن الإطلاع على موقع المنظمة في الشبكة العنكبوتية"الإنترنت" وهذا رابطه:
http://www.rand.org/

وهو تقرير قدمته مؤسسة راند بعنوان "بناء شبكات مسلمة معتدلة"، و يقع في 217 صفحة منها 145 صفحة، تتضمن الدراسة والتوصيات، الصادر عام 2007م وأثار ضجة حينها وكان يهدف إلى رسم خطة متكاملة للسياسة الأمريكية في العالم أجمع وخاصة منطقة الشرق الأوسط .

من أبرز توصيات التقرير:

1 - يحاول التقرير أن ينقل طبيعة المواجهة الفكرية من مواجهة بين الإسلام والغرب؛ لكي تصبح مواجهة من نوع آخر بين العالم الغربي من ناحية والعالم المسلم من ناحية أخرى، على غرار الحرب الباردة التي كانت بين معسكرين شرقي وغربي. يؤكد التقرير أن الصراع هو صراع أفكار إضافة إلى الصراع العسكري أو الأمني ... يرى التقرير أن هذا الصراع الفطري يحتاج إلى الاستفادة من التجارب السابقة، ومن أهمها تجربة الصراع الفكري مع التيار الشيوعي خلال فترة الحرب الباردة، ويوصي التقرير... بالبحث في أسباب نجاحها وما يمكن أن يتكرر ويستخدم مرة أخرى من وسائل وأدوات وخطط وبرامج في إدارة الصراع مع التيار الإسلامي .

2 - يرى التقرير أهمية استعادة تفسيرات الإسلام من أيدي التيار الإسلامي وتصحيحها حتى تتماشى وتتناسب تلك التفسيرات مع واقع العالم اليوم، وتتماشى مع القوانين والتشريعات الدولية في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان وقضايا المرأة .

3 - يركز التقرير على أهمية إيجاد تعريف واضح ومحدد للاعتدال الإسلامي، وأن يصاغ هذا التعريف من قِبَل الغرب.

4 - يوصي التقرير أن تهتم الولايات المتحدة الأمريكية بصناعة ودعم شبكة من التيار العلماني والليبرالي والعصراني ممن تنطبق عليهم شروط الاعتدال الإسلامي بالمفهوم الأمريكي، وأن تُستخدم هذه الشبكة في مواجهة التيار الإسلامي الذي يرى التقرير أنه لا يجب التعاون معه أو دعمه بأي شكل من الأشكال، رغم ادعاء بعض فئات هذا التيار أنها معتدلة، وأنها تدعوا للتعايش والحوار وتنبذ العنف .

5 - ينصح التقرير بعدم التعاون مع كل فئات التيار الإسلامي، وأن يرتكز بناء شبكة التيار المعتدل على التيارات العلمانية والليبرالية والعصرانية فقط ..

6 - من الملفت للنظر أن التقرير يؤكد أهمية استخراج النصوص الشرعية من التراث.

الإسلامي والتي يمكن أن تدعم التوجه وتؤكده، وأن يُستخدَم الدعاة الجدد (أو الدعاة من الشباب كما أسماهم التقرير) لتحقيق ذلك والقيام بهذا الدور.

7 - يوصي التقرير أن تكون الدعوة للاعتدال بعيداً عن المساجد، وأن تُستخدَم البرامج التلفازية والشخصيات ذات القبول الإعلامي والجماهيري من أجل تحقيق ذلك.

8 - يوصي التقرير أن يُستخدم التيار التقليدي والصوفي في مواجهة الإسلام السلفي. وقد تم تعريف التيار التقليدي في هذا التقرير: أنه التيار الذي يصلي في الأضرحة ـ بخلاف ما تدعو إليه الوهابية ـ ويميل إلى التمذهب، وعدم الاجتهاد، والميل نحو التصوف. يؤكد التقرير أن من مصلحة الغرب إيجاد أرضية تفاهم مشتركة مع التيار الصوفي والتقليدي من أجل التصدي للتيار الإسلامي .

9 - يؤكد التقرير على أهمية الاعتناء الأمريكي بالتعاون مع المعتدلين - وفق المفهوم الذي قدمته الدراسة - من العالم المسلم، مع التركيز على الفئات التالية :

-المفكرين والأكاديميين من التحرريين والعَلْمانيين .
-الدعاة الجدد المعتدلين .
-القيادات الشعبية الفاعلة .
-الحركات النسائية المطالبة بالمساواة .
-الصحفيين والكُتّاب والمفكرين.

10 - يوصي التقرير بأهمية التركيز على الأطراف في الصراع مع التيار الإسلامي والبعد عن المركز-الدول العربية-؛ لصعوبة تحقيق انتصارات حقيقية في هذه المرحلة، وأن يتم عكس مسار الأفكار الحالي والذي يتحرك من المركز نحو الأطراف. يؤكد التقرير على أهمية استخدام الترجمة والآلة الإعلامية من أجل تحويل مسار الأفكار لتكون من الأطراف نحو المركز، أو من الدول الإسلامية التي يعتقد معدّو التقرير أنها أكثر اعتدالاً وانفتاحاً إلى المركز الذي يحدده التقرير بالعالم العربي.[1]

مطلب 2 : التردد الامريكي في دعم القوى الحليفة في المنطقة

لم تكن معظم بلدان الشرق الأوسط سعيدة مع سياسة إدارة أوباما تجاه المنطقة: فالمملكة العربية السعودية ... وجهت انتقادات حادة للاتفاق النووي مع إيران، ولم تشعر أي عاصمة عربية

1 تقرير مؤسسة راند 2007 : على الرابط
http://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/monographs/2007/RAND_MG574.pdf

بالارتياح إزاء موقف واشنطن من الربيع العربي، كما أصيبت الرياض وأنقرة بالإحباط نتيجة الإخفاق في فرض "الخط الأحمر" الذي رسمه أوباما على استخدام الأسلحة الكيماوية في سوريا.

كانت إيران والولايات المتحدة على طرفي النقيض في الصراع السوري، وأدى تسامح الولايات المتحدة مع التدخل السعودي في اليمن إلى استياء إيران، في حين أن التورط الإيراني في عمق العراق أزعج الرياض بشدة. أما أنقرة من جانبها، فقد خرجت عن ممارستها المتبعة وتدخلت في الفوضى السورية الأمر الذي عقد علاقاتها مع إيران. لكل اللاعبين الإقليميين أجندات خاصة، ومن النادر أن يتفق اثنان اتفاقا كاملا.

هذه هي الصورة التي كان الرئيس أوباما يطمح إلى تجنبها. في العشرين من سبتمبر/ أيلول حين ألقى أوباما خطابه الأخير أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وفيما يتعلق بالشرق الأوسط أوضح خيبة أمله من الحكومات التي تكمم الصحفيين وتقمع المعارضة، وتراقب تدفق المعلومات، كما أعرب عن استيائه من ظهور الجيوب العرقية والانقسامات القبائلية (وكذلك الانقسامات الطائفية أو ما هو أسوأ مثل التطرف وإراقة الدماء والثأر) كما أبدى استياءه من السياسة والانتخابات معروفة النتائج. ورفض أوباما فكرة النماذج الهرمية الشمولية، وفكرة أن يكون الزعماء الأقوياء الحل لمشاكل المنطقة، ودعا إلى بناء مؤسسات قوية وديمقراطية.

وفي حين لم يقبل كثير من قادة الشرق الأوسط هذه الانتقادات، لم يغلق أوباما الباب أمام التعاون. كان أوباما قد قال في خطاب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة قبل ثلاث سنوات- وهو ما أثار في حينه استياء الكثيرين ولا سيما جمعيات تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان- إن الولايات المتحدة تعمل أحيانا مع حكومات لا تستوفي أعلى التوقعات الدولية، ولكنها تعمل مع واشنطن من أجل المصالح الأساسية للولايات المتحدة[1].

ضحايا البراغماتية الامريكية

المرتكزات الحقيقية غير المعلنة للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط تعتمد على تكريس التبعية لواشنطن، وخلق بيئة سياسية غير مستقرة، مع زيادة النعرات الطائفية، والحروب الأهلية، والصراعات الإقليمية على أسس عرقية أو قومية أو مذهبية، واستخدام التطرف كورقة للعب بها في الوقت المناسب وبتكتيك استخباراتي دقيق.

1 كمال كيريشجي وعلى تويغان، العلاقات الأمريكية التركية تتوقف على أنقرة أو على ترامب، ترجمة وتحرير ترك برس، مقال نشر بتاريخ 07 ديسمبر 2016 تاريخ الزيارة : 2017/03/18 على الرابط : http://www.turkpress.co/node/28660

إن واشنطن لا ترغب في وجود زعامات عربية كبيرة، وستعمل جاهدة على هدم أي زعامة عربية تقف حجر عثرة في وجه المصالح الأميركية والإسرائيلية، حيث تعتبر واشنطن أن الزعامات العربية الكبيرة تعرقل المخططات الأميركية وتمثل خطرا على إسرائيل.

لم تعد الولايات المتحدة راغبة في وجود قيادات عربية محسوبة على واشنطن كنتيجة ودرس لما حدث في الربيع العربي، ... والثابت ضمن أجندة السياسة الأميركية - من وجهة نظر واشنطن - أن الإسلام هو الخصم الحقيقي ومصدر الخطورة الأساسي للولايات المتحدة والغرب، خصوصا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وغياب الأيدلوجيات الفكرية المناهضة للرأسمالية الغربية، لذلك فالولايات المتحدة تعمل على إضعاف الدول الإسلامية من خلال تفجير الصراعات داخلها أو فيما بينها بغرض إضعاف وانكفاء هذه الدول على مشكلاتها الداخلية بشكل دائم.[1]

- **الانقلاب في تركيا**

أما فيما يخص الحليف الاستراتيجي التركي، وعلى الرغم من أن أمريكا أعلنت ولأكثر من مرة أنها لم تؤيد الانقلاب، وأنها مع الخيار الديمقراطي، ومع أمن المواطنين الأتراك، إلا أن هناك عدد من المؤشرات تؤكد إن أمريكا وإن هي لم تؤيد الانقلاب علنا إلا أنها كانت تنتظر النتائج حتى تقرر الأمر، فهي لم تندد بالانقلاب في بادئ الأمر، والتزمت الصمت، وهذه ليست طريقة أمريكا التقليدية في الدفاع عن حلفائها، خاصة وأن لتركيا والرئيس رجب طيب اوردوغان دور مهم في دعم المصالح الأمريكية في المنطقة.

لكن المعلومات التي توفرت تعطي انطباعًا أوليًا عن الدور الأمريكي الرئيسي في الانقلاب الفاشل الذي حصل في تركيا فقد تم اعتقال قائد قاعدة إنجرليك العسكرية بكير أركان، في مدينة أضنة (جنوب تركيا)، لعلاقته بمحاولة الانقلاب الفاشلة، وقد طلب اللجوء السياسي لأمريكا قبل اعتقاله. كما أن قائد اللواء 39 آليات اللواء حسن بولاط اعترف بالقول: اجتمعنا سرّا مع عسكريين من وزارة الدفاع الامريكية في قاعدة إنجرليك 12 مرة وكان هناك مخططات لتفجيرات في مدن إقليم الأناضول أثناء الانقلاب.

... كما اعترف قائد منطقة هاتاي العسكرية في التحقيقات أن الانقلاب الذي تبين أنه كان يعد له منذ اثني عشر أسبوعًا بتوجيه من قاعدة إنجيرليك بحضور ضباط أمركيين جاؤوا خصيصًا من واشنطن، وتضمنت الاعترافات تفاصيل مذهلة ... منها عرض الأمريكان تجنيد ميليشيا كردية إلا أن

1 عبد العزيز بن عثمان بن صقر، مرجع سابق

الإيرانيين رفضوا بشدة وهددوا بالانسحاب وعدم المشاركة بالانقلاب عند نجاحه، وسبب اتصال هذا الضابط التركي بالمخابرات وتسليم نفسه لهم هو أن قائد القاعدة في انجيرليك كان قد وعدهم في حال فشل الانقلاب بأن يستقبلهم في القاعدة ومن ثم ينقلهم سرًا إلى أمريكا مع عائلاتهم على أن يأتوا للقاعدة بثياب مدنية.

وعندما حاول هذا الضابط الهروب مع عائلته نحو إنجيرليك رفض الحرس إدخاله الى القاعدة رغم كل المحاولات، مما دفعه الى تسليم نفسه للمخابرات التركية على أمل تخيف العقوبات عنه. وهذا ما دفع الحكومة التركية الى تطويق قاعدة إنجيرليك والتثبت من هوية الداخل والخارج إليها بعد قطع الكهرباء عنها[1].

- **قانون جاستا [2]**

بعد 7 عقود على التحالف التاريخي بين واشنطن والرياض، تنتهي تلك المسيرة بضربة مزدوجة أمريكية لصالح ظهور قوة إقليمية يجري الترتيب لها في الوقت الحالي على حساب كلا الدولتين. وجاء ذلك خصوصا عقب تبني الكونغرس الأمريكي قانون "Justice Against Sponsors of Terrorism Act" (العدالة ضد رعاة الإرهاب) المعروف باسم "جاستا."

فبعد التوصل إلى الاتفاق النووي مع إيران، وغضب الرياض إزاء ذلك الاتفاق الخديعة الذي تم وراء ظهر حلفاء واشنطن من دول الخليج، وتصريحات الرئيس الأمريكي باراك أوباما عن "حلفاء الانتفاع المجاني" وصولاً إلى تلويح الرياض بسحب صناديقها السيادية من الولايات المتحدة والتي تقدر بـ 750 مليار دولار، ناهيك عن أصول أخرى تمتلكها المملكة، صوّت الكونغرس

1 إبراهيم عبد الله سلقيني - خاص ترك برس،هل أمريكا وراء الانقلاب التركي الفاشل، مقال على موقع ترك برس ،تاريخ النشر 18 يوليو 2016، تاريخ الزيارة 2017/03/23على الربط :http://www.turkpress.co/node/23865

2 اسم القانون، عبرت عنه **المادة الأولى** بتسميته: "قانون العدالة ضد الإرهاب""Justice Against Sponsors of Terrorism Act"
أما **المادة الثانية** تتكون من عدة فقرات، توضح القانون:
المادة الأولى، تعتبر أن "الإرهاب الدولي" يعتبر مشكلة خطيرة تهدد المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية.
فيما اعتبرت المادة الثانية، أن الإرهاب الدولي يؤثر سلباً على حركة التجارة الداخلية والخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، باعتباره يلحق ضررا بالتجارة الخارجية وينسف استقرار السوق ويضيق على حركة سفر المواطنين الأمريكيين إلى خارج البلاد، وعلى قدوم الزائرين الأجانب إلى الولايات المتحدة.
أما **المادة الثالثة**، فاعتبرت بعض المنظمات الإرهابية الأجنبية (دون أن تسميها) تنشط من خلال أفراد أو مجموعات تابعة لها في جمع مبالغ ضخمة خارج الولايات المتحدة وتوظيفها لاستهداف الولايات المتحدة.
المادة الرابعة، أوضحت، أن من الضروري معرفة الأسباب الموضوعية وأبعاد المسؤولية القانونية حول الأفعال التي تحض على تقديم المساعدة وتدعو للتحريض والتآمر تحت الفصل "113 ب" من الباب "18" من القانون الأمريكي.
المادة الخامسة قالت إن الأشخاص أو الجهات أو الدول التي تساهم أو تشارك في تقديم دعم أو موارد سواء بشكل مباشر أو غير مباشر لأشخاص أو منظمات تشكل خطراً داهماً وارتكاب أعمال إرهابية تهدد سلامة مواطني الولايات الأمريكية أو أمنها القومي أو سياستها الخارجية أو اقتصادها ، يتوقع جلبها للمثول أمام المحاكم الأمريكية للرد على أسئلة حول تلك الأنشطة.
واعتبرت **المادة السادسة**، أن لدى الولايات المتحدة الأمريكية مصلحة حقيقية في توفير الأشخاص أو الجهات التي تتعرض للإصابة جراء هجمات إرهابية داخل الولايات المتحدة بالمثول أمام النظام القضائي من أجل رفع قضايا مدنية ضد أولئك الأشخاص أو الجهات أو الدول التي قامت بتقديم دعم سواء بشكل مباشر أو غير مباشر إلى أشخاص أو منظمات تعتبر مسؤولة عن الإصابات التي لحقت بهم.

الأمريكي بأغلبية ساحقة لإلغاء أول فيتو رئاسي منذ تولي الرئيس أوباما منصبه، على قانون "العدالة ضد رعاة الإرهاب" أو"جاستا" الذي يسمح لعائلات الضحايا الذين قتلوا في هجمات 11 سبتمبر 2001 برفع دعوى قضائية ضد المملكة.

ووفق معهد "بروكينج"، فإن واشنطن ما عادت بحاجة للطاقة الهيدروكربونية السعودية نظراً لأنه:

أولاً: استقلال الولايات المتحدة في مجال الطاقة أصبح قاب قوسين أو أدنى ولم يعد الاعتماد على النفط السعودي متحكماً، بعد أن شهدت واردات الولايات المتحدة من النفط تناقصا بنسبة 50% منذ 12 عاما، ويرجع ذلك إلى زيادة إنتاج مصادر الطاقة مثل الغاز والفحم الحجري والصخر الزيتي على أراضيها، ما مكنها من الاستغناء عن الاستيراد من دول الخليج بشكل جزئي وأعلنت أنه من المتوقع أن تتوقف عن استيراد النفط بحلول 2020، وفق مجلة "نيوزويك."

ثانياً: بعد أن تخرج إيران من كبوتها الاقتصادية عقب حصار زاد عن 40 عاماً ستستطيع أن تمثل توازناً استراتيجياً للولايات المتحدة في المنطقة في مجال الطاقة، حيث تمتلك ثاني أكبر احتياطي من الغاز في العالم، ما معناه أنها ستؤمن بديلاً جاهزاً للطاقة، ما سيحد من قدرات الخليج وانفراده في المنطقة، التي ستصبح بزعامتين تمكنان الولايات المتحدة من اللعب على وتر العصا والجزرة مع كليهما.

ثالثاً: الولايات المتحدة باتت ترى الإسلام الوهابي الذي تقوده الرياض أخطر عليها مما تمثله إيران دينيا، وفق موقع "فايس" الأمريكي. ويعضد هذه الفرضية ما نشرته صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية بأن الاتفاق النووي الإيراني تسبب فيما وصفته الصحيفة بالعراك وراء الكواليس بين الولايات المتحدة من جهة وإسرائيل والسعودية من جهة أخرى، حيث اعتبرت الصحيفة الأخيرتين هما البلدان الأكثر تضرراً من وراء ذلك الاتفاق بين الغرب وإيران. من ناحية ثانية، كشفت وكالة "بلومبيرغ" الأمريكية، أن الرياض بدأت عدة مفاوضات مع مؤسسات مالية دولية لغرض بيع سنداتها وذلك بعد مرور أقل من أسبوع على إصدار قانون "جاستا[1]."

وعليه فإن الاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط لا تكترث، ولا تعطي أهمية لاحتياجات دول المنطقة، ولا تهتم بشعوبها وقضاياهم واحتياجاتهم، أو حتى النخب الحاكمة، التي تتعامل معها تكتيكيا وفقا لمتطلبات كل مرحلة وظرف سياسي أو تاريخي، وطبقا لما يحمي مصالح واشنطن وإسرائيل

1 شهاب المكاحله، هل انتهت العلاقة بين واشنطن والرياض لصالح طهران عقب قانون "جاستا" ، مقال على موقع روسيا اليوم، تاريخ الزيارة 2017/02/12، على الرابط : https://arabic.rt.com/news/844452-%D9%87%D9%84-/%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%87%D8%AA--jasta

فقط، وبذلك فإن السياسة الأميركية متغيرة ومتلونة مع كل الدول، فيما تظل ثابتة تجاه ما يحقق مصالح واشنطن وتل أبيب.[1]

1 عبد العزيز بن عثمان بن صقر، مرجع سابق

خاتمـــــــة

لعل أبرز ما يمكن أن يعبر عما مسّ الفكر الاستراتيجي الغربي عامة والأمريكي خاصة من تحول يتجلى في ما يعرف بالعقيدة العسكرية الاستراتيجية الأمريكية، حيث أن إدارة بوش الابن كانت ترى أنه يجب على هذه العقيدة الاستراتيجية إيلاء المزيد من الاهتمام لمتغير القوة وتجاوز الرؤية المرتكزة على القيم والمؤسسات الدولية لأن تعريف هذه الأخيرة وتحديد مفهومها يتم وفقا لموازين القوى الجديدة التي تميل لصالح الولايات المتحدة الأمريكية... كما ترفض في ذات الاتجاه –هذه العقيدة– أن يكون من مهام الدول ذات النزعة الامبراطورية التدخل لقضايا وأغراض إنسانية.

وقد مثلت الحرب على الإرهاب محورا لهذه العقيدة الاستراتيجية التي ارتكزت على ثلاثة محاور تمثلت في تدمير البنية الأساسية للتنظيمات الإرهابية وتعطيل نشاطها، والتوجه نحو حرب الأفكار واستئصال إيديولوجية التطرف لدى هذه المنظمات، و تفعيل أطر الأمن القومي الأمريكي.

كانت هذه العقيدة الاستراتيجية بمثابة دعوة أمكنت من توحيد العالم بكل وحداته الكبرى والصغرى من السير خلف التوجه الأمريكي كنوع من التأييد للريادة الأمريكية.

" وفي هذا الصدد يرى جون إيكيبري في رؤيته للإستراتيجية العظمى الجديدة أنها تأسيس لمقاربة عملية لمجابهة الخطر الإرهابي، حيث يعدد خصائص هذه الاستراتيجية في ضرورة استمرارية القطبية الأحادية التي تضمن صورة الهيمنة الأمريكية، وإعادة تعريف مصادر التهديد الجديدة – وفي ذلك– يختلف التقدير الأوربي عن الأمريكي– والتي تتمثل بصورة أكبر في الجماعات الإرهابية، ومحاولة منعها من تطوير استراتيجيتها الهجومية.

وذلك بالاعتماد على أسلوب الحرب الاستباقية بدلا من أساليب الحرب الباردة -الاحتواء أو الردع - وأخيرا ضبط مفهوم جديد للسيادة بالشكل الذي لا يتعارض مع المنهج التدخلي الأمريكي"

من كل ما سبق ذكره يمكن ملاحظة أن التصدع الذي حدث في رأس هرم النظام الدولي – بانهيار الاتحاد السوفييتي ونهاية الحرب الباردة – لم تقتصر تأثيراته على قمة الهرم فحسب، بل امتدت تلك التصدعات إلى كل أجزاء الهرم ومسّت كل مناحي النظام الدولي، وإن كان ذلك بمستويات مختلفة تجلت في إعادة ترتيب الأولويات، والرؤى، والتحالفات، وحتى في (قائمة الأصدقاء والأعداء). ولم يعد الحذر منصبا على تجنب الوقوع في حرب نووية كما كان سابقا، بل صار اهتماما بالنزاع عامة، أي بكل مراحله بدءا بالأسباب مرورا بكيفية إدارته وانتهاءً بنتائجه.

ينسجم ذلك ويتوافق مع تغير طبيعة النزاعات، وتعدد الفواعل فيها، كما لم يعد الاستعداد للوقاية منها مقتصرا على الجانب العسكري، بل توسع ليشمل ميادين شتى بفضل الثورة المعلوماتية والتكتلات الاقتصادية. كما أثر هذا التصدع على التفكير الاستراتيجي لمختلف الوحدات الدولية التي أعادت صياغة الكثير من جوانب العقيدة العسكرية التي كانت تسير عليها، فلم تعد الأهداف هي نفسها وقد تغيرت الأولويات وتبدل الأعداء وتحركت مواقع التهديد جغرافيا وسياسيا، وانتقل التنافر الذي كان شرق غرب ليصبح شمال جنوب.

لا شك في أن كل هذه التحركات في بنية النظام الدولي، وكل هذه التفاعلات بين مختلف مكوناته على كل المستويات، المادية والمعنوية والفكرية التي حدثت في فترة ما بعد الحرب الباردة، وفي حقل العلاقات الدولية خاصة، تشكل فكرا استراتيجيا بملامح جديدة، وطموحات أكبر، وآليات أقدر، وأفكار أكثر ثراء ورؤى أوضح. تزيد من المادة الخام لهذا الفكر في طابعه العام، وفي الفكر الاستراتيجي الامريكي بصفة خاصة، مما يزيد في قدرته على البناء بكل ثقة لخطوات أكثر ثباتا نحو بناء استراتيجيات جديدة لإدارة مناطق النفوذ والمصالح الحيوية، التي تحرص الولايات المتحدة الامريكية على ألا تخرج من دائرة هيمنتها.

" إجمالا يمكن الإقرار بأن الهندسة الجديدة للاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط بعد 2011 جاءت بالأساس لاستيعاب حجم التعقيد الكبير الذي خلفته تحولات البيئة الشرق اوسطية بكل مظاهرها ، انطلاقا من ثورات الربيع العربي وصولا إلى الرهانات الجديدة، التي تقتضيها تداعيات الحرب في سوريا اليوم .

فمنطقة الشرق الأوسط تظل من المظور الاستراتيجي الأمريكي محورا مركزيا ضمن اشكالية الصراع الدولي خصوصا مع تزايد النفوذ الروسي في ظل ما يجري في سوريا اليوم ، وعلى ضوء ذلك يمكن الجزم بأن التحول بعد 2011 عزز الرؤية الأمريكية تجاه المنطقة كفضاء استراتيجي لتعزيز النزعة الامبراطورية الأمريكية ". (*)

(*) هذه فقرة شفوية للاستاذ المشرف . خالد معمري .تم الاستعانة بها لمزيد من التوضيح وإثراء الخاتمة.

ملخص

كانت الولايات المتحدة الأمريكية، منذ بداية القرن الجديد، قد اتبعت سياسة تدخل نشط على أساس العمل الاستباقي، أي انتقلت من الانعزال إلى الاحتواء ومن ثم إلى الردع، يمكن تفسير ذلك إلى ثورة في الرؤية الاستراتيجية لدور الولايات المتحدة ولمستقبل المنطقة، نظّر لها المحافظون الجدد استنادًا إلى كتابات كيسنجر حول السياسة الخارجية الأمريكية ما بعد الحرب الباردة، وإلى نظرية برنارد لويس حول التجييش الطائفي.

طبقًا لهذه الرؤية، تصبح المهمة الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية ليست مجرد استخدام القوة على نحو نشط فحسب، بل إعادة تشكيل البيئة الداخلية للعديد من الدول في الشرق الأوسط، وصولًا إلى ترسيم ملامح نظام إقليمي جديد يخدم المصالح والتطلعات الاستراتيجية الأمريكية الجديدة.

لقد تطلع العرب وجيرانهم أن يطال رياح التغيير الذي دعمه أوباما تجاه منطقتهم، غير أن ازدياد ونمو التساؤلات والشكوك لدى شعوب دول منطقة الشرق الأوسط قد جاء نتيجة لحاجة إدارة الرئيس أوباما الفعلية للتعامل في سياق استراتيجية متكاملة تقوم على مواجهة عدد من القضايا الجوهرية التي تحدث في المنطقة خلال هذه الحقبة الزمنية، بدءًا من الصراع العربي – الإسرائيلي مرورًا بالخلاف الخليجي الإيراني وصولًا إلى ربيع الثورات العربية في تونس ومصر وليبيا واليمن والبحرين وغيرها.

... والاستراتيجية الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط مثلت سلسلة من الأهداف التي سعت إليها إدارة الرئيس باراك أوباما إلى تحقيقها في هذه المنطقة، نتيجة التراجع في نفوذ وتأثير الولايات المتحدة بسبب السياسات الخاطئة التي اتبعت خلال إدارة الرئيس جورج بوش الابن، والتي فرضت على الرئيس باراك أوباما أن يبادر بطرح مجموعة من السياسات التي من خلالها يستطيع التعامل بفاعلية، وبما يخدم الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة في هذه المنطقة الحيوية، كما تطلبت الانتباه الشديد من جانب الإدارة الأمريكية إلى طريقة التعامل معها، فإيران تخطت العتبة النووية وهناك الوضع الهش في العراق الذي يستنزف القوة المسلحة الأمريكية، وهناك الحكومات الضعيفة في لبنان وفلسطين في ظل قوة متصاعدة للميليشيات المسلحة، والمتمثلة في حزب الله في لبنان، وحركة حماس في فلسطين، مع غموض كبير يلف خطوط سياسات أوباما في الشرق الأوسط، ولاسيما في ساحة النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني.

إن الخطوة الأولى لتحقيق تلك الهيمنة على العالم في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، بدأت من منطقة الشرق الأوسط وتمثلت بشن حرب على العراق، ومن بعدها السعي لخلق بؤر مناسبة للصراعات الإقليمية ومن ثم التدخل في إدارتها حتى تصل إلى فرض الحلول المناسبة لها بما يخدم المصالح

الأمريكية في المنطقة، بالإضافة إلى فرض أساليب جديدة ترشح منطق القوة في العلاقات الدولية، غير أنها واجهت تحديات كبيرة في المنطقة بعد قيامها بتهميش جميع القوى الأخرى، في العالم وربطها بأزمات داخلية سياسية واقتصادية بعد أن بدأت للترويج إلى مفاهيم حديثة في المجال الاقتصادي مثل الحرب الاقتصادية والتجارة العالمية، وإلغاء الحواجز الجمركية وفتح الأسواق المالية والتدخل في السياسات العامة للدول عن طريق: المديونية عبر صندوق النقد الدولي، المنح والقروض المشروطة سياسيًا، والتدخل في عالم الاتصالات وثقافات الشعوب وترويج قواعد السلوك والثقافات والقيم الأمريكية للتأثير على سلوك الأفراد وتفكيرهم.

إن الحالة التي وصلت إليها الولايات المتحدة جعلتها تفكر بمنطق القوة التي لا تقهر، ونجد هذا في قول احد المفكرين الامريكان: «أمريكا تجاوزت العالم، فمنذ أن دمر الرومان قرطاج لم تبلغ قوة الذرى حيث وصلنا»، وذهب كاتب آخر أبعد في المستقبل عندما قال «إن القرن الثامن عشر كان فرنسيًا، والقرن التاسع عشر كان إنجليزيًا والعشرين أمريكيًا والقادم سيكون كذلك.«

لقد استحوذت هذه المقولات على إدارة الرئيس جورج بوش الابن بعد انفراط الحلقات الرئيسية لنظام توازن القوى الثنائي، الذي حكم العلاقات الدولية منذ الحرب العالمية الثانية على نحو مكنها من احتلال مكانة فريدة لا نظير لها في التاريخ الحديث. وفي مقابل ذلك كانت النتيجة الثانية للتحول الدولي هي زيادة فرص بروز قوى دولية جديدة في أوروبا وآسيا، سواء أكانت دولًا أم كتلًا كبرى اقتصادية وسياسية، تحاول ترسيخ النظام الدولي المتعدد الأقطاب، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية أمام الخيارات الاستراتيجية التالية:

– التعاون والتعددية في خيار إدارة مشتركة لنظام عالمي في طريقه إلى التعددية القطبية بين الدول الكبرى.

– تبني سياسة تقليدية لتوازن القوى مشابهة للسياسة البريطانية في القارة الأوروبية في القرن التاسع عشر.

– إبقاء القطبية الأحادية من خلال استراتيجية الهيمنة.

وفي ظل هذه البيئة الدولية، والتوجه الأمريكي فيها للهيمنة على العالم، كان من الطبيعي أن تتأثر الأقاليم ذات الأهمية الاستراتيجية، وفي مقدمتها منطقة الشرق الأوسط ذات الحساسية العالية لأي تأثيرات بالتحولات الاستراتيجية في هيكلة المنظومة الدولية، لكونها ارتبطت بعلاقة تأثير متبادل مع النظام الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فالتوازنات العالمية تؤثر في التوازنات الإقليمية

وبالعكس، فكانت التحولات التي شهدها التوازن العالمي من اختفاء أحد أقطابه لابد أن تؤثر نتائجه وبقوة في هذه المنطقة وفي قلبها العراق من خلال انعدام هامش المناورة المستقلة أمام بعض الدول العربية، وخاصة ما يسمى بدول المواجهة، فقد كان الاتحاد السوفيتي في عصر التوازن الثنائي يمثل أحد البدائل أمام بعض الدول العربية على الأقل لتقليص مساحة الهيمنة الغربية، فضلًا عن تراجع الدور العربي، والقدرة العربية في التأثير على النسق الدولي، مما أدى إلى التراجع في مدى الاهتمام بقضاياها بسبب زيادة التبعية للولايات المتحدة على البيئة الدولية بعد الانهيار.[1]

1 فتيحة عطية، الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط، مقال على موقع ساسة بوست، تاريخ الزيارة: 2017/02/11 على الرابط :
/http://www.sasapost.com/opinion/%D9%90%D9%90%D9%90%D9%90america-strategy

The United States of America, since the beginning of the new century, has followed an active intervention on the basis of pre-emptive action policy, which moved from isolation to containment and then to the deterrence, can be explained to a revolution in the strategic vision of the role of the United States and the future of the region, looked at her neo-cons based on To Kissinger's writings on post-Cold War American foreign policy, and Bernard Lewis's theory of sectarian mobilization.

According to this vision, the main task of American foreign policy is not only to use force actively, but to reshape the internal environment of many countries in the Middle East, and to delineate the features of a new regional order that serves the new American strategic interests and aspirations.

Arabs and their neighbors have the aspiration that affects the winds of change that support Obama towards their region, but the rise and growth of questions and doubts among the peoples of the Middle East region came as a result of the need for President Obama's actual administration to deal in the context of an integrated strategy based on the face of a number of core issues that occur in the region During this period of time, from the Arab-Israeli conflict through the Gulf-Iran conflict to the spring of Arab revolutions in Tunisia, Egypt, Libya, Yemen, Bahrain and elsewhere.

... The new US strategy in the Middle East represented a series of goals that the Obama administration sought to achieve in this region, as a result of the decline in the influence and influence of the United States due to the wrong policies pursued during the administration of President George W. Bush, Obama should initiate a set of policies through which he can deal effectively, and serves the strategic objectives of the United States in this vital region, and required the attention of the US administration to the way to deal with them, Iran has crossed the nuclear threshold and there To put fragile in Iraq, which is draining the American armed force, and there are weak governments in Lebanon and Palestine under the mounting strength of the armed militias, and of Hezbollah in Lebanon and Hamas in Palestine, with great ambiguity surrounds Obama's policy lines in the Middle East, particularly in the arena of conflict Israeli-Palestinian conflict.

The first step towards achieving this post-Cold War domination of the world began with the Middle East, which was to launch a war on Iraq, and then to seek to create suitable foci for regional conflicts and then intervene in its administration until it reaches the appropriate solutions to serve American interests. In the region, in addition to the imposition of new methods that serve the logic of force in international relations. However, they faced great challenges in the region after marginalizing all other forces in the world and linking them to internal political and economic crises after they started to promote modern concepts in the economic field Natal and global trade, and the elimination of tariff barriers and the opening of financial markets and to intervene in the general policies of the countries through: indebtedness through the International Monetary Fund, grants politically conditional loans, intervention in the world of communications and cultures of peoples and the promotion of codes of conduct, cultures and values of American influence on the behavior of individuals and their thinking.

The situation reached by the United States made her think about the logic of power that is invincible, and we find this in the words of one thinkers, the Americans: «America surpassed the world, since the Romans destroyed Carthage did not reach pinnacles strength where we got», another farther writer and went in the future when he said « The 18th century was French, the nineteenth century was English, twenty Americans and the next would be. "

These statements took over the administration of President George W. Bush after the break-up of the main episodes of the bilateral balance of power system, which governed international relations since World War II, enabling it to occupy a unique position in modern history. On the other hand, the second result of the international transformation was to increase the chances of new international powers emerging in Europe and Asia, whether they are countries or major economic and political blocs, which are trying to consolidate the multi-polar international order, which made the United States of America the following strategic options:

- Cooperation and pluralism in the option of joint management of a global system on the way to multi-polarization among the major powers.

- Adopting a traditional balance of power policy similar to British policy in the nineteenth century.

- Keep monolithic through a hegemonic strategy.

Under this international environment, the American orientation in which to dominate the world, it was natural that the strategically important regions are affected, particularly the highly sensitive to any effects of strategic shifts the Middle East in the restructuring of the international system, being associated with a relationship of mutual effect with the international system since the end of World War II, global balances affect the regional balances and vice versa, the shifts in the global balance of the disappearance of one of its poles must have a strong impact in this region and in the heart of Iraq through the lack of margin of maneuver left In the era of bilateral balance, the Soviet Union was an alternative to some Arab countries, at least to reduce the area of Western hegemony, as well as the decline of the Arab role and the Arab ability to influence the international arena. Has led to a decline in interest in its issues due to the increased dependence of the United States on the international environment after the collapse.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع :

كتب :

- اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، معجم مصطلحات عصر العولمة.
- زبغنيو بريجنسكي،رقعة الشطرنج الكبرى، ترجمة مركز الدراسات العسكرية،طبعة ثانية،1999.
- صلاح نيوف. مدخل إلى الفكر الإستراتيجي، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدانمارك ، 2008.
- محمد السيد سليم، السياسات الاوربية الامريكية في الشرق الاوسط توافق أم تعارض، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية،العدد145،القاهرة،نوفمبر2004.
- مدحت طه،حرب الأفكار واللوبي الإسرائيلي في أمريكا،نفرو للنشر والتوزيع،ط1،جمهورية مصر العربية،2007.
- هاري آر يارغر، الاستراتيجية ومحترفو الأمن القومي، ترجمة راجح محرز علي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2011.
- هويدا شوقي، العلاقات الامريكية الاوربية بعد 11 سبتمبر 2001، دار المكتب العربي للمعارف، ط1،2015.

دوريات

- برهان غليون،السياسة الامريكية الجديدة في الشرق الاوسط،مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية،كراسة المتابع الاستراتيجي،العدد2.
- دانا علي صالح البرزنجي، السياسة الامريكية حيال المملكة العربية السعودية بعد أحداث 11 أيلول 2001، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، العراق، 2009.
- سرى هاشم محمد و مجيد حميد محمد،استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية حيال الدول العربية خلال الحرب الباردة وما بعدها،مجلة جامعة كركوك،العراق، 2010،العدد2.
- سعدي كريم سلمان، العلاقات الأوروبية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين تنافس أم مشاركة،مجلة دراسات دولية،العدد35.

- فاروق عبد السلام،الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط،، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية،كراسة المتابع الاستراتيجي،العدد2.
- نور الدين حشود،الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد الحرب الباردة من التفرد إلى الهيمنة،مجلة دفاتر السياسة والقانون، قسم العلوم السياسية،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،الجزائر،العدد9،جوان 2013.

مذكرات وبحوث :

- خالد معمري،التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11سبتمبر،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية،جامعة باتنة،2008.
- سعد شاكر شبلي، التحديات الأمنية للسياسة الخرجية الأمريكية في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا، 2008.
- سعد شاكر شبلي،التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الامريكية في الشرق الاوسط،دراسة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا،2008.
- عبد الله عبد الحليم،الولايات المتحدة الأمريكية والتحولات الثورية الشعبية في دول محور الإعتدال العربي ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية،جامعة النجاح،نابلس،فلسطين،2012.
- فارس تركي محمود، السياسة الأمريكية تجاه سوريا1991 – 2005، بحث مقدم لمركز الدراسات الاقليمية، قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية، جامعة الموصل.
- لزهر وناسي،الاستراتيجية الامريكية في آسيا الوسط وانعكاساتها الاقليمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية،جامعة باتنة، 2008.
- لقمان عمر محمود النعيمي،تركيا والولايات المتحدة الامريكية:دراسة في علاقتهما الاستراتيجية بعد الحرب الباردة،1991-2000،دراسة مقدمة لمركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل.

- نسيمة طويل،"الاستراتيجية الامنية الامريكية في منطقة شرق آسيا دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة "،رسالة دكتوراه في العلوم السياسية،تخصص علاقات دولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية جامعة الحاج لخضر، باتنة،2009.
- واثق محمد براك السعدون،استراتيجية الانتشار العسكري الامريكي بعد الحرب الباردة،بحث مقدم لمركز الدراسات الاقليمية، قسم الدراسات والاستراتيجية،جامعة الموصل.

مواقع إلكترونية :

- https://ar.wikipedia.org/
- https://ar-ar.facebook.com/notes/%D8%B4%D8%A8%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D8%AD%D9%85%
- https://www.google.dz/search:imgdii=2Kop9cDUMlvFM:&imgrc=mX2j4VHFzoyk1
- إبراهيم عبد الله سلقيني - خاص ترك برس،هل أمريكا وراء الانقلاب التركي الفاشل، مقال على موقع ترك برس ،تاريخ النشر 18 يوليو 2016، تاريخ الزيارة 2017/03/23على الربط :http://www.turkpress.co/node/23865
- أحمد حسن،تقرير إخباري، على موقع عربي reuters،تاريخ النشر، Sat Jul 9, 2016 8:40pm GMT،على الرابط
http://ara.reuters.com/article/worldNews/idARAKCN0ZP0QG
- الإستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط بدأت تتأثر بسياسة النفط، تقرير لمركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية بتاريخ:29 يوليو 2016، على الرابط:
http://rawabetcenter.com/archives/30254
- تحول عسكري أميركي نحو آسيا، تقرير لقناة الجزيرة على موقعها الالكتروني بتاريخ 2013/2/19الساعة 15:56 على الرابط :
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/02/2013224115219205491.html
- تقرير مؤسسة راند 2007 : على الرابط :
http://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/monographs/2007/RAND_MG574.pdf
- جلبير الأشقر، اللوبي الأمريكي «الواقعي» وسوريا، مقال على صحيفة القدس العربي، تاريخ النشر 26 /2016/20 ،على الرابط : http://www.alquds.co.uk/?p=619464

- حسن نافعة، مشروع صهيونى لتفتيت الوطن العربى،ملتقى شذرات عربية قسم :تقارير وتحليلات، تاريخ النشر 2013/01/13 على الرابط : http://www.shatharat.net
- حمد جاسم محمد، العلاقات التركية الأمريكية بعد الانقلاب الفاشل، مقال على موقع شبكة النبأ المعلوماتية، تاريخ الزيارة 2017/03/18 على الرابط : http://annabaa.org/arabic/authorsarticles/7408
- خيام محمد الزعبي، العلاقات السورية الأمريكية : بين التأزم و الانفراج، موقع الحوار المتمدن، قسم السياسة والعلاقات الدولية -العدد: 2937 – تاريخ الزيارة 2017/03/18-16:52 على الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=206645
- سعيد الحاج، العلاقات الامريكية التركية ودرع الفرات، مقال على موقع: ترك برس، نشر بتاريخ 27 أغسطس 2016، على الرابط : http://www.turkpress.co/node/25367
- الشرق الأوسط في عهد أوباما .. موسكو تستأسد وواشنطن تواجه الإرهاب بنظّارات إيرانية،تقرير لموقع وكالة الاناضول التركية، تاريخ الزيارة 2017/02/10 على الرابط : http://aa.com.tr/ar/%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82-
- شهاب المكاحله، هل انتهت العلاقة بين واشنطن والرياض لصالح طهران عقب قانون "جاستا" ، مقال على موقع روسيا اليوم، تاريخ الزيارة 2017/02/12، على الرابط : https://arabic.rt.com/news/844452-%D9%87%D9%84-/%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%87%D8%AA--jasta
- شيرى ميخائيل يونان ميخائيل، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية فى ضوء إستراتيجية "الأمن القومي الامريكي"، المركز الديمقراطي العربي،تاريخ الزيارة 2017/02/25،على الرابط : http://democraticac.de/?p=35950
- عبد الجليل زيد المرهون، الولايات المتحدة وإيران: مقاربة الملفات المعقدة، مقال على موقع روابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، تاريخ الزيارة 2017/03/25 على الرابط : http://rawabetcenter.com/archives/13662
- عدنان الهياجنة، العلاقات العربية - الأمريكية.. المصالح والمبادئ، مقال على موقع الجزيرة نت، تاريخ الزيارة 2017/03/29 على الرابط : http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/d30dea35-3071-4d65-9132-9b260114faa3

- عبد الحكيم وادي، بحث في الاستراتيجية، المفهوم و النظرية، مركز راشيل كوري، تاريخ الزيارة: 2017/02/17 على الرابط :
http://rachelcenter.ps/news.php?action=view&id=2616
- عبد العزيز بن عثمان بن صقر، الاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط. ثوابت ومتغيرات،مقال على موقع مركز الخليج للأبحاث،تاريخ النشر، فبراير 2015، على الرابط :
http://aawsat.com/home/article/296941/%D8%AF-%D8%B9%D8%A8%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2-%D8%A8%D9%86-
- علي زياد: التوجه الامريكي نحو شرق اسيا وارتادته الاستراتيجية على امن الخليج، صحيفة رأي اليوم تاريخ زيارة 2017/03/22 على الرابط :
http://www.raialyoum.com/?p=297639
- كمال كيريشجي وعلى تويغان، العلاقات الأمريكية التركية تتوقف على أنقرة أو على ترامب، ترجمة وتحرير ترك برس، مقال نشر بتاريخ 07 ديسمبر 2016 تاريخ الزيارة : 2017/03/18 على الرابط : http://www.turkpress.co/node/28660
- 1 فتيحة عطية، الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط، مقال على موقع ساسة بوست، تاريخ الزيارة: 2017/02/11 على الرابط :
http://www.sasapost.com/opinion/%D9%90%D9%90%D9%90%D9%90ame/rica-strategy
- مجدي خليل ، العرب واستراتيجية الأمن والقومي الأمريكي مقال بجريدة الشرق الأوسط بتاريخ 2003/07/22 العدد 9033 على الرابط
http://archive.aawsat.com/leader.asp?section=3&issueno=9033&article=188546#.VlTgNMCbKKI
- محسن محمد صالح، مقال على موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،تاريخ الزيارة:2017/03/18 على الرابط :
https://www.alzaytouna.net/2016/08/15/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84-
- محمد إبراهيم السقا، ثورة النفط الصخري .. مرة أخرى،مقال على موقع مجلة "الاقتصادية"، العدد 7529، تاريخ النشر الجمعة 23 مايو 2014 ، على الرابط :
http://www.aleqt.com/2014/05/23/article_851177.html

- محمد سليمان أبو رمان، من الاحتواء إلى تغيير الأنظمة السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بعد 11 سبتمبر،موقع الاسلام اليوم، تاريخ الزيارة 2017/03/11 مقال على الرابط :http://www.islamtoday.net/files/september11/research3.html
- محمود حمد،أميركا والتوجه الإستراتيجي شرقا.. الفرص والتحديات، تقرير لمركز الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر: الإثنين، 25 فبراير، 2013 10:09 مكة، على الرابط: http://www.aljazeera.net/news/presstour/2013/2/19%D9%86%D8%AD%D9%88-%D8%A2%D8%B3%D9%8A%D8%A7
- مروة محمد عبد الحميد، التغير والاستمرار فى إستراتيجية الأمن القومى الأمريكية بعد احداث 11 سبتمبر، المركز الديمقراطي العربي،تاريخ الزيارة 2017/02/19،على الرابط : http://democraticac.de/?p=26157
- مسعود سعيد عامر، الاستراتيجية الامريكية الجديدة في العالم الاسلامي، مقال على صفحة منظمة شباب العميد، قسم البحوث و الدراسات السياسية والإستراتيجية، تاريخ الزيارة : 2017/03/25 على الرابط :
- مصطفى بخوش، التحول في مفهوم الأمن وانعكاسه على الترتيبات الأمنية في المتوسط، مدونة العلوم السياسية على الرابط : http://omarpolitic.blogspot.com/2012_01_01_archive.html
- مظفر مؤيد العاني، حقيقة العلاقات الأمريكية الإيرانية.. من المقاطعة إلى التعاون،مقال على موقع روابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية،تاريخ النشر 3فبراير،2016 على الرابط : http://rawabetcenter.com/archives/19875
- نادية سعد الدين ، الارتباك الاستراتيجي: اقترابات القوي الكبري في منطقة الشرق الأوسط،موقع جبهة النضال الشعبي الفلسطيني،تاريخ الزيارة 2017/02/25،على الرابط http://www.nedalshabi.ps/
- وثائق إسرائيلية قديمة تتحدث عن حروب المنطقة المعاصرة، تقرير لقناة الجزيرة على برنامج جولة الأخبار بتاريخ 2016/02/19 الساعة 13:26 على الرابط : http://www.aljazeera.net/news/presstour/

مراجع باللغة الاجنبية

- Oded Yinon's,"A Strategy for Israel in the Nineteen Eighties",Published by the Association of Arab-American University Graduates, Inc,Belmont, Massachusetts, 1982, http://www.globalresearch.ca/greater-israel-the-zionist-plan-for-the-middle-east/5324815

- The National Security Strategy of the United States of America, September 2002, https://georgewbush-hitehouse.archives.gov/nsc/nss/2002/

- The Israel Lobby, John Mearsheimer and Stephen Walt,London review of books, 23 March 2006, https://www.lrb.co.uk/v28/n06/john-mearsheimer/the-israel-lobby

- The National Security Strategy of the United States of America, September 2015, https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/2015/02/06/fact-sheet-2015-national-security-strategy

-